الموسم الثاني
للانصات المركزي

انتخابات الإقليم:تاكيدات على اهمية ضمان النزاهة وتعديل القانون

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 27
الاحد
2022/03/06
No. : 7630

سنعمل على تحقيق الحلم الذي انتفضنا من اجله

ضرورة تصويب مسار الحكم لضمان حياة جديرة بالمواطنين

دورة ثانية في مسيرة الصدارة

في زمن يطغى عليه تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لم يكن سهلا على الانصات المركزي السير بهدوء في ثنايا ومتاهات الاحداث والوقائع والمعلومات،فرغم اضافة طابع ديجيتالي لطبعتها الالكترونية،وجدنا صعوبة في الوصول الى قرائنا وقررنا قبل عشرين عاما التخلي عن جعل الخبر وايصاله للقراء هدفا بل اختيار التحليل لمايصلهم من الاخبار وقد وفقنا في مسعانا هذا و جعلناها يومية تحليلية اضافة الى صبغتها التوثيقية ولكن يوما بعد يوم تتقدم هذه التكنولوجيا المعلوماتية لتثقل كاهلنا وتدفعنا اما الى الركون او الغوص في غمار هذا التقدم اليومي المستمر .

بعد الدعم والتشجيع الكبيرين من لدن رئاسة الاتحاد الوطني وقيادته حول اهمية استمرار مسيرة الانصات المركزي مع مراعاة تطور مسارات الاعلام الجديد قررنا الانتقال الى موسم جديد من الانصات المركزي انسجاما مع متطلبات المرحلة تقنيا و سياسيا واعلاميا،ففي بدايات اصدارها كانت الانصات المركزي تعتمد على التنصت على المحطات الاذاعية والفضائية ولكن في المرحلة الحالية ترصد الاحداث واتجاهاتها وابرز البحوث والدراسات من خلال شبكات الانترنت لذلك وبعد مشاورات دقيقة مع اكاديميين وخبراء ومن ضمنهم السيد سترات عبدالله مسؤول مكتب الاعلام، قررنا اختيار اسم «المرصد » للدورة الثانية لمسيرة الانصات المركزي الحافلة بالانجازات البحثية والخبرية والتحليلية ،ولم نكتف بذلك بل شددنا العزم على اهداء قرائنا من النخبة السياسية والاعلامية موقعا رصينا لايقل دوره عن المرصد مع تفعيل نشاطات المؤسسة في منصات التواصل الاجتماعي بمايكفل الوصول الى ابعد مساحة داخليا وخارجيا واكبر عدد من القراء .

استجابتنا لمقتضيات المرحلة لاتعني نهاية الانصات المركزي بقدر ماتعني السير قدما في الصدارة كدورة ثانية باسم مختلف و ادوات جديدة ولكن بنفس النهج الذي علمنا الرئيس مام جلال السير عليه خدمة للحقيقة وللكلمة الصادقة الهادفة .

ونحن نضع امامكم العدد التجريبي لـ«المرصد» لازلنا في طور اكتمال الموقع التحليلي والتوثيقي وعازمون على اهداء طبعة ورقية جديدة قريبا لقرائنا من النخبة السياسية والاعلامية وصناع القرار .

تحية واعتزاز لمسيرة الانصات المركزي في دورتها الاولى ولكل من قدم لها يد العون وساهم في اغنائها لتسير الان في ركب «المرصد «بثقة واقتدار.

ومن الله التوفيق

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- بافل طالباني: انتفاضة كردستان كانت ضد الظلم والاجحاف
- بيان المكتب السياسي: ضرورة تصويب مسار الحكم
- مراسيم مهيبة في ذكرى الانتفاضة
- رسالة شكر من السيد كوسرت رسول علي
- قوباد طالباني: حل المشاكل بالحوار والاتفاق السياسي وفق الدستور
- انتخابات الإقليم:تاكيدات على اهمية ضمان النزاهة وتعديل قانون المفوضية
- الاشتراكي الديمقراطي يغير اسمه وينتخب محمد الحاج محمود رئيسا له
- المجلس الاقتصادي للإقليم يناقش الوضع الاقتصادي
- مسرور برزاني للعراقيين: نحن اخوتكم وجزء من العراق الاتحادي
- البرلمان يقرّ إعادة فتح باب الترشيح للرئاسة والاطار التنسيقي يطرح مبادرة

رؤى حول العراق

- زهير كاظم عبود : اختصاصات المحكمة الاتحادية العراقية العليا
- حكم الاتحادية بشأن نفط إقليم كردستان يضع تركيا في موقف حرج
- د. أحمد عدنان الميالي: المحكمة الاتحادية العليا والدستور العراقي

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- صلاح الدين دميرتاش : ناخبو حزبنا سيرسمون مستقبل تركيا الديمقراطي
- الدور الذي ينتظر المعارضة التركية
- اومت كرداش : التعذيب المنهجي والمنظم يمارس في تركيا
- د.محمد نورالدين: تركـــيا تغلـق المضائـــق

المـرصد الايراني

- بايدن ورئيسي يسابقان الزمن للوصول إلى اتفاق نووي
- هل تسرع أزمة أوكرانيا الاتفاق مع إيران؟
- مطالب "اللحظة الأخيرة" الروسية تهدد التوصل للاتفاق

الحرب في اوكرانيا وصراع الاقطاب

- تقرير المرصد :بايدن يتوعد بمحاسبة روسيا وبوتين واثق من تحقيق أهدافه
- 4 سيناريوهات أمام روسيا في أوكرانيا
- د.عادل عبدالمهدي: أوكرانيا.. نظام متفرّد، أم نظام جديد؟
- د. منار الشوربجي : أزمة أوكرانيا والشرق الأوسط
- الباحث :محسن الكومي : اوكرانيا واعادة التوازن الروسي
- ديفيد كايزر : نقطة تحول.. حرب أوكرانيا وشكل النظام العالمي
- د. محمد فايز فرحات : ما بعد الأزمة الأوكرانية

بافل جلال طالباني في ذكرى الانتفاضة:

انتفاضة كردستان كانت ضد الظلم والاجحاف ومحاولة لضمان حياة كريمة ومشرفة

يا جماهير شعب كردستان

ذوي الشهداء الابرار

المناضلين، والبيشمركة والسجناء السياسيين ومعوقي الخنادق..

بمناسبة الذكرى السنوية لانتفاضة شعب كردستان التاريخية المباركة أتقدم اليكم بأحر التهاني والتبريكات، وأفتخر بنضالكم وصمودكم وأشكركم على صبركم الطويل.

كانت انتفاضة شعب كردستان وقوفاً الظلم والاجحاف، ومحاولة لضمان حياة كريمة ومشرفة، وقد ضحى شهداؤنا بدمائهم من أجل بناء مستقبل زاهر ومستقر لجماهير شعب كردستان الأبية، لكن وللاسف، الاخطاء والنواقص في مفاصل الحكم، وسوء استخدام السلطة، وإهمال المطالب المشروعة للمواطنين الاعزاء في كردستان وانعدام الخدمات، أوصل امتعاض وغضب المواطنين الى مرحلة يقال فيها (لم ننتفض لكي تصل الاوضاع الى ما هي عليه الآن).

ينبغي أن يكون هذا مؤشراً خطيراً ومنبها للمسوؤلين في كردستان بان لا نجعل من مفاخر وأمجاد الماضي ضحية للصراعات الحزبية الضيقة، وأن نعمل على تحقيق اهداف الانتفاضة وعدم اجهاض احلامها، لأن الاهمال والتقصير إزاء مطالب المواطنين المشروعة ستكون له نتائج لا تحمد عقباها.

ندرك أن هناك نواقص ومطالب المواطنين مشروعة ومحقة، لكننا نعاهدكم أن الاتحاد الوطني الكردستاني لن ينسى أبدا دماء الشهداء ونضال وصمود المواطنين، وسيكون وفياً لانجاز هذه المهمة التاريخية والوطنية ويواصل النضال لضمان حياة أكثر استقرارا.

مآخذكم وملاحظاتكم تمنحنا القوة والطاقة وسنعمل جميعاً على تحقيق الحلم الذي انتفضنا من اجله.

ودمتم في سعادة وسؤدد

المخلص

بافل جلال طالباني

٥ آذار ٢٠٢٢

المرصد

بيان المكتب السياسي في ذكرى انتفاضة شعب كردستان

ضرورة تصويب مسار الحكم ليكون فعالا في ضمان حياة جديرةبالمواطنين

أصدر المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني بيانا بمناسبة الذكرى الـ ٣١ لانتفاضة شعب كردستان وفيما يأتي نص البيان:

يا جماهير شعب كردستان

أيها البيشمركه الأبطال في خنادق الدفاع

يا أجيال مابعد الانتفاضة

أيها الأحرار وذوو الشهداء الأماجد

اليوم وإذ نحيي الذكرى الـ٣١ لانتفاضة آذار ١٩٩١، فضلا عن تهانينا الحارة بهذه المناسبة التي كانت منعطفا سياسيا في كردستان والعراق عامة، فإننا يغمرنا الفخر والاعتزاز بأن الاتحاد الوطني الكردستاني والأطراف السياسية الكردستانية المناضلة آنذاك والجماهير الأبية قد نالت شرف قيادة النضال ضد النظام الدكتاتوري.

وفي المرحلة الراهنة، حيث مرت على هذه الذكرى ثلاثة عقود ونشأت عدة أجيال جديدة من أبناء شعبنا، الذين يخوضون في جميع مناحي الحياة وفق متطلبات ورؤى جديدة، فإنه بجانب كل هذه التطورات، بات العمل على نشوء نتاجات جديدة لقيادة عصرية بالروح الاتحادية ضرورة ملحة، حتى تتمكن من الاستجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة من حياة الشعب بجميع شرائحه وطبقاته، وذلك بتصويب وتصحيح مسار الحكم ليكون فعالا في ضمان حياة جديرة لجميع المواطنين.

يا جماهير شعب كردستان

في هذه الذكرى المجيدة التي قدمت في سبيلها الكثير من التضحيات والبطولات، إذ نادرا ما توجد أسرة أو عائلة لم تضح بأحد أعزائها، أو لم تتم مصادرة أموالها وأملاكها وتدمير منازلها من قبل أزلام البعث، وكثيرون من ذاقوا صنوف العذاب والآلام في غياهب السجون ونجوا من حافة الهلاك والاعدام، فقط لأنهم كانوا كردا ولم يخضعوا لسياسات البعث، لذا ومن أجل الحفاظ على حرمة وهيبة هذه البطولات والملاحم، وللإبقاء على زهو هذا التاريخ الزاخر بالنضال، نريد العمل على إزالة العوائق والمصائب من طريق حياة المواطنين، وأن نثبت أن الهدف من الانتفاضة كان لضمان حياة كريمة لأبناء الشعب وإعمار الوطن والذود عن ترابه، وليس بعض الحالات والظواهر السلبية التي تلطخ تاريخنا وخطواتنا.

لذلك فإننا في الاتحاد الوطني الكردستاني كحزب مسؤول وحريص على تحقيق أهداف الانتفاضة، سنواصل النضال مع أجيال الانتفاضة للحفاظ على المكاسب العظيمة المتحققة وتحقيق المزيد من المكتسبات، وقيادة مسيرة التجديد وترسيخ ركائز الديمقراطية في كردستان والعراق.

ولهذا الغرض سنعزز الجهود للاتفاق مع الحكومة الاتحادية استنادا الى مبادئ الدستور. ولتحقيق هذا الهدف ندعو جميع القوى الديمقراطية في كردستان والعراق للعمل المشترك على تهيئة وتعزيز إرادة شعبنا لإنجاز المهام المستقبلية وتقديم خدمات أفضل للمواطنين.

وفيما يتعلق بالاتحاد الوطني نهدف الى تنمية روح التجديد داخل الاتحاد، والعمل منذ الآن على البدء بمرحلة جديدة لإنعاش الحياة الحزبية والنضال من أجل الشعب كما كان في عهد الانتفاضة، وذلك عن طريق ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني.

في الختام، نجدد التهاني والتبريكات ونبعث بتحية الوفاء الى مناضلي وشهداء الانتفاضة، البيشمركة والجماهير الكردستانية المنتفضة، الذين أوقدوا شعلة الانتفاضة في الخامس من آذار، بدءا من مدينة رانية بوابة الانتفاضة، وأقاموا مهرجانات النصر والتحرير في مدن السليمانية وأربيل ودهوك وحلبجة، الى أن وصلت في قمتها الى كركوك قدس كردستان التي لبست تاج انتصار الانتفاضة ونوروز الحرية.

المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني

٢٠٢٢/٣/٥

*المرصد

مراسيم مهيبة في ذكرى الانتفاضة وتأكيدات على خطر الأزمات السياسية والاقتصادية على مستقبل اقليم كردستان

جرت في مدينة رانيه، يوم السبت ٢٠٢٢/٣/٥، مراسيم جماهيرية مهيبة بحضور عدد كبير من المسؤولين الحزبيين والحكوميين لاحياء ذكرى انتفاضة شعب كردستان.

في بداية المراسيم القى حسين محمود قائممام قضاء رانيه كلمة رحب خلالها بالضيوف، مؤكدا ان ابناء مدينة رانيه انتفضوا ضد الظلم والاضطهاد واصبحت مدينتهم بوابة الانتفاضة.

واضاف: ان ابناء مدينة رانيه انتفضوا ضد اعتى نظام ديكتاتوري وقدموا تضحيات كبيرة في سبيل تحرير شعب كردستان ونالوا شرف اطلاق شرارة الانتفاضة، ونحن نحتفل اليوم بتسجيل تاريخ مشرف لابناء شعب كردستان.

ودعا قائممقام رانية الى دعم المدينة وتخصيص ميزانية لتنفيذ واتمام بعض المشاريع المهمة والستراتيجية المتوقفة في مدينة رانيه بالاضافة الى دعم ومساندة المواطنين وتشجيع المستثمرين لانشاء مشاريع زراعية وصناعية في المنطقة.

محطة جديدة للمصالحة وتحقيق المزيد من المكاسب

أصدرت شاناز ابراهيم احمد عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني ومسؤولة مركز تنظيمات السليمانية، بياناً بمناسبة الذكرى الـ ٣١ لاندلاع انتفاضة شعب كردستان العظيمة في الخامس من آذار/ مارس ١٩٩١، وفيما يأتي نص البيان:

بمناسبة الذكرى الحادية والثلاثين للانتفاضة، أتقدم بأحر التهاني لشعب كردستان وآمل أن تكون بداية محطة جديدة للمصالحة الوطنية والوحدة داخل البيت الكردي، من أجل تحقيق المزيد من الحقوق والمكتسبات لشعبنا.

كانت انتفاضة ربيع عام ١٩٩١ العظيمة بداية الكفاح ضد القمع ومرحلة جديدة في تاريخ أمتنا وتغيير محطة النضال السري وفي الجبال، الى تحقيق الحرية ومرحلة النضال المدني والديمقراطي.

إن انتفاضة جماهير شعب كردستان، بقيادة الاتحاد الوطني الكردستاني، منحت الحرية لكردستان ووفرت الديمقراطية، ورفعت روح الوحدة والموقف للشعب الكردي، وجمعتهم جميعاً تحت ظل هدف مقدس.

الانتفاضة التي تأسس تحت ظلها البرلمان والحكومة والهياكل والمؤسسات ووقفت على اقدامها وخطت نحو إعادة الإعمار والخدمات وتحسين الحياة المعيشية التي باتت الشعار الرئيس، الذي يستحق الآن أن نسأل: كم منها تحقق وماذا تتطلب منا المرحلة التالية.

كان حلمنا بناء مستقبل مزدهر لشبابنا، حلمنا كان تحقيق حرية التعبير والمساواة والعدالة وسيادة القانون وحماية الثقافة واللغة والإنجازات والتقاليد الكردية الجميلة والأحياء والشوارع القديمة وقلاعنا وأراضي أجدادنا، حلمنا كان صوتا واحدا ويدا واحدة، حلمنا كان أن نستمر في أن نكون كرداً وكردستانيين، حلمنا كان العودة إلى كركوك والمناطق المستقطعة، حلمنا كان حياة هنيئة، حلمنا كان كردستان عظيمة، لم يكن التفرقة، وليس التدمير، وليس اتباع النظام البعثي والأنانية والعودة إلى عصر العبودية والفساد... من العار أن نلتزم الصمت وأن نسمح بالقيام بالمتاجرة بماضينا وحاضرنا ومستقبلنا.

في عام ١٩٩١، قلنا بصوت واحد إن الانتفاضة ضرورة، وفي عام ٢٠٢٢، يجب أن نقول بصوت واحد: الحرية والمساواة والإصلاح والخدمة وسيادة القانون، لا للاحتكار، لا لضياع الثروات العامة، لا لهجرة شباب شعبنا، لا لتحطيم كرامة الانسان، لا لبيع الارض والوطن والشعب، لا لهز الرؤوس، حتى لا تنطفئ شعلة الانتفاضة ابداً.

شاناز ابراهيم احمد
عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني
مسؤولة مركز تنظيمات السليمانية

الحوار والتوافق وتغليب الرؤى الوطنية

هذا ووجهت الدكتورة ريواز فائق رئيسة برلمان كردستان رسالة في ذكرى انتفاضة شعب كردستان، هنأت فيها أهالي منطقة بشدر وبيتوين الشجعان، مهد الثورة والفداء، فيما يأتي نص الرسالة:

بمناسبة الذكرى الـ(٣١) لانتفاضة آذار ١٩٩١ المجيدة، نتوجه بأحر التهاني لعوائل شهدائنا الأعزاء، والبيشمركة الأبطال، وجميع الكردستانيين في داخل إقليم كردستان وخارجه.

نأمل أن تؤدي هذه الذكرى العظيمة إلى وحدة صف البيت الكردي وترسيخها، باتجاه وحدة الخطاب وتوحيد الرؤى الوطنية، بشأن جميع القضايا الوطنية المصيرية.

تأتي هذه الذكرى المباركة والمجيدة في وقت يواجه العالم أجمع خطورة النتائج المخفية للحرب والصراع بين

القوى العظمى، وعلى المستوى الداخلي فإنّ العلاقات بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، وجدل تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، والصراع بين القوى الرئيسة على الساحة السياسية العراقية، قد وصلت الى حالة سيئة وطريق مسدود، ففي هذا الوضع الحساس لايوجد خيار آخر غير وحدة الصف، لمواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد الكيان الدستوري لإقليم كردستان.

إن هذه المرحلة الانتقالية والحساسة مسؤولية تأريخية تقع على عاتق الجميع، وإن تجاوزها متعلق بلغة الحوار والتفاهم المنطقي، نأمل أن تكون الخطوات القادمة للحوار البناء باتجاه التوافق والتقارب، وتغليب الرؤى الوطنية على غيرها، معبرةً عن مطالب شعب كردستان وأمنياته، فمن أجل تحقيق الحرية والأهداف التأريخية ضحينا بأنهار من الدماء، لإزالة الدكتاتورية والوصول إلى الاستقلال.

نأمل أن تكون هذه المناسبة المجيدة بداية لمرحلة أكثر إشراقا، في تحقيق السلام والحرية وإعمار كردستان.

مرة أخرى، أهنيء أهالي منطقة بشدر وبيتوين الشجعان والبواسل، مهد الثورة و الفداء، بذكرى انتفاضة آذار ١٩٩١ المجيدة.

المجد والخلود للأرواح الزكية لشهداء طريق الحرية.

د. ريواز فائق

رئيسة برلمان كردستان

٥ آذار ٢٠٢٢

الأزمات السياسية والاقتصادية تشكل خطرا على مستقبل اقليمنا

أصدرت كتلة الاتحاد الوطني في برلمان كردستان، يوم السبت، بياناً بمناسبة الذكرى السنوية لانتفاضة جماهير شعب كردستان، فيما يأتي نص البيان:

في الذكرى السنوية لانتفاضة تحرير كردستان، نهنئ بحفاوة جماهير شعب كردستان وذوي الشهداء الاكارم والبيشمركه الابطال.

وكما هو معلوم ان الانتفاضة ثمرة نضال وتضحيات شعبنا لسنوات ونتاج دماء عشرات الالاف من الشهداء الابطال وكانت مشاركة ودعم كل طبقات وفئات شعب كردستان لها ووحدة صف القوى السياسية في سبيلها كشدة ورد الرئيس مام جلال.

ان انتفاضة ربيع عام ١٩٩١، التي انطلقت من رانيه البوابة والكريمة، لتعم بعد ذلك كل المدن والقصبات، مثلت انعطافة تاريخية كبيرة، وكانت بداية لتاسيس البرلمان وحكومة الاقليم والمؤسسات الدستورية الاخرى.

ونحن نحيي الذكرى (٣١) للانتفاضة، هاهي كردستان تتعرض مجددا الى مخاطر داخلية واقليمية وتواجه مرحلة اخرى من الازمة الازمة السياسية والاقتصادية والقانونية، ونرى ذلك تطورا خطيرا على مستقبل اقليمنا وحماية مكتسبات الانتفاضة، ولذلك فاننا ندعو وعلى صعيد القوى السياسية، الى وحدة صف شعب كردستان

اكثر، بشكل تكون مصلحة شعبنا العليا فوق كل اعتبار.

وفي الوقت ذاته نرى ان اسراع حكومة الاقليم في تسريع خطواتها وتسخير جهودها لحل المشاكل العالقة فيما بين الاقليم وبغداد من اولى مهامها، وعلى الصعيد الداخلي لابد من تطبيق اقصى درجات الشفافية في الملف النفطي وملف الاصلاح الجذري في مصادر الايرادات.

نحن في كتلة الاتحاد الوطني ببرلمان كردستان نشدد على عدم دفع مواطني وموظفي الاقليم ضريبة الازمة الاقتصادية ونطالب حكومة الاقليم بعدم التعامل مع الوضع الراهن بشكل يضر بشعب كردستان وموظفي الاقليم وتحت اي ضغط كان.

اضافة الى وضع مسألة تحسين الوضع المعيشيب للمواطنين وتوفير رواتب موظفي الاقليم في موعده المخصص، من الاولويات.

مبارك ذكرى الانتفاضة.

كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني

في برلمان كردستان

كتلتا الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي: ضمان الحقوق الدستورية

كما استذكر اعضاء كتلتي الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني بمجلس النواب، يوم السبت، الذكرى الـ٣١ لانتفاضة شعب كردستان ضد الدكتاتورية والظلم والاضطهاد.

وخلال مؤتمر صحفي لكتلتي الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني بمجلس النواب، تمت قراءة بيان مشترك باللغتين الكردية والعربية.

فيما يأتي نص البيان:

السيد رئيس مجلس النواب المحترم

السيد النائب الأول لرئيس مجلس النواب المحترم

السيد النائب الثاني لرئيس مجلس النواب المحترم

السيدات والسادة النواب المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تمر علينا اليوم الذكرى الحادية والثلاثون لانتفاضة آذار المجيدة لشعب كردستان بوجه أعتى نظام استبدادي.

انطلقت انتفاضة آذار الجماهيرية بتخطيط واسناد قوات بيشمركة كردستان من مدينة رانية، لتتناغم مع انتفاضة العراقيين التي توهجت من البصرة لتشمل معظم المحافظات والمدن , حيث اختلطت دماء الكرد والعرب والقوميات الأخرى على مذبح الحرية لانهاء الدكتاتورية والشوفينية.

اتسمت انتفاظة اذار بروحها في صمود البطولي، وحملت معها قيم التسامح والعفو وعكست ثقافة المحبة والانسانية لدى جماهير و بيشمركة كردستان.

في هذه الذكرى المجيدة نؤكد ان الانتفاضة تحققت من خلال وحدة الصف الكردستاني.

ونرى اليوم بأن تكون روح الوحدة ورص الصفوف ديدننا لتحقيق تطلعات شعبنا الكردستاني.

ولا يسعنا اليوم ونحن نستذكر هذه المناسبة المجيدة دور شهداء الانتفاضة، ونعاهد شعبنا بالمضي في الحفاظ على المكتسبات الوطنية والقومية، ومواصلة النضال للدفاع عن الحقوق الدستورية لكافة بناء العراق وصيانة خيار شعبنا الكردستاني في الاتحاد الفيدرالي ضمن عرق ديمقراطي تعددي اتحادي دستوري.

المجد لشهداء انتفاضة آذار المجيدة.

المجد لشهداء الانتفاضة الشعبانية المباركة.

المجد لشهداء الحرية والديمقراطية في كردستان والعراق.

تعزيز روح الوئام ووحدة الصف

في الذكرى الحادية والثلاثين لانتفاضة آذار ١٩٩١ المجيدة، أتقدم بأحر التبريكات للعوائل الشامخة للشهداء وللبيشمركة الأبطال ولكل الكردستانيين في داخل وخارج كردستان.

الانتفاضة كانت تعبيراً عن رغبة وإيمان وإرادة شعب كردستان الراسخة في الحياة ومستقبل أفضل يحفل بالحرية والعزة ورفض الظلم والاضطهاد. وكانت ثمرة نضال وتضحيات البيشمركة والشعب والجماهير المنتفضة ووحدة صف الأطراف السياسية ومكونات كردستان.

الانتفاضة كانت بوابة شعب كردستان المفتوحة على مرحلة جديدة من الإدارة الذاتية وتأسيس المؤسسات الشرعية والرسمية لإقليم كردستان والتي تم تثبيتها وإقرارها في الدستور بعد تحرير العراق، وجرى التعامل معها بشكل رسمي في الداخل وفي العالم الخارجي.

في هذه الذكرى، نؤكد أن حماية الحرية ومكاسب الانتفاضة والحقوق الدستورية لإقليم كردستان واجب ومسؤولية مشتركة لجميع الكردستانيين وينم عن الوفاء للأرواح الطاهرة للشهداء وكل ضحايا طريق الحرية.

لتكن هذه الذكرى حافزاً لنا لزيادة توطيد روح الوئام والتلاحم ووحدة الصف وتعميق التعايش وقبول الآخر والتسامح، والعمل في سبيل الأهداف التي قدم شهداء الانتفاضة وكل شهداء كردستان أرواحهم في سبيلها.

وإلى جانب تأكيد التزامنا بأهداف الانتفاضة، فإننا ننظر بأمل ورجاء وإيمان وتفاؤل إلى مستقبل أفضل، ونستذكر شهداء الانتفاضة وكل شهداء كردستان بتقدير وتكريم.

نيجيرفان بارزاني

رئيس إقليم كردستان

٥ آذار ٢٠٢٢

*المرصد-PUKmedia

رسالة شكر من السيد كوسرت رسول علي

وجه السيد كوسرت رسول علي رئيس المجلس السياسي الاعلى ومصلحة الاتحاد الوطني الكردستاني رسالة شكر الى كل من شارك في مراسيم تشييع ومجالس عزاء الراحلة زبيدة سعيد عمر.

وقال السيد كوسرت رسول علي في رسالته: اتقدم بجزيل الشكر الى جميع الشرائح والمكونات المختلفة والمواطنين في جميع مدن ومناطق اقليم كردستان على مشاركتهم في مراسيم تشييع جثمان والدتنا الراحلة زبيدة سعيد عمر ومجالس العزاء في أربيل والسليمانية.

وأضاف: اتقدم بالشكر الجزيل الى جميع الاطراف والقوى السياسية الكردستانية والعراقية وابناء اقليم كردستان والمحافظات العراقية الاخرى بجميع مكوناتهم الدينية والقومية المختلفة الذين شاطرونا الاحزان وابلغونا بتعازيهم عن طريق البرقيات او الاتصالات الهاتفية.

واوضح: اتقدم بالشكر الجزيل الى السفارة العراقية في السويد وممثلية حكومة اقليم كردستان في بغداد والسويد وجميع الاشخاص والاطراف التي ساعدتنا في اعادة جثمان والدتي الراحلة الى اقليم كورستان.

وختم السيد كوسرت رسول علي رسالته بالقول: نؤكد بان عائلتنا ستستمر على خدمة المواطنين وستواصل السير على النهج المقدس الذي ناضلت من اجله طوال السنوات الماضية.

PUKmedia

قوباد طالباني: حل المشاكل بالحوار والاتفاق السياسي وفق الدستور

التقى قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان، الخميس بمدنية اربيل، السيدة ماري باريت مسؤولة مكتب الاتحاد الاوروبي في اقليم كردستان، فيما ناقشا آخر المستجدات السياسية والاقتصادية في اقليم كردستان والعراق.

وحول الوضع الراهن في العراق وخطوات تشكيل الحكومة المقبلة والمسائل العالقة الاخرى، التي مثلت جزءا مهما من اللقاء، أكد قوباد طالباني ضرورة حل المشاكل عن طريق الحوار والاتفاق السياسي.

ودعا الجانبان جميع القوى والاطراف السياسية الى زيادة النقاط المشتركة بين القوى والاطراف السياسية عن طريق الحوارات البناءة من اجل التوصل إلى اتفاقية شاملة كي لا تصل العملية السياسية في العراق الى طريق مسدود واجتياز المرحلة الحالية.

وحول العلاقات بين اقليم كردستان وبغداد، جدد قوباد طالباني التأكيد على ضرورة جعل الدستور الاتحادي، أساسا لحل المشاكل.

PUKmedia

انتخابات الإقليم:تاكيدات على اهمية ضمان النزاهة وتعديل قانون المفوضية

صحيفة (الصباح)

السليمانية : محمد البغدادي: رجَّح مراقبون وخبراء في الشأنين السياسي والانتخابي، تأجيل الانتخابات التشريعيَّة في إقليم كردستان عن موعدها المقرر في ١ تشرين الأول من العام الحالي، مشيرين إلى أنَّ إجراءها بحاجة إلى قرارات وقانون ملزم بشأنها، وأنها عرضة للتأخير جراء الشد والجذب بين القوى السياسية والخلافات بشأن إجراء تعديلات على قانون الانتخابات وتوزيع الدوائر الانتخابية وتشكيل مجلس مفوضين جديد كون المفوضية الحالية منتهية الولاية، إضافة إلى قضايا لوجستية أخرى من قبيل تخصيص ميزانية للانتخابات وإجراءات تحديث سجل الناخبين وتسجيل الكيانات وغيرها.

وقال الخبير الانتخابي هاوري توفيق في حديث لـ»الصباح»:إنَّ «من الصعب إجراء الانتخابات في موعدها المقرر من قبل رئيس الإقليم لأسباب عدة، من أبرزها أنَّ مفوضية انتخابات الإقليم منتهية الولاية القانونية»، مشيراً إلى «وجود صراع ما بين بعض الكتل البرلمانية بخصوص كيفية إعادة تشكيل مجلس المفوضين الجديد».

وأضاف، «أما السبب الآخر فهو موضوع قانون الانتخابات الذي يعد من المواضيع المهمة ومحل خلاف جدي وجوهري»، لافتاً إلى أنَّ «الاتحاد الوطني متمسك ببقاء النظام الانتخابي السابق كدائرة انتخابية واحدة، بينما يؤيد آخرون توزيع إقليم كردستانبين دوائر متعددة، ويعد هذا الخلاف مؤشراً ومقدمة لتأجيل الانتخابات».

بدوره، رأى الحقوقي والسياسي المستقل حاكم لطيف مصطفى أنَّ «أي انتخابات لن تجرى في الإقليم في موعدها كسابقاتها, ويتوقف ذلك على اتفاق الحزبين، فالحزب الديمقراطي يرى حالياً أنَّ إجراء الانتخابات في مصلحته فيدعو لإجرائها في موعدها، أما الاتحاد الوطني فيدعو إلى الاتفاق على بعض المواضيع ومنها قانون الانتخابات، وبالتالي لا يمكن إجراء الانتخابات ما لم يتفق الطرفان».

وقال مصطفى لـ»الصباح»: إنه «يجب ضمان النزاهة الكلية، ويكمن ذلك بشروط منها إشراف المفوضية الاتحادية

الحالية (القضاة) على الانتخابات، وتغيير مدراء مكاتب محافظات الإقليم بآخرين من غير الحزبين الكبيرين في الإقليم، فضلاً عن مراقبة الانتخابات مراقبة دولية ومحلية صارمة, بالإضافة إلى استخدام الوسائل التقنية الحديثة التي تقلل من التزوير».

في الأثناء، قال عضو الحزب الديمقراطي أنس الشيخ مظهر لـ«الصباح»: «لقد أقر رئيس الإقليم بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد ١ – ١٠ – ٢٠٢٢، وبذلك حسم النقاش بشأن حديث بعض الأحزاب في الإقليم».

وأضاف أنَّ «بعض مطالب تلك الأحزاب (تعديل قانون الانتخابات) وأن تجرى في أربع دوائر أو بدوائر متعددة، وأحياناً باثنتي عشرة دائرة مما سيؤثر في حقوق المكونات الدينية والقومية»، حسب تعبيره.

في المقابل، عدّ عضو الحزب الاشتراكي الكردستاني، عادل ملا صالح لـ«الصباح» أنَّ «وجود مجموعة من العقبات سوف يؤدي إلى خلق عدم الثقة والاطمئنان لدى الأحزاب والمواطنين بالانتخابات، وفي مقدمتها يأتي قانون المفوضية وكيفية إجراء الانتخابات وبأي نظام».

وأعرب عن اعتقاده بأنَّ «عدم اتفاق الأحزاب على حل تلك المشكلات سيؤدي إلى تأجيل العملية الانتخابية، كون الإجماع والاتفاق على حل ومعالجة تلك المشكلات سيستغرقان مدة أطول», مرجحاً «لجوء القوى السياسية إلى القائمة المغلقة وذلك نظراً لوجود مصالح سياسية وفنية في تلك المواقف».

أما الباحث في الشأن السياسي الكردي محمد زنكنه فأشار في حديثه لـ«الصباح» إلى أنَّ «الكتل البرلمانية داخل برلمان كردستان تظهر وكأنها متفقة بشأن إجراء الانتخابات في موعدها، إلا أنَّ الثقة معدومة بالكثير من هذه الكتل لعدم وجود رأي موحد وإرادة قوية داخل الأحزاب التي تمثلها تلك الكتل».

وتوقع زنكنه أنَّ «تشهد المسألة العديد من العراقيل الأخرى وخصوصاً في ما يتعلق بإعادة صياغة وتشكيل مجلس المفوضين في المفوضية، حيث يؤكد الحزب الديمقراطي أنَّ المفوضية يجب أن تصاغ على أساس الاستحقاقات الانتخابية، وهناك رأي آخر يبيّن أنَّ المفوضية يجب أن تعاد على أسس جديدة بوجود مفوضين مستقلين وحتى قانون انتخابات معدّل».

الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني يغير اسمه وينتخب محمد الحاج محمود رئيسا له

PUKmedia :

عقد الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني، السبت، مؤتمره السابع، فيما غير اسم الحزب الى «الحزب الاجتماعي الديمقراطي الكردستاني»، فيما انتخب محمد الحاج محمود رئيسا للحزب.

وعقد الحزب مؤتمره السابع الذي يستمر ليومين، بمشاركة نحو ١٠٠٠ عضو في اربيل، وجرى خلاله تغيير اسم الحزب من الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني الى الحزب الاجتماعي الديمقراطي الكردستاني، منتخبا محمد الحاج محمود رئيسا للحزب، كما انتخب المؤتمر عبدالله الحاج محمود نائبا لرئيس الحزب، وغير شعار الحزب.

من جانبه قال عادل صالح المتحدث باسم المؤتمر في تصريح للصحافيين، ان المؤتمر سيعيد النظر بنظامه الداخلي وبرامجه الحزبية.

المجلس الاقتصادي للإقليم يناقش الوضع الاقتصادي

عقد المجلس الاقتصادي لإقليم كردستان، السبت ٥ آذار (مارس) ٢٠٢٢، اجتماعاً بإشراف رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني ونائب رئيس الحكومة قوباد طالباني.وجرت خلال الاجتماع، مناقشة تقرير خاص بإعادة تنظيم الضرائب والرسومات في الوزارات والدوائر الحكومية وعلى مستوى المحافظات والإدارات المستقلة كافة، والذي أعدّته اللجنة المشكلة بقرار سابق للمجلس الاقتصادي لغرض إعادة تنظيم الرسوم وأجور الخدمات ومراجعتها، والتي تقوم المؤسسات الحكومية بجبايتها، وبما يجعلها تصب مرة أخرى في خدمة مواطني إقليم كردستان.وعلى ضوء ذلك، استعرض التقرير جملة مقترحات ضرورية باتجاه إعادة تنظيم الرسومات وأجور الخدمات التي تُجبى من المواطنين، بشكل يراعي الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين المستفيدين من هذه الخدمات، فضلاً عن تعزيز الازدهار التجاري والاقتصادي.

ومن أهم المقترحات الواردة في التقرير، مراجعة القوانين والتعليمات الحالية، وتعزيز العمل على إيجاد نظام إلكتروني لتسجيل الإيرادات العامة، وتذليل المعوقات الروتينية، ونشر المعلومات حول الإيرادات العامة المسجلة في النظام الإلكتروني للرأي العام وبيان مجالات الإنفاق.

وأثنى رئيس الحكومة على عمل اللجنة لأداء مهامها بمهنية، وأكد على أهمية الارتقاء باعتماد النظام الإلكتروني لإدارة الشؤون الحكومية، ولا سيما تسجيل الإيرادات العامة في نظام إلكتروني شفاف وأوجه الإنفاق وبالشكل الذي يعزز الشفافية ويضع حداً للفساد وهدر المال العام، ويقلص حلقات الروتين الزائدة في تمشية معاملات المواطنين في هذا المجال.وبعد المناقشات، وافق المجلس الاقتصادي على المقترحات المقدمة وتنفيذها في إطار خطة مُحكمة ومدروسة وآلية تنفيذ واضحة يتم خلالها تحديد الجهة المسؤولة والإجراءات الواجب اتخاذها والمدة اللازمة للتنفيذ.

وفي جانب آخر من جدول أعمال الاجتماع، تمت مناقشة الوضع الاقتصادي والمالي مع التأكيد على ضرورة تنظيم الإيرادات الداخلية وغير النفطية، على أن تتواصل الجهود مع الحكومة الاتحادية لحل المشاكل العالقة، في وقت لن تتردد فيه حكومة إقليم كردستان في بذل قصارى جهدها لتأمين موازنة الإقليم ورواتب موظفيه. كذلك كلف المجلس الاقتصادي وزارة المالية والاقتصاد بإجراء اللازم لغرض الاستمرار في توزيع الرواتب.

رواتب الموظفين ستصرف قريبا دون استقطاعات

من جهته أكد سمير هورامي المتحدث الرسمي باسم نائب رئيس حكومة اقليم كردستان يوم السبت، ان رواتب موظفي اقليم ستصرف قريبا ودون استقطاعات.وقال في تصريح خاص لـPUKmedia: ان اجتماع المجلس الاقتصادي في اقليم كردستان لم يتطرق بأي شكل من الاشكال الى استقطاع راوتب موظفي اقليم كردستان. واضاف: ان الرواتب ستصرف بدون استقطاع، لافتا الى انها ستصرف قريبا.

GOV.KRD

مسرور برزاني للعراقيين: نحن اخوتكم وجزء من العراق الاتحادي

*كردستان 24

عقد رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني، الخميس ٣ آذار (مارس) ٢٠٢٢، مؤتمراً صحفياً تناول فيه آخر المستجدات في إقليم كردستان ولا سيما قرار المحكمة الاتحادية بشأن قطاع النفط والغاز في إقليم كردستان، والتطورات الأخيرة في العراق والمنطقة بشكل عام.

وقال رئيس الحكومة خلال المؤتمر الصحفي، إن من الضروري عقد هذا المؤتمر للحديث عن القضايا التي لها تأثير مباشر على وضع إقليم كردستان، مبيناً أن: «حكومتنا تعهدت في اليوم الذي أدت فيه اليمين القانونية في ١٠ تموز (يوليو) ٢٠١٩ بالدفاع عن الحقوق الدستورية لشعب كردستان». وأضاف أن الكثير من الحقوق الدستورية لإقليم كردستان ولشعبه قد أُنتهكت وتُنتهك، وشدد بالقول: «لذا، فإن واجبنا الدستوري والقانوني هو صون حقوق شعبنا والدفاع عنها».

وأشار رئيس الحكومة إلى أنه قرأ الدستور العراقي بصورة مكثفة باللغات الثلاث العربية والكردية والإنكليزية، وقال إن: «هناك مادتين دستوريتين تحدثتا عن تشكيل مجلس الاتحاد، إلا أنه لم يُشكل، وهو من النقاط الدستورية المهمة لحماية حقوق الأقاليم والمحافظات غير المرتبطة بإقليم».

وبيّن أنه من شأن تشكيل المجلس أن يكون له تأثير على معظم المشاكل الحاصلة بين الإقليم أو المحافظات مع الحكومة الاتحادية، داعياً إلى ضرورة احترام الدستور وتنفيذ مواده كما هي، وليس بانتقائية بما يخدم طرفاً واحداً، أو إهمال المواد ما لم ترها السلطة الاتحادية في مصلحتها.

مسألة النفط والغاز

تحدث رئيس الحكومة في مؤتمره الصحفي عن قطاع النفط والغاز، لا سيما بعد قرار المحكمة الاتحادية، مشيراً إلى أن كل مادة من المواد ١١٠، ١١٢، ١١٥، تتحدث عن هذا الملف بطريقة ما، فيما تنص المادة ١١١ على أن النفط والغاز ملك لجميع العراقيين في كل الأقاليم والمحافظات، لكنها لم تشر قط إلى أن النفط والغاز ملك للحكومة الاتحادية.

وأضاف أن شعب كردستان عانى أكثر من أي طرف آخر، بدءاً من القصف الكيمياوي والأنفال وصولاً إلى تدمير وتجريف القرى والمدن والبلدات، مؤكداً أنه على الرغم من وجود مادة دستورية تنص على التعويض إلا أن ذلك لم يحصل، وهذا انتهاك للدستور. وأوضح أن المادة ٩٢ تحدثت عن إنشاء محكمة دستورية، إلا أن المحكمة الدستورية الحالية أُنشئت بموجب قانون الحكومة المؤقتة، أي قبل كتابة الدستور الذي صوت لصالحه معظم الشعب العراقي، مبيناً أن شعب إقليم كردستان صوّت لصالح الدستور إيماناً منه بالحقوق الواردة فيه.

ومضى يقول: «وهذا لا يعني أننا صوّتنا على دستور لكي تُنتهك مواده، وكان يتعين إعادة إنشاء هذه المحكمة بعد التصويت على الدستور بموجب المادة ٩٢».

ودعا رئيس الحكومة مجلس النواب العراقي في الدورة الحالية الى السعي لتشكيل محكمة اتحادية وفقاً للإجراءات الدستورية، مؤكداً أن ذلك سيمكنها من البت في القضايا الدستورية بصورة محايدة، ولا سيما القضايا والمشاكل بين الأقاليم والحكومة الاتحادية.

وقال إنه لم يرد في أي مادة دستورية بأن المحكمة الاتحادية، التي تشكلت وفق قانون الحكومة المؤقتة، يمكنها أن تبت في الدستور. وقال: «وإذا افترضنا أن الدستور كان بهذه الطريقة، فهذا يعني أن هذه المحكمة يجب أن تنظم بطريقة دستورية، ولا يمكن للمحكمة أن تصيغ مادة دستورية وتغير إجراءات العمل في المواد الدستورية بدستورها الخاص، وعلى هذا الأساس، لا توجد محكمة لديها الشرعية في تغيير المواد الدستورية».

وأكد رئيس الحكومة أن قرار المحكمة الاتحادية يخالف كل مبادئ المواد الدستورية، وقال إن اتخاذها قراراً ضد

قانون النفط والغاز في الإقليم هو انتهاك للدستور وتلاعب بالمواد الدستورية، التي أعطت شعب كردستان الحق في كيفية إدارة هذا القطاع. وتابع: «لقد تحدثنا عن القرار، الذي أُتخذ في وقت حساس للغاية، ولا سيما الأسباب السياسية الكامنة وراءه، وكل ذلك في تحديد الوقت، وكيفية اتخاذ القرار، إذ كان قراراً سياسياً ولم يكن في مصلحة الشعب العراقي على الإطلاق».

وأردف قائلاً: «لقد دعونا الحكومة الاتحادية إلى منحنا الوقت للتفاوض، والتوصل إلى نتيجة على أساس الدستور، وحل المشاكل القائمة الآن». وأعرب رئيس الحكومة عن أسفه لعدم منح إقليم كردستان الفرصة، وقد تم اتخاذ القرار من جانب واحد، بما لا يتوافق مع المبادئ الدستورية.

وقال رئيس الحكومة إن المحكمة الاتحادية اعتمدت على قانون صادر عام ١٩٧٦ في عهد النظام السابق وقبل التغييرات التي حصلت في العراق، مبيناً أن هذا القانون كان يتبع حكومة مركزية وليست اتحادية، كما أشار إلى اعتماد قانون آخر يتصل بملف التعريب والمناطق المستقطعة.

وتساءل عن سبب اعتماد قوانين دون سواها خاصة تلك التي تصب في مصلحة «الحكومة المركزية»، وجدد قائلاً: «أي قرار لا يستند إلى مادة دستورية فهو غير مقبول، فلدينا دستور وقانون، ووفقاً لهذا الدستور اتخذنا موقفنا».

وأوضح رئيس الحكومة أن الكثير من الجهود قد بُذلت بهدف تمرير قانون والنفط والغاز الاتحادي عام ٢٠٠٧، وهو مشروع كان الجميع مستعداً للتصويت عليه، إلا أن السلطة الاتحادية آنذاك رفضت ذلك. وقال إن إقليم كردستان لا يزال متمسكاً بضرورة تمرير قانون النفط والغاز الاتحادي، إلا أن الحكومة الاتحادية لا تبدو مستعدة لذلك. وأضاف: «لن نتخلى عن حقنا في تطبيق أي مادة دستورية حيال حقوقنا، وسنواصل مطالباتنا بتنفيذ المواد الدستورية التي لم يتم تنفيذها».

وأشار إلى أنه تواصل مع رئيس مجلس الوزراء الاتحادي مصطفى الكاظمي حول الموضوع، مبيناً أنه سأله فيما لو لم يكن إقليم كردستان يمتلك النفط، فهل أنتم كحكومة ستلتزمون بضمان الاستحقاقات المالية لشعب كردستان؟، فأجاب: «كلا، لا يستطيعون القيام بذلك». وأكد أن الدستور حدد واجبات الإقليم وحقوقه وأنه لن يتنازل مطلقاً عن حقوقه المنصوص عليها في الدستور، وتساءل أيضاً عن أسباب عدم تنفيذ المادة ١٤٠ لغاية الآن وغيرها من المواد الدستورية المتعلقة بحقوق شعب كردستان.

رسالة إلى الإخوة العراقيين

وجّه رئيس الحكومة رسالة للإخوة العراقيين كافة وقال: «نحن إخوتكم، وجزء من العراق الاتحادي، ولم نصادر حق أحد، ولا نقبل بأن يقوم أي أحد بالتعسف إزاء حقوقكم وحقوقنا، وأبواب كردستان كانت وستبقى مشرعة أمامكم، والإقليم كان على الدوام ملاذاً للمنكوبين».

وتابع: «تسعى بعض الأطراف لتحميل إقليم كردستان مسؤولية فشلها، وهذا الأمر مجانب للحقيقة، فإقليم كردستان لم يحصل على أكثر من ٥ بالمئة من الموازنة العامة في أحسن الأحوال، فماذا فعلت الحكومة الاتحادية بـ٩٥٪ من الموازنة حيث لم تتمكن من توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، إلا إن إقليم كردستان يقدم خدماته للعراقيين من زاخو إلى البصرة، ويتشرف باستضافة مليون نازح ولاجئ من داخل العراق والجوار، وكان يتعين أن تتحمل مسؤوليتهم الحكومة العراقية إلا أن الإقليم لن يدخر جهداً في خدمتهم».

وقال رئيس الحكومة إنه عندما واجهت محافظة البصرة شحاً في مياه الشرب سارعت مؤسسة بارزاني الخيرية إلى إمداد البصرة بمياه الشرب، مثلما فعلت ذلك في المحافظات الأخرى، ولا سيما الأنبار والنجف وبغداد والمثنى.

وأضاف رئيس الحكومة «نحن شعب كردستان، بكرده وعربه وتركمانه ومسيحييه وبكل مكوناته لسنا الوحيدين الذين ندافع عن حقوقنا، بل ندعو الشعب العراقي إلى الذود عن حقوقه الدستورية وحقوق شعب كردستان في جميع المحافظات الأخرى من العراق».

البرلمان يقرّ إعادة فتح باب الترشيح للرئاسة والاطار التنسيقي يطرح مبادرة على الكرد

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

صوت مجلس النواب السبت في جلسته الثالثة من الدورة الانتخابية الخامسة للسنة التشريعية الأولى من فصله الأول برئاسة محمد الحلبوسي رئيس المجلس، وحضور ٢٦٥ نائبا، على قرار فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.

وفي مستهل الجلسة صوت المجلس على قرار فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، بـ٢٠٣ أصوات مقابل ٦٢ صوتا لم يصوت على القرار.

من ناحية أخرى شدد النائب الأول لرئيس مجلس النواب حاكم الزاملي على ضرورة اسراع الكتل النيابية بتقديم أسماء مرشيحهم لعضوية اللجان النيابية.

بعدها وجه رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي قادة الكتل النيابية لعقد اجتماع في القاعة الدستورية لمناقشة تشكيل اللجان النيابية الدائمة للمجلس.

كتلة الاتحاد الوطني: أبوابنا مفتوحة للحوار مع الجميع

من جهتها نفت كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني، السبت، تغيير مرشح الاتحاد الوطني الكردستاني لمنصب رئيس الجمهورية، مؤكدة ان الاتحاد الوطني متمسك بمرشحه الدكتور برهم صالح.

وقالت سوزان منصور المتحدثة باسم كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني بمجلس النواب خلال تصريح خاص

لـ PUKmedia، ان ابواب الاتحاد الوطني الكردستاني مفتوحة للحوارات مع جميع الاطراف السياسية بضمنها الديمقراطي الكردستاني.

ونفت منصور، الاخبار المتداولة بين الحين والآخر بشأن تغيير الاتحاد الوطني الكردستاني مرشحه لمنصب رئاسة الجمهورية، مؤكدة ان الاتحاد الوطني متمسك ومنذ البداية بمرشحه الوحيد الدكتور برهم أحمد صالح.

الاطار التنسيقي يطرح مبادرة على الكرد لحلحلة ملف رئاسة الجمهورية

هذا وأعلن عضو بائتلاف دولة القانون، عن طرح الاطار التنسيقي مبادرة على الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، من أجل حلحلة مشكلة رئاسة الجمهورية.

وقال عضو ائتلاف دولة القانون كاظم الحيدري لشبكة روداو الاعلامية ان «الاطار التنسيقي طرح مبادرة على الكرد بشكل عام، وعلى الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، لاجتياز هذه المرحلة».

وبين الحيدري ان «طرح الاطار التنسيقي مبادرته يأتي من أجل حلحلة مشكلة رئاسة الجمهورية، والتي تعد قضية مصيرية يجب حلها، والا لن يكون بالاستطاعة تشكيل رئاسة الوزراء بعدها».

عضو ائتلاف دولة القانون اشار الى ان «مسألة حلحلة رئاسة الجمهورية يتطلب تصويت ٢٢٠ عضواً، لذا فلا الاطار التنسيقي ولا التحالف الثلاثي قادر على تأمين هذا العدد من الاصوات»، منوها الى ان «مبادرة الاطار التنسيقي مع الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، تسير بشكل جيد»، من دون ذكر المزيد من التفاصيل بشأن المبادرة.

فرصة لإجراء المزيد من الحوارات

من جانبه، ذكر عضو ائتلاف دولة القانون راضي رسول، في تصريح إلى (المدى)، أن «الوقت الذي يتطلبه تحديد موعد لعقد جلسة البرلمان التي في ضوئها تتم إعادة فتح الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية يمكن استثماره في إجراء حوارات سياسية لعلها تمكننا من تجاوز الانسداد الذي نعاني منه حالياً».

وتابع رسول، أن «الاطار التنسيقي يسعى حالياً لإجراء وساطات داخل البيت الكردي بأمل أن يخرجوا بمرشح واحد، لكي يتمكن البرلمان من عقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية بشكل سهل، ومن ثم نتحول إلى عملية تشكيل الحكومة». ولفت، إلى أن «التفاهمات التي نسعى إليها لا تشمل فقط الحوارات داخل البيت الكردي، لكننا نأمل بأن نتوصل إلى اتفاقات مع التيار الصدري وبهذا نشكّل حكومة قادرة وقوية ومدعومة من الجميع».

ويرى رسول، أن «لدى الاطار التنسيقي والمتحالفين معه ١٣٤ نائباً، وهذا العدد يمكن أن يعطل جلسة انتخاب رئيس الجمهورية حتى لو تم فتح باب الترشيح مجدداً، إذا ما استمر التحالف الثلاثي على موقفه باستبعاد قوى فائزة ومهمة عن المشهد السياسي». وأفاد، بأن «كل ما يتعلق بالعملية السياسية واكمال عملية تشكيل الرئاسات والحكومة متعلق بالحوارات بين الاطراف وضرورة الوصول إلى توافق يخدم المصلحة السياسية».

وانتهى رسول، إلى أن «قوى الاطار التنسيقي مستمرة في موقفها بأنها لن تشترك في الحكومة المقبلة الا مجتمعة، وترفض التجزئة أو استبعاد طرف معين مهما كان ذلك وتحت أي ضغط».

البحث عن مخارج للأزمة

وقال عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني نهرو راوندوزي في حديث لـ»الصباح»: إنَّ «الخلاف في البيت الكردي على انتخاب رئيس الجمهورية ليس وليد اللحظة، بل هذا الخلاف كان حاضراً وعانينا منه في الدورة السابقة عام ٢٠١٨، وقد عملنا على المصالح المشتركة وكانت في ذلك الوقت عملية ديمقراطية واستحقاقاً انتخابياً شعبياً لكل حزب بفوز برهم صالح».

وبين أنَّ «الحزب الديمقراطي حصل على أكثر من ٣٠ مقعداً في حين أنَّ حزب الاتحاد الوطني حصل على ١٣ مقعداً، وهذا يضع الحزب الديمقراطي أمام مسؤولية جديدة، والناخب يطلب أن تحصل على استحقاقك الانتخابي وتمارس دورك حسب الاستحقاق». مختتماً حديثه أنَّ «الحزب الديمقراطي الكردستاني عقد الكثير من الاجتماعات للخروج من هذه الأزمة سواء كان على مستوى داخل التحالف أو خارجه ومع الإطار والاتحاد الوطني والقوى الكردية الأخرى، فالبيت الكردي يسعى إلى التوافق خدمة للمصلحة العامة».

من جانبه، أوضح الباحث في الشأن السياسي الدكتور عدنان السراج في حديث لـ»الصباح» أنَّ «الانسداد السياسي موجود وسيستمر لحين الاتفاق على تشكيل القوى السياسية المشتركة سواء كانت شيعية أو كردية، ولعل الإطار التنسيقي ضمن ستراتيجية عمله يسعى لتشكيل الكتلة الأكبر بالتحالف مع التيار الصدري من أجل تشكيل الحكومة واختيار رئيس الجمهورية، وبالتالي نجد أنَّ أي عمل يتم خارج هذا النطاق سيكون (تهميشاً شيعياً) وبالتالي إضعاف الواقع الشيعي بعدم القبول بمضي العملية السياسية، هذا من جانب».

ومن جانب آخر يرى السراج أننا «اليوم أمام حالة جديدة بعد قرار المحكمة الاتحادية بعدم دستورية فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية من قبل رئاسة مجلس النواب، فاليوم مجلس النواب من سيقرر، وسيكون هناك نوع من المضي في التحالفات لرسم خارطة الطريق لتحديد رئيس الجمهورية». وأضاف أنه «في ما يتعلق بالقوى الكردية فعليها أن تحسم أمرها وتعيد الصياغات للتحالفات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد»، مبيناً «نحن أمام رسم خرائط وتصورات جديدة لمستقبل العلاقات بين الأطراف الأخرى، فالتحالفات إذا ما بقيت على هذا الشكل سيزداد عمق الخلافات وسنكون أمام فراغ سياسي لا يمكن قبوله في ظل تعلق الأمر بالموازنة أو الوضع الأمني، وبالتالي على القوى السياسية أن تسرع بتشكيل الحكومة والاستحقاقات الأخرى من دون تهميش طرف دون آخر».

أما عضو المكتب الإعلامي للاتحاد الوطني الكردستاني كاروان أنور فأشار في حديث لـ»الصباح» إلى أنَّ «موضوع تشكيل الحكومة يواجه في كل مرة عدم سهولة بسبب الواقع العام، خاصة في ظل تعدد المكونات والمعتقدات والمذاهب والقوميات والأديان، لذلك ليس من السهل تشكيل الحكومة بين ليلة وضحاها، ولكن هذه المرة المسألة تعقدت أكثر بحكم عدم انسجام الكتل السياسية وعدم توحيد مكونات البيت العراقي».

رئيس الجمهورية يجب ان ينتخب خلال الـ ٣٠ يوما المقبلة

وأكدت الخبيرة القانونية الدكتورة راقية الخزعلي ان السياقات القانونية لعقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية يجب ان تعقد خلال ٣٠ يوما سواء فتح مجلس النواب باب الترشيح للمنصب مرة أخرى أم لا.

وقالت الدكتور راقية الخزعلي في حديث لـ PUKmedia «اعتقد انه في هذه المرة الثانية يجب ان يكون هناك فاصل زمني بين فتح باب إعادة الترشيح وعقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية وهذا الفاصل الزمني يجب ألا يقل عن ٣٠ يوما».

وأضافت «يتم قبول الطلبات خلال ٣ ايام والموافقة عليها وحينها تحدد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز ٣٠ يوما، وفي حال لم يوافق أعضاء مجلس النواب على إعادة فتح باب الترشيح مرة اخرى فإنه يجب تحديد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية ايضا في المدة الزمنية نفسها وهي الا تتجاوز ٣٠ يوما وذلك بعد ان يتم إعتماد قائمة الترشيح الأولى».

الحلبوسي ووفد الديمقراطي: استكمال الاستحقاقات الدستورية

الى ذلك أكد رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي ووفد الحزب الديمقراطي الكردستاني على ضرورة استكمال الاستحقاقات الدستورية.

وذكر بيان صادر عن مكتب الحلبوسي، ان الحلبوسي استقبل وفد الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة فاضل ميراني.

وناقش الجانبان «تطورات الأوضاع السياسية في البلاد»، وفقا للبيان الذي اوضح انهما تباحثا «حول المرحلة المقبلة، والتأكيد على ضرورة استكمال الاستحقاقات الدستورية».

الحزب الشيوعي العراقي يدعو لتشكيل أغلبية سياسية

من جانبه دعا الحزب الشيوعي العراقي الى تشكيل اغلبية سياسية في البلاد، وتقابلها معارضة تراقب وتدقق الاداء الحكومي.

وقال عضو الحزب الشيوعي العراقي حسين النجار، لشبكة روداو الاعلامية، ان «الانتخابات العراقية انتجت قوى كان الشعب العراقي قد طالب بتغييرها»، مبينا ان «القانون الانتخابي غير العادل والمال السياسي وسطوة السلاح انتجت قوى كانت سابقا متحكمة بالمشهد السياسي».

ودعا النجار الى «تشكيل الاغلبية السياسية، وان يكون هنالك برنامج سياسي لها ولديها مشروع، وان تكون هنالك معارضة تراقب وتناقش وتدقق بأمور وعمل الحكومة».

يشار الى ان الحزب الشيوعي العراقي قرر قبل خوض انتخابات ١٠ تشرين الأول ٢٠٢١، الانسحاب من الانتخابات، مشيرا الى ان انسحابه لا يعني معاداة العملية السياسية.

أما بخصوص بيان الحزب الشيوعي الكردستاني، ذكر النجار ان «الحزب الشيوعي الكردستاني دعا الى السلام، وليس الى دعم روسيا بالحرب ضد اكرانيا»، مؤكداً أن «الحزب الشيوعي يرفض العنف ولغة الحرب ولغة السلاح، وانما بالسلام والذهاب الى القوانين الدولية ومقررات الامم المتحدة».

زهير كاظم عبود :

اختصاصات المحكمة الاتحادية العراقية العليا

افتقرت الدساتير العراقية التي تنظم الحياة الدستورية والقانونية في العراق الى وجود محكمة قضائية تختص بالفصل في النزاعات الدستورية والقانونية / او تختص أيضا بتفسير النصوص الدستورية , وبقيت الأمور تحت رحمة الحاكم او السلطات القابضة على السلطة , حتى قيام النظام الحالي في العام ٢٠٠٣ , والسبب آن جميع تلك الأنظمة التي مرت على العراق سابقا لم تكن تسمح بوجود جهة قضائية تتدخل في شكل شرعية قوانينها ومشروعية قراراتها , بالإضافة الى الهيمنة المطلقة على جميع السلطات رغم الإشارة صوريا الى استقلالية السلطة القضائية .

وخلال تلك الحقبة كان العراق الحديث بحاجة ماسة لتشكيل هيئة قضائية تآخذ على عاتقها ضمان احترام الدستور باعتباره الوثيقة الأعلى والاسمى في البلاد , وان تقوم بتقويم المخالفات التي تصدر عن السلطتين التشريعية والتنفيذية , وحين صدر قانون

إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية نص في المادة (٤٤) منه على تشكيل محكمة باسم المحكمة الاتحادية العليا , وباشرت بعملها تحت هذا التشكيل , الا انه وبعد صدور الدستور العراقي في العام ٢٠٠٥ تم الغاء قانون إدارة الدولة حيث تمت الإشارة الى اختصاصات وتشكيل المحكمة الاتحادية العليا ضمن المواد (٩٢ و ٩٣ و ٩٤) , وبالرغم من ان الفقرة الثانية من المادة (٩٢) اشارت الى هيكل تشكيل المحكمة من ناحية عدد القضاة والخبراء وفقهاء القانون وطريقة الاختيار وتفصيل عمل المحكمة حيث اوجبت المادة المذكورة صدور قانون ينظم عمل المحكمة يتم تشريعه بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب ,وعلى ضوء ذلك صدر قانون برقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ يتضمن قيام مثل هذه المحكمة التي استمرت بعملها , وبرزت خلافات سياسية حول إعادة تشكيل المحكمة بالشكل الذي نص عليه الدستور , وخلافا لتشكيلها الأول / وعلى هذا الأساس تم تشكيل المحكمة من عدد من قضاة الصنف الأول الذين اخذوا على عاتقهم استمرار عمل المحكمة والفصل في القضايا المعروضة امامهم / ولم يسلم تشكيل المحكمة من التصنيف الطائفي والقومي في اختيار القضاة العاملين فيها للأسف , واصبح الامر لازما وضروريا لإصدار قانون جديد للمحكمة الا ان التطاحن السياسي والخلافات بين الكتل والأحزاب السياسية لم يتم التوصل الى نتيجة للاتفاق على اصدار هذا القانون / وبقي ضمن القوانين التي يشتد عليها الخلاف كلما يتم طرحه فيتم تأجيله او ركنه حتى اشعار آخر .

وحيث ان المحكمة الاتحادية العليا تعد من مكونات السلطة القضائية وفقا لنص المادة (٨٩) الا انها تعد الجهة القضائية العليا التي تختص بالقضاء الدستوري , وكانت المادة (٩٣) من الدستور اشارت الى اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا وهي :

*الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة .

*تفسير نصوص الدستور .

*الفصل في القضايا التي تنشا عن تطبيق القوانين الاتحادية والقرارات والأنظمة والتعليمات والإجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية , ويكفل القانون حق الطعن المباشر لدى المحكمة لكل من مجلس الوزراء وذوي الشأن من الافراد وغيرهم .

> **المحكمة الاتحادية العليا تعد من مكونات السلطة القضائية والجهة القضائية العليا التي تختص بالقضاء الدستوري**

* الفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية .

**الفصل في المنازعات التي تحصل فيما بين حكومات الأقاليم او المحافظات .

*الفصل في الاتهامات الموجهة الى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء .

*المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب .

*الفصل في تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي والهيئات القضائية للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم .

*الفصل في تنازع الاختصاص فيما بين الهيئات القضائية للأقاليم او المحافظات غير المنتظمة بإقليم .

وتأتي أهمية هذه المحكمة من خلال هذه الاختصاصات ومن خلال اعتبار قراراتها الصادرة باتة وملزمة لكافة السلطات ولايمكن الطعن او الاعتراض عليها , ولهذا فان هذه القرارات تفصل في القضايا التي تقع ضمن اختصاصها ما يستوجب ان تكون رصينة ومستوفية لكافة شروط الاحكام القضائية التي ينص عليها قانون المرافعات المدنية وكافة القوانين الأخرى ولهذا فان ما يتم التعويل عليه ان تتمسك المحكمة باستقلاليتها وان لا سلطان عليها في قضائها لغير القانون , كما لا يجوز لأية سلطة التدخل في عملها او التأثير علي قضاتها في احكامهم واعمالهم باي شكل كان .

ان صدور قانون ينظم عمل المحكمة وتشكيلها وعدد القضاة العاملين بها وطريقة اختيارهم وطريقة اختيار فقهاء القانون وفقهاء الفقه الإسلامي يعد ضرورة ملحة لترصين البنيان الدستوري والقانوني في العراق

حكم الاتحادية بشأن نفط إقليم كردستان يضع تركيا في موقف حرج

موقع المونيتور :

امبرين زمان:قضت محكمة عراقية عليا بأن قانون النفط والغاز لعام ٢٠٠٧ الذي يؤثر على حكومة إقليم كردستان غير دستوري في ضربة قوية لحكومة إقليم كردستان وصفقات الطاقة مع تركيا.

قالت مصادر إن الحكم الصادر عن المحكمة الاتحادية العليا في العراق في ١٥ فبراير ، والذي اعتبر قانون النفط والغاز لعام ٢٠٠٧ الذي يحكم إقليم كردستان العراق غير دستوري ، يمثل ضربة كبيرة لحكومة إقليم كردستان ، مع تداعيات مباشرة على صفقات الطاقة الهامة مع تركيا.

استخدمت حكومة إقليم كردستان القانون لتطوير قطاع النفط والغاز الخاص بها بشكل مستقل عن بغداد ، كجزء من جهد منسق لفطم نفسها عن الحكومة المركزية في سعيها إلى الاستقلال التام ، وتوقيع صفقات بمليارات الدولارات مع شركات النفط الدولية. التبرير الرسمي لحكومة إقليم كردستان هو أن بغداد فشلت ولا تزال تفشل في منح إقليم كردستان نصيبه العادل من الميزانية الوطنية وعائدات النفط.

يأتي الحكم وسط استمرار الاقتتال السياسي بين عدد كبير من الفصائل الشيعية والسنية التي حالت دون تشكيل حكومة وطنية منذ إجراء الانتخابات في أكتوبر ٢٠٢١. كما أن كردستان غارقة في الخلافات حول أي من مرشحيها يجب أن يكون الرئيس المقبل للعراق.

يُنظر إلى قرار المحكمة على أنه مرتبط بالمكائد التي تدور في بغداد ، ووفقًا لمصادر مطلعة ، فاجأ رئيس الوزراء العراقي مصطفى الخادمي ، الذي تربطه علاقات جيدة جدًا بكرد العراق ، على حين غرة.

إنها أيضًا أخبار سيئة لأنقرة.

كان إطلاق صادرات النفط الخام لحكومة إقليم كردستان عام ٢٠١٤ عبر خط أنابيب مصمم لهذا الغرض يمتد إلى محطات التحميل في ميناء جيهان التركي

على البحر المتوسط ، بمثابة تغيير لقواعد اللعبة.

لقد منح أنقرة نفوذاً غير مسبوق على المنطقة الكردية شبه المستقلة ، والتي استخدمتها - كما يقول النقاد إنها أساءت بشكل صارخ - لمقاضاة حربها التي استمرت ٣٨ عامًا ضد حزب العمال الكردستاني (PKK) داخل حدود العراق.

أثـارت هذه الخطوة غضب بغداد وقدمت دعوى تحكيم ضد تركيا لدى غرفة التجارة الدولية التي دخلت عامها الثامن. من المحتمل أن تدفع تركيا ٢٤ مليار دولار كتعويضات للحكومة العراقية.

تشتري إسرائيل الكثير من نفط حكومة إقليم كردستان في السوق الفورية مع عائدات أربيل وخفضًا ممنوحًا لأنقرة بموجب اتفاق تم انتقاده بسبب غموضه.

حـكـم المحكمة الفيدرالية العليا سوف يقوض خط دفاع أنقرة. جادلت تركيا بأن العراق ملزم بتحديد كيفية إدارة عائدات النفط والغاز بما يتماشى مع الدستور. يقضي حكم المحكمة على هذه الحجة ، حيث قال إن قانون ٢٠٠٧ ينتهك أحكامًا مختلفة من الدستور ويعلن بالتالي أن عقود حكومة إقليم كردستان مع الدول والشركات الأجنبية للتنقيب والاستخراج والتصدير والبيع باطلة وباطلة.

تم تأجيل الحكم النهائي بسبب العديد من التجاعيد ، بما في ذلك وفاة اثنين من المحكمين ، كان آخرها محكمًا عينته تركيا في عام ٢٠٢١ بالإضافة إلى آثار جائحة COVID-١٩.

وقد منح هذا تركيا ، الغارقة حاليًا في واحدة من أسوأ فترات الانكماش الاقتصادي منذ عقود ، مجالاً للمناورة.

كما ساعدت تجارة الخيول الدبلوماسية. وبحسب ما ورد ناقش خادمي مطالبة غرفة التجارة الدولية بتأجيل الحكم مع القادة الأتـراك عندما سافر إلى أنقرة في ديسمبر ٢٠٢٠ للقاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. لكن الحكومة العراقية لم تقدم مثل هذا الطلب الرسمي.

ومن المقرر عقد جلسة استماع أخرى في يوليو / تموز.

ولم تعلق تركيا رسميًا بعد على القرار. ورفضت حكومة إقليم كردستان الحكم ، واصفة إياه ليس فقط بأنه «غير دستوري» بل «غير عادل».

يمكن أن تطلب أنقرة التأجيل بسبب الحكم ، لكن محكمي المحكمة الجنائية الدولية قد يقفون إلى جانب العراق ، مما يفتح الباب أمام المزيد من تجارة الخيول بين أنقرة وبغداد ، مع المخاطر المحتملة لأربيل.

> **ضربة كبيرة لحكومة الإقليم وتداعيات مباشرة على الصفقات مع تركيا**

وأشـار بلال وهاب ، زميل فاغنر في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى: «هذه قضية قانونية لها آثار سياسية ضخمة وقد جعلها حكم المحكمة هذا أكثر سياسية». قال وهاب لـ «المونيتور»: «لدى الحكومة العراقية قضية قوية جدًا جدًا في محكمة التحكيم في باريس».

تركيا تريد التأجيل لأنها لا تريد الإحراج من الخرق ، والذي بدوره سيضر بمصداقيتها في الأسواق الدولية في الوقت الذي تكافح فيه للحفاظ على مواردها المالية عائمة.

وقال وهاب: «لم يدفع العراق بشدة من أجل التوصل إلى حل لأن العراق يعرف أيضًا أنه حتى لو كان هناك حكم ، فإنه لا يملك وسيلة لإجبار تركيا على الدفع». وهكذا تكون استراتيجية العراق

د. أحمد عدنان الميالي:

المحكمة الاتحادية العليا والدستور العراقي

منذ تعديل الامر التشريعي المرقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ واستكمال نصاب المحكمة الاتحادية دخلت الاخيرة بقوة في مسار الانتخابات المبكرة وما بعدها في مسألة الركون اليها من قبل الفرقاء السياسيين ليس في الوظائف الاساسية المتعلقة بتفسير مواد الدستور والشكلية كالمصادقة على نتائج الانتخابات بل في كل صغيرة وكبيرة ووصل الطعن عندها حتى في صحة عقد جلسة للبرلمان او دعوة انعقاد او فتح باب الترشيح لرئاسة الجمهورية واي قرار او بيان او امر ديواني او تشكيل لجنة سابقة او حالية، ما يؤكد ان مستويات الخلاف كبيرة جدا وان الدستور اما لم يعد صالحا او ان القوى السياسية مستمرة بانتهاكه، وايضا القوانين والانظمة والتعليمات غير واضحة وقابلة للتأويل والتجاوز من قبل صناع القرار.

ينبع الدور المعقد للمحكمة الاتحادية في النظام السياسي من سلطتها الواسعة في إبطال التشريعات والإجراءات التنفيذية التي تتعارض مع الدستور، وهي تمارس الان سلطة المراجعة القضائية نتيجة هذه الخلافات ليكون للمحكمة مسؤولية حاسمة في الحفاظ على (دستور حي) يتم تطبيق أحكامه باستمرار على المواقف الجديدة المعقدة.

لكن في الواقع يجب ان يتمحور دور المحكمة في التفسير الدستوري عند الضرورة لإدارة الاضطرابات والصراعات الحاسمة في العملية السياسية لان اقحام المحكمة الاتحادية في البت في كل مسألة دستورية وتشريعية وتنفيذية لدوافع تتعلق بالمساومة السياسية، سيتم هنا تحويل الدستور والمحكمة الاتحادية إلى ساحة معركة بين القوى السياسية المتنافسة وتطغى العاطفة السياسية والروح الحزبية على الاطار العام الذي يحكمه

الدستور.

سيكون موقف هذه القوى المتنافسة من المحكمة الاتحادية وفقا للقرار فيما اذا كان لصالحها ام لا، فعند مصادقتها على نتائج الانتخابات وبيان قرارها بأن النظر في طعون التزوير ليس من اختصاصها وقف المدعي ضدها ليؤيدها المدعى عليه، والعكس حصل عند قرارها بضرورة توفر نصاب الثلثين لصحة عقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية وابطال ترشيح هوشيار زيباري ونقض قانون النفط والغاز في اقليم كردستان وعدم دستورية اعادة فتح باب الترشح ثانية لرئاسة الجمهورية.

مع ذلك فأن كثرة الاحتجاج بالمحكمة الاتحادية من خلال ممارسة سلطتها لتحديد دستورية إجراءات الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم، ستبلور مجموعة كبيرة من القرارات والاحكام والسوابق القضائية لتفسير الدستور والقوانين والاجراءات التنفيذية لتكون مرجعا قانونيا في حسم اي تجاذبات لاحقة، ولكن بذات الوقت قد تتعرض هذه السوابق الى التجاذب ايضا بدوافع تسييس المحكمة او التشكيك بقراراتها ودوافعها او حتى بدستوريتها كما يحدث الان، فقد نشهد مستقبلا مغادرة عودة الفرقاء السياسيين بشأن القضايا الخلافية الى السوابق القضائية في القرارات السابقة الى محاولة نقض او مراجعة تلك الاحكام والقرارات من قبل المحكمة ذاتها خاصة اذا تشكلت محكمة اتحادية جديدة بناءً على ازمة سياسية وفقا للمادة ٩٢ من الدستور النافذ، بما يتعارض والحفاظ على الاستقرار في القانون من خلال عدم الالتزام بالسوابق بموجب مبدأ او مبررات تصحيح القرارات التي استندت إلى منطق خاطئ، أو معايير غير عملية، أو مبادئ قانونية غير سليمة، أو افتراضات وقائعية عفى عليها الزمن او خضوعها للتسييس.

من المتوقع جدا فيما لو تحققت الاغلبية السياسية التي تتكون من تحالف الكتلة الصدرية وتحالف السيادة والحزب الديمقراطي الكردستاني خاصة مع تحقيق نصاب الثلثين في امرار جلسة انتخاب رئيس الجمهورية وفقا لرؤية هذا التحالف ان يستتبع ذلك النظر في تشريع قانون المحكمة الاتحادية، خاصة ان رئيس مجلس النواب هو من ضمن هذا التحالف لتكون مسألة عرض موضوعة متابعة قانون المحكمة الاتحادية الذي تمت قراءته في الدورة السابقة موضع إعادة في جدول اعمال البرلمان وعرضه للقراءة الثانية والتصويت عليه، وهذا الحال ان حصل فأن كل قرارات المحكمة الاتحادية السابقة ستكون موضع مراجعة باعتبار ان هذه المحكمة تشكلت وفقا للسياق غير الدستوري بموجب امر تشريعي في زمن الحكومة المؤقتة التي ترأسها اياد علاوي، عدلته السلطة التشريعية لتصويب نصاب المحكمة لغرض المصادقة على الانتخابات، وهذا قد يبرر دستوريا باعتبار ان اختصاصات المحكمة الاتحادية ناشئة من المادة ٩٢ المحددة في المادة ٩٣ من الدستور، وان هيكلية المحكمة يجب ان تتضمن خبراء في الفقه الاسلامي وفقهاء في القانون اضافة الى القضاة، ما يعني ان جميع قرارات واحكام المحكمة الاتحادية منذ عام ٢٠٠٥ ولغاية تشكيل المحكمة وفقا للمادة ٩٢ من الدستور ستكون خاضعة للمراجعة والنقض.

> **ينبع الدور المعقد للمحكمة الاتحادية في النظام السياسي من سلطتها الواسعة**

ان مسؤولية المحكمة الاتحادية العليا الجديدة ان تشكلت في الغاء الاحكام والقرارات السابقة للمحكمة نتيجة ضرورية لواجباتها المنصوص عليها في الدستور، وهذا الطرح ان تحقق وهو ليس مستبعد سيكون بديلا موضوعيا عن مطالبات تعديل الدستور او جعله قربان وضحية للمشاكل والاختلافات السياسية المستمرة، لكنه سيكون اجراء له تداعيات على المتضررين خارج اطار الأغلبية بالاتجاه نحو إعاقة كل مقتضيات الاستقرار السياسي في العراق.

*مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية

صلاح الدين دميرتاش :

ناخبو حزبنا سيرسمون مستقبل تركيا الديمقراطي

اعتبر صلاح الدين دميرتاش الرئيس المشارك السابق لحزب الشعوب الديموقراطي الموالي للكرد، أن موقف حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان، متردد وغير مبدئي من غزو روسيا لأوكرانيا، خاصة إثر الامتناع عن التصويت ضدّ تعليق عضوية روسيا في المجلس الأوروبي.

ووصف دميرتاش في حوار صحافي أجري معه من سجنه، موقف كل من حزب العدالة والتنمية وحليفه في الحكم حزب الحركة القومية، بأنه نابع من عقلية الاحتلال للمناطق الكردية شمال سوريا، ولذلك فهم لا يجرؤون على اتخاذ قرار واضح وصريح ضد الاحتلال الروسي لأوكرانيا.

وحول اجتماع زعماء أحزاب المعارضة الستة في ١٢ فبراير الماضي وتقديمهم نصّاً مُشتركاً لما تمّ التوافق

عليه، وما أعلنوه عن اتخاذ خطوات مهمة نحو بناء «تركيا الغد»، بينما لم يُشارك ثالث أكبر حزب في البلاد، قال دميرتاش إنّ مساعيهم لن تتحقق من خلال استبعاد حزب الشعوب الديمقراطي والأحزاب الأخرى.

وأكد أن المعارضة التركية بحاجة إلى إجراء مفاوضات مفتوحة وشفافة وصريحة مع حزب الشعوب الديمقراطي، مُعرباً عن اعتقاده بأنهم سيفعلون ذلك حيث لا زال الوقت مُتاحاً.

وأكد أن حزبه يسعى إلى زيادة التضامن والنضال المشترك مع قوى اليسار، والوقوف إلى جانب الأحزاب الكردية، وتوسيع التحالف الديمقراطي.

وقال دميرتاش إنه يعتقد أن الأطراف الستة ستتفاوض مع حزب الشعوب الديمقراطي بعد أن «ينتهوا ويوضحوا مناقشاتهم الداخلية»، مُعتبرا «وإلا فإن ذلك سيكون مخالفًا لطبيعة السياسة ومبررات انعقاد طاولة الحوار تلك».

وفيما يتعلق بتصريحات أردوغان التي فُهم منها عبر تسريبات بإمكانية مُقايضة الإفراج المشروط عن الزعيم الكردي عبدالله أوجلان مُقابل مواقف داعمة للتحالف الحاكم تُساعده على استقطاب أصوات الناخبين الكرد في الانتخابات القادمة في ٢٠٢٣، رأى دميرتاش أنه لا يوجد شيء يمكن قوله في هذه المرحلة، إذ لا يمكننا معرفة ماذا يحدث حتى يتم رفع العزلة عن اللقاء مع أوجلان في سجن إمرالي، لكنّ الشيء الوحيد المؤكد هو أن أوجلان لن يشارك في أي شيء ضد الديمقراطية والسلام، وما تبقى فهو مجرد حجج فارغة.

وجدّد صلاح الدين دميرتاش، تصريحاته بالقول «ارفعوا العزلة عن أوجلان حتى يتمكن من التحدث.. ودعوه يلتقي بمحاميه وعائلته بانتظام، دعونا نتعرف معًا على ما سيقوله ».

وأصبحت مزاعم «التسوية» حول قضيتي كل من عبد الله أوجلان وصلاح الدين دميرتاش، والتي عبّر عنها الرئيس التركي ورئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان في اجتماع مع أعضاء حزبه مؤخراً، محور النقاش الانتخابي.

وبينما قضية الإغلاق المرفوعة ضد حزب الشعوب الديمقراطي متواصلة في المحكمة الدستورية، أدت تصريحات أردوغان حول أوجلان ودميرتاش إلى انتشار المزاعم بأن صفقة جديدة تجري بين أوجلان والحكومة التركية من أجل التأثير على موقف حزب الشعوب الديمقراطي والناخبين الكرد في الانتخابات القادمة ٢٠٢٣.

وقال دميرتاش، حول قضية الإغلاق المرفوعة ضدّ الحزب الموالي للكرد في تركيا «أوصيهم بالنظر في العواقب السياسية لإغلاق حزب الشعوب الديمقراطي جيدًا».

> **المعارضة بحاجة إلى إجراء مفاوضات مع حزب الشعوب الديمقراطي**

واعتبر أنّ الحكومة ستحاول كل شيء للفوز في الانتخابات، وذكر أنه متأكد من أنه يبقي جميع الخيارات على الطاولة، بما في ذلك عمليات إيجاد حلول.

ورد دميرتاش على سؤال حول بحث الحكومة عن «عملية حل جديدة» كالتالي: «ستحاول الحكومة أن تفعل أي شيء للفوز بالانتخابات. إنهم أكثر مرونة من تحالف الأمة في هذه الأمور. أنا متأكد من أنهم يحتفظون بكل خيار على الطاولة، بما في ذلك عمليات القرار. ومع ذلك، فإن عملية الحل والبحث عن السلام هي قضايا أخلاقية وخطيرة للغاية بحيث لا يمكن التضحية بها من أجل حسابات الانتخابات. يجب على الجميع، بما في ذلك المعارضة، أن يكونوا جادين وحذرين، معتقدين أن الحل سيكون مؤكدًا في يوم من الأيام «.

وفي إشارة إلى عدم وجود خيار لمقاطعة الانتخابات القادمة على أجندة ناخبي حزب الشعوب الديمقراطي، قال دميرتاش إن ناخبي الحزب سيرسمون مستقبل تركيا الديمقراطي، وإن قرار الإغلاق سيوضح هذا الموقف مبكرًا ويزيد من التصميم.

الدور الذي ينتظر المعارضة التركية

*احوال تركية:

في ما يمكن أن يكون لحظة فاصلة في السياسة التركية، اجتمع زعماء ستة أحزاب معارضة كبرى في ١٣ فبراير لمناقشة استراتيجية مشتركة للإطاحة بالرئيس رجب طيب أردوغان العام المقبل.

جربت عناصر المعارضة عدة تحالفات انتخابية رسمية وغير رسمية ضد أردوغان من قبل. لكن «قمة أنقرة»، كما أطلق عليها المراقبون، تمثل أوسع تجمع لقادة المعارضة حتى الآن.

كما أنه يمثل أقوى محاولة من جانب أحزاب المعارضة في تركيا لصياغة خطة مشتركة تعطي الأولوية صراحة لإرساء الديمقراطية.

في بيانهم المشترك، وصفه القادة الستة بأنه «يوم تاريخي لتركيا».

كانت الطبيعة المتصدعة للمعارضة التركية عاملاً رئيسياً في الانتصارات الانتخابية المتكررة لأردوغان.

منذ انتخابات عام ٢٠١١، عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى ذروته بنسبة ٤٨ في المائة من الأصوات، ظل الناخبون في الأساس منقسمين بالتساوي بين مؤيدي أردوغان ومعارضيه.

لقد فاز أردوغان في كل انتخابات منذ ذلك الحين بما يزيد قليلاً عن ٥٠ في المائة من الأصوات.

إن قدرته على قلب هذا التوازن بما يكفي لصالحه تعتمد على سيطرته على وسائل الإعلام ومؤسسات الدولة في تركيا.

لكن سببًا آخر لانتصاراته هو أن خصومه فشلوا في العمل معًا وتعبئة النصف الآخر من الناخبين لدعم مرشح بديل واحد.

يعد زعماء المعارضة الستة الذين اجتمعوا في نهاية الأسبوع الماضي بمحاولة تغيير هذا في الانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في يونيو ٢٠٢٣.

على الرغم من أنه يواجه تحديات كبيرة، إلا أنه من المحتمل أن ينجح هذا الجهد.

يواجه أردوغان الآن أسوأ أزمة شعبية في حياته المهنية: مع تدهور الاقتصاد التركي، يبدو أن الناخبين يتخلون عنه وعن حزب العدالة والتنمية الذي ينتمي إليه، مما يجعله يتمتع بأدنى نسبة تأييد على الإطلاق - منخفضة تصل إلى ٣٧-٤٠ في المائة، وفقًا لآخر استطلاع للرأي اجري الشهر

الماضي.

يسعى قادة المعارضة إلى الاستفادة من هذا الإحباط الواسع من خلال إلقاء اللوم في الأزمة على أردوغان ونظامه الاستبدادي على وجه التحديد - وإثبات عودة تركيا إلى مسار الدمقرطة.

يتكون الائتلاف من ستة أحزاب:

مجموعة أساسية من أربعة تعاونت في الانتخابات السابقة وواحدان جديدان. الأحزاب الأربعة الأساسية هي حزب الشعب الجمهوري، والحزب الصالح، وحزب السعادة، والحزب الديمقراطي.

من بين هؤلاء، حزب الشعب الجمهوري هو الحزب الأقدم والأكثر شعبية، مع قاعدة ناخبة ثابتة تتراوح بين ٢٢-٢٥ في المائة، وهو الحزب اليساري الوحيد.

اما الحزب الصالح فهو ثاني أكبر مجموعة، حيث يتم استطلاعات الرأي حاليًا حول ٩ بالمائة.

الحزب الاشتراكي والحزب الديمقراطي هما أحزاب يمينية أصغر بكثير تتمتع بشعبية تبلغ واحد بالمائة أو أقل.

دخلت هذه الأحزاب الأربعة انتخابات تركيا في يونيو ٢٠١٨ على منصة مشتركة أطلقوا عليها اسم «تحالف الأمة».

وقد حصلوا مجتمعين على ٣٤٪ من إجمالي الأصوات التي تم الإدلاء بها للبرلمان (وحصل مرشحوهم الرئاسيون الثلاثة على أصوات مجمعة بلغت حوالي ٤٠٪).

بناءً على هذه التجربة، قام الآن حزب الشعب الجمهوري، وباقي الاحزاب المؤتلفة بتوسيع وتنويع تحالفهم مع طرفين آخرين.

انفصل كلاهما عن أردوغان وحزب العدالة والتنمية بعد انتخابات ٢٠١٨: تأسس حزب المستقبل لأحمد داوود أوغلو، رئيس الوزراء السابق لأردوغان، في ديسمبر ٢٠١٩، وحزب الديمقراطية والتقدم بزعامة علي باباجان، رجل الاقتصاد السابق لأردوغان في يونيو ٢٠٢٠.

يتنافس الحزبان على استمالة ناخبي حزب العدالة والتنمية الذين ربما أصيبوا بخيبة أمل مؤخرًا من أردوغان لكنهم يجدون أحزاب المعارضة الأخرى ليبرالية للغاية أو علمانية جدًا أو قومية جدًا. وفقًا لاستطلاعات الرأي الأخيرة، يتمتع كل من حزب المستقبل وحزب الديمقراطية والتقدم بإمكانية مجتمعة من ٣ إلى ٤ بالمائة من الدعم الانتخابي.

يمثل كل من الأحـزاب الستة فصيلاً مختلفًا من المجتمع، يشعر البعض منه بارتياب عميق في الآخرين.

من خلال التعاون في عام ٢٠١٨، تمكن حزب الشعب الجمهوري، والحزب الاشتراكي، والحزب الديمقراطي من إقناع دوائرهم الانتخابية بالأيديولوجيات المتضاربة - القوميون العلمانيون والقوميون الدينيون والإسلاميون المناهضون لحزب العدالة والتنمية - للتصويت لصالح منصة مشتركة.

ادت إضافة كل من حزب المستقبل وحزب الديمقراطية والتقدم إلى المجموعة إلى توسيع تنوعها الأيديولوجي من خلال الجمع بين ناخبي حزب العدالة والتنمية السابقين مع الأشخاص الذين كانوا خصومهم السياسيين لمدة عقدين (وأعدائهم الأيديولوجيين لعقود طويلة).

> **وصف القادة الستة بيانهم المشترك بأنه «يوم تاريخي لتركيا»**

مع تفاقم الأزمة الاقتصادية في تركيا، يبدو أن المواطنين الأتراك يلومون بشكل متزايد أردوغان - ونظام الرئاسة التنفيذي الذي زاد من في مشاكلهم.

أنتج هذا النظام نظامًا فرديًا لم يفشل فقط في جعل الحكومة اكثر كفاءة، كما وعد حزب العدالة والتنمية، ولكنه أدى أيضًا إلى مجموعة من السياسات الفاشلة، بما في ذلك سوء الإدارة الاقتصادية.

ويهدف زعماء المعارضة الستة إلى استغلال هذا الإحباط. وألقى بيانهم المشترك باللوم في مشاكل تركيا في المقام الأول على نظام أردوغان الرئاسي، الذي وصفوه بأنه «تعسفي وغير قانوني».

اومت كرداش :

التعذيب المنهجي والمنظم يمارس في تركيا

*احوال تركية

ورد ذكر «التعذيب» كأحد العناوين الرئيسية الستة في تقرير المحكمة التركية (محكمة تركيا). سعت المحكمة للحصول على إجابات للأسئلة التالية حول التعذيب:

السؤال الأول:

هل نرى نمطًا في الحقائق الكامنة وراء تصريحات (التعذيب)؟ ما هي المجموعات المستهدفة ولماذا؟ ما هو الدافع وعلى أي مستوى تكون الدولة الأكثر انخراطًا في هذه الأحداث؟

السؤال الثاني:

هل تمكننا التصريحات حول التعذيب من استنتاج أن التعذيب المنهجي والمنظم يمارس في تركيا؟

اعتمدت «اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة» بموجب القرار ٤٦/٣٩ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها في ١٠ ديسمبر ١٩٨٤ ودخلت حيز النفاذ في ٢٦ يونيو ١٩٨٧. وقعت تركيا على الاتفاقية المذكورة في ٢٥ يناير ١٩٨٨ وصادقت عليها في ٢ أغسطس ١٩٨٨.

ووفقًا للمادة ١٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب، «يجب على كل دولة طرف أن تضمن قيام السلطات المختصة بإجراء تحقيقات فورية ونزيهة كلما كانت هناك أسباب جدية للاعتقاد بأن عملاً من أعمال التعذيب قد ارتُكب في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية».

حظر التعذيب مطلق، كما أكدت المادة ٢/٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب: «لا يمكن تبرير استخدام التعذيب لأي ظرف استثنائي، لا حالة الحرب ولا التهديد بالحرب أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أي حالة طوارئ أخرى».

التعذيب محظور بموجب القانون التركي

بالإضافة إلى ذلك، فإن المادة ٣ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي وقعتها تركيا في ٤ نوفمبر ١٩٥٠ وصدقت عليها في ١٨ مايو ١٩٥٤، تنظم حظر التعذيب. «لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة».

١٥/٢ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. لا يمكن تقييد المادة ٣ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في سوابقها القضائية أن المادة ٣ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تتضمن تحقيقًا فعالاً في مزاعم التعذيب.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التعذيب محظور بموجب القانون التركي. حظر التعذيب، دستور ١٩٨٢، المادة. ٩٤/١ من قانون العقوبات التركي، المنظم في ٣/١٧. كما تجرم المادة أعمال التعذيب. «أي موظف عام يرتكب أفعالاً لا تتفق مع كرامة الإنسان وتتسبب في معاناته جسديًا أو روحيًا، وتؤثر على إدراكه أو قوة إرادته، وتهينه، يُحكم عليه بالسجن من ثلاث سنوات إلى اثنتي عشرة سنة». لا يوجد قانون تقادم لهذه الجريمة.

في التسعينيات، نشرت اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب ولجنة مناهضة التعذيب تقارير أشارت بشكل صريح ونقدي إلى الاستخدام المعمم للتعذيب الوحشي ضمن أنشطة الشرطة التركية وقوات الأمن، لا سيما بعد الانقلاب العسكري ١٩٨٠. في عام ٢٠٠٣، أعلنت حكومة أردوغان أنها ستنفذ «سياسة عدم التسامح المطلق ضد التعذيب» وأجرت تغييرات قانونية إيجابية.

ومع ذلك، يذكر تقرير المحكمة أن الوضع ساء مرة أخرى في السنوات العشر الماضية، وأنه بسبب عوامل مختلفة، لا سيما محاولة الانقلاب في يوليو ٢٠١٦، تم اتخاذ تدابير قانونية استثنائية واسعة النطاق (على سبيل المثال، الاحتجاز المطول في مراكز الشرطة دون مراجعة قضائية، والاتصال بمحام لمدة خمسة أيام، ومحامين لا يستفيدون من حق الوصول، وحظر الوصول إلى الملف بما في ذلك التقارير الطبية، وإفلات حراس الأمن من العقاب...) نتيجة لذلك، يُذكر أن الادعاءات المتعلقة بالتعذيب زيادة حادة.

ويخلص التقرير إلى أن تركيا انتهكت المادة ٣ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، بسبب فشل الدولة شبه

المستمر في إجراء تحقيق فعال وتجاهل التقارير الطبية الصادرة وفقًا للمعايير الدولية، وثقافة إضاعة الوقت التي أصبحت شائعة تقريبًا في الجرائم.

خمس مجموعات مستهدفة

بناءً على تقارير مختلفة من هيئات معاهدات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، تم تحديد خمس مجموعات مستهدفة:

(١) الشعب الكردي.

(٢) الأشخاص المرتبطون أو الذين يعتقد أنهم يدعمون حركة غولن.

(٣) المشتبه بهم بارتكاب جرائم «عادية» وخاصة الجرائم المشددة والجرائم الجنسية.

(٤) المراهقون/ الأطفال؛ (المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، كافالا/ تركيا، رقم ١٨/٢٨٧٤٩ ١٠ ديسمبر ٢٠١٩، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، رحمي شاهين/ تركيا، رقم ١٠/٣٩٠٤١، ٥ يوليو ٢٠١٦، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ألبار/ تركيا، رقم ٠٧/٢٢٦٤٣، ٢١ يناير ٢٠١٦، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، شكير قشماز ضد تركيا، رقم ٠٨/٨٠٧٧، ١٠ نوفمبر ٢٠١٥)

(٥) أشخاص تم اعتقالهم بغرض «إقناعهم» بأن يصبحوا مخبرين للشرطة.

وفقًا لتعريف التعذيب في ا:

(١) الحصول على اعتراف.

(٢) الحصول على المعلومات.

(٣) معاقبة.

(٤) التخويف أو الإكراه.

(٥) التمييز ضد ضحية التعذيب.

في حين أنه من المقبول أن الاستنتاج الذي تم التوصل إليه في التقرير يستند إلى تواتر الأحداث، والنمط الثابت وتصريحات الضحايا التي تشير إلى وجود خبراء رفيعي المستوى في التعذيب (معظمهم من مسؤولي المخابرات)، فإنه لا يركز على مجموعات محددة.

كما تشير المحكمة إلى قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بهذه القضية. (إيلتومور أوزان- تركيا، رقم ٠٩/٣٨٩٤٩، ١٦ فبراير ٢٠٢١؛ يافوز جيليك ضد تركيا، رقم ٠٧/٣٤٤٦١، ٢٦ يوليو ٢٠١١- ساكليك إي.أ.أ. ضد تركيا، رقم ٠٥/٤٣٠٤٤، ٥ يوليو ٢٠١١)

تم توجيه دعوة إلى المحكمة لعدم الإدلاء ببيان بشأن قضايا التعذيب الفردية، ولكن لتكوين رأي حول الوضع العالمي لحقوق الإنسان في تركيا.

الاعتقال والاحتجاز التعسفيان والتعذيب

وتقول المحكمة إن التهديدات بالتعذيب، خاصة ضد الأقارب، تؤثر على بعض الضحايا أكثر من أعمال التعذيب الجسدي ضدهم، وفي هذا السياق، فإن المعاناة النفسية لمن يجبرون على مشاهدة سوء المعاملة الشديدة للآخرين. ينبغي اعتباره جريمة تعذيب دولية.

علاوة على ذلك، لاحظت المحكمة أن الاعتقال والاحتجاز التعسفيين والتعذيب، لا سيما للاشتباه في الإرهاب، كان له تأثير خطير وطويل الأمد على الضحايا، ليس فقط على المستوى الجسدي والعقلي، ولكن أيضًا على المستوى الاجتماعي، حيث أن بعض الأشخاص تم رفضهم من قبل أسرهم ومجتمعاتهم بعد إطلاق سراحهم من السجن، ويعترف بأن ذلك قد يصبح لا يطاق بالنسبة لهم ويؤثر على قرارهم بالفرار من البلاد.

وبينما كررت المحكمة التزام الدولة التركية باتخاذ تدابير لمنع مزاعم سوء المعاملة والتحقيق فيها، فإنها تذكر أنه قد تم تأكيد عدم وجود تحقيقات مستقلة في التعذيب، ولا تقبل المحاكم التقارير الطبية المستقلة عن التعذيب، وإنما تقبل التقارير الطبية فقط. التقارير التي أعدتها المؤسسات التي تسيطر عليها الحكومة.

سلوك لا يتماشى مع التزاماتها

في ضوء ما سبق، ذكرت المحكمة التركية أنها ترى أن سلوك تركيا لا يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي.

إذن، ما هو مكتوب في البرنامج الحزبي لحكومة حزب العدالة والتنمية، والذي أوصل عدم الشرعية إلى هذه النقطة ودمر احترام كرامة الإنسان؟

المبادئ الواردة تحت العنوان ٢/١ «الحقوق والحريات الأساسية» من «الحقوق الأساسية والمبادئ السياسية» لبرنامج الحزب مدرجة على النحو التالي:

*سيتم تنفيذ المعايير في مجال حقوق الإنسان التي قدمتها الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها تركيا، ولاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وميثاق باريس ووثيقة هلسنكي النهائية.

*تتحقق حرية التماس العدالة والحق في محاكمة عادلة بكل عناصرها.

*سيتم التعامل بجدية مع الممارسات غير المقبولة في دولة القانون الديمقراطية، مثل التعذيب والموت في الحجز والاختفاء وجرائم القتل التي لم يتم حلها، وسيتم ضمان الشفافية. سيتم تقييم شكوى كل مواطن في هذا الصدد، وسيتم اتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان الردع، ولن يفلت المسؤولون من العقاب.

*إنه لمن سوء حظ شعبنا أن حزب العدالة والتنمية، الذي قدم وعودًا بالأمن القانوني، والحق في محاكمة عادلة، ومكافحة التعذيب، والديمقراطية الليبرالية في برنامج الحزب، قد أُلقى به في الفوضى والاستبداد في نهاية عملية الحكم خلافا لبرنامجه.

*لا أحد يستطيع الوثوق بحكومة لا تستطيع ضمان أمن القانون.

د.محمد نورالدين:

تركيا تغلق المضائق

تعتبر تركيا من بين الدول الأكثر تضرراً من نشوب الحرب بين روسيا وأوكرانيا. فتركيا تحتفظ بعلاقات مميزة ومتشعبة مع كل الدولتين، وأي انحياز لها إلى جانب إحداهما سوف يطيح بعلاقاتها مع الأخرى.

ومنذ ما قبل اندلاع الحرب عملت تركيا، بكل ما تستطيع، على أن تحول دون انفلات الأمور من عقالها. فقام الرئيس التركي، رجب طيب أردوغـان، بمحاولة التوسط بين موسكو وكييف، فزار الأخيرة والتقى برئيسها، فولودومير زيلينسكي، لكنه لم يكمل الطريق إلى موسكو ويجتمع بالرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، نظراً لانزعاج الأخير من أنقرة بسبب تزويدها كييف بطائرات مسيّرة بلا طيار شاركت في عمليات عسكرية ضد الانفصاليين في شرقي البلاد، ولأن معركة روسيا ليست مع كييف، بل مع الولايات المتحدة.

فشلت الوساطة التركية لكن تركيا لم تحرك موقفاً يضرب التوازن الحساس والهش الذي اتبعته منذ البداية. فلتركيا مصالح مع روسيا بلغت ٣٥ مليار دولار، حجماً، للميزان التجاري، وتعتمد تركيا على الغاز الروسي بما يعادل ٣٤ في المئة من حاجتها السنوية، وتستفيد من مدخول خمسة ملايين سائح روسي، ولها استثمارات بقيمة عشرين مليار دولار في روسيا، وتستورد ٦٥ في المئة من حاجتها للقمح من هناك، ولها علاقات متشابكة مع روسيا في القوقاز وسوريا وليبيا، وأماكن أخرى، فضلاً عن علاقات عسكرية ونووية وخطوط أنابيب مشتركة. كذلك

لتركيا علاقات متطورة مع أوكرانيا على الصعد السياحية والاقتصادية، وأوكرانيا سوق مهمة لطائرات «بيرقدار» التركية المسيّرة بلا طيار.

لكن الحرب الأوكرانية فرضت بنداً مهماً جداً على طاولة الدبلوماسية التركية، وهو الموقف من إغلاق المضائق أمام السفن الحربية الروسية في حال اندلاع حرب بين روسيا وأوكرانيا. وظهر هذا البند مع طلب السفير الأوكراني في أنقرة من تركيا إغلاق مضيقي البوسفور والدردنيل أمام السفن العسكرية الروسية، وفقاً لما تنص عليه المادة ١٩ من اتفاقية مونترو لعام ١٩٦٣ حول المضائق.

وهذه الاتفاقية تنظم حركة الانتقال والملاحة بين البحر الأسود وخارجه عبر مضيقي البوسفور والدردنيل. وتنص المادة ١٩ على أنه في حال وجود دولة في البحر الأسود في حالة حرب مع دولة ثانية، من داخله أو خارجه، يحق لدولة المضائق تركيا أن تغلق المضائق أمام سفن هذه الدولة. وتركيا منذ بداية التوتر الروسي - الأوكراني وبدء الحرب على أوكرانيا حاولت تجنب اتخاذ موقف حاسم من مسألة إغلاق المضائق من عدمه. وقال وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو إن الخبراء الأتراك يدرسون ما إذا كانت الحرب في أوكرانيا تشكل «حالة حرب» كما تشترط اتفاقية مونترو، أم لا.

وفي الواقع كانت تركيا تحاول شراء بعض الوقت علّ الحرب تتوقف وتتفادى الحرج. لكن تركيا حسمت الأمر لاحقاً باعتبار ما يجري في أوكرانيا «حالة حرب» وأخطرت كلاً من روسيا وأوكرانيا بعدم مرور سفنها الحربية في المضائق.

يمكن للدولة التي في حالة حرب مع غيرها أن تطلب من تركيا مرور سفن حربية لها في المضائق في حالة واحدة وهي أن تكون هذه السفن تريد العودة إلى قاعدتها المسجلة فيها.

وفي الواقع، فإن التزام تركيا بإغلاق المضائق مسألة حساسة من جهتين.

*الأولى هو أن إغلاق المضائق سيفسر من جانب روسيا على أنه خطوة عدائية تركية ضدها وحينها قد تجازف تركيا بخسارة شراكتها مع روسيا في العديد من القضايا المهمة والرابحة لتركيا في اكثر من مجال ومكان.

لكن تركيا استبقت المواقف وقالت إنها في حالة الإغلاق إنما سيكون تطبيقاً للاتفاقية وليست كموقف عدائي ضد أحد.

> **الحرب الأوكرانية فرضت بندا مهما على طاولة الدبلوماسية التركية**

* أما من الجهة الثانية فهو أنه إذا كانت حالة الحرب في أوكرانيا تنطبق على أحكام مونترو كان على تركيا تطبيق الاتفاقية حرفياً، وإلا اعتبرت تركيا بالذات هي التي تنتهك المعاهدة بعدم تطبيقها، وهذا يخلق لتركيا مشكلات مستقبلية خطيرة جداً، إذ سيطالب أكثر من طرف تعديل الاتفاقية ويلجأ إلى انتهاكها. لذلك رسا الخيار التركي على أن إغلاق المضائق أمام السفن الحربية الروسية والأوكرانية سيكون «أهون الشرّين»، وتلافياً لتهديد الأمن القومي التركي الذي تحميه اتفاقية مونترو وتعتبر من أبرز ركائزه. وبالطبع، من الآن فصاعداً سوف تتجه الأنظار، فضلاً عن تطورات المعركة العسكرية بين موسكو وكييف، إلى تداعيات قرار تركيا إغلاق المضائق على العلاقات مع روسيا، وما إذا كانت «الشراكة» التركية – الروسية ستتأثر سلباً، وإلى أية درجة، وفي أية قضايا.

*صحيفة «الخليج» الاماراتية

بايدن ورئيسي يسابقان الزمن للوصول إلى اتفاق نووي

*المونيتور

في ١٦ فبراير/شباط الجاري، أشار وزير الخارجية الفرنسي «جان إيف لودريان» إلى اقتراب الوصول إلى اتفاق نووي في محادثات فيينا، قائلا: «إنها ليست مسألة أسابيع.. إنها فقط أيام». وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية «نيد برايس» بعد ساعات: «إننا في خضم المراحل الأخيرة من المحادثات».

وقالت مصادر إيرانية مطلعة إن هناك وثيقة من ٢٠ صفحة متداولة بين فرق التفاوض في فيينا، بما في ذلك ٣ ملاحق بشأن العقوبات والالتزامات النووية وخطوات التنفيذ، التي قيل إنه سيتم الاتفاق عليها خلال ١٠ أيام.

واقـتـرح وزيـر الخارجية الإيـرانـي «حسين أمير عبداللهيان»، في مقابلة مع «فايننشال تايمز»، أن يصدر الكونجرس «بيانا سياسيا» يوضح فيه التزامه باتفاق يوفر

بعض الغطاء السياسي قبل إبرام الصفقة.

وقال ٣ دبلوماسيين تحدثوا لـ«رويترز» إن المسودة الأولى للاتفاق تركز على إلغاء تجميد الأموال الإيرانية مقابل إطلاق سراح طهران لسجناء غربيين. وتحدد المسودة خطوات لجميع أطراف الاتفاق بمجرد الموافقة عليها.

إيران تقترب من العودة

ويدور موقف إدارة الرئيس الأمريكي «جو بايدن» حول «الامتثال مقابل الامتثال»، بمعنى أنه إذا عادت إيران إلى التزامها بالقيود التي تفرضها خطة العمل الشاملة المشتركة، فسوف تتنازل الولايات المتحدة عن العقوبات التي أعيد فرضها في مايو/أيار ٢٠١٨، ما يعني انخراط الشركات الأمريكية في تعاملات مالية مع إيران من جديد.

وإذا رفعت الولايات المتحدة العقوبات، فيعني ذلك أن إيران ستكون منفتحة مرة أخرى على العمل في قطاعات الطاقة والشحن والمعادن والسيارات والتأمين وغيرها من القطاعات.

في المقابل، ستكون إيران مطالَبة بالتراجع عن الإجراءات النووية التي اتخذتها منذ عام ٢٠١٨. ونتيجة لأنشطتها النووية بما يتجاوز حدود خطة العمل المشتركة الشاملة، أصبحت إيران الآن قادرة على إنتاج وقود نووي كافٍ لصنع قنبلة في أقل من عام، وهو إطار زمني أقصر بكثير مما كان متصورا في عام ٢٠١٥، والذي قد يكون من المستحيل التراجع عنه.

وفي سبتمبر/أيلول الماضي، قالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن القيود التي تفرضها إيران على الوصول إلى منشآتها تعرقل الرقابة بشكل كبير. وأشارت الوكالة إلى أن إيران كانت تخصب اليورانيوم بنسبة ٦٠٪، وهي نسبة أعلى بكثير من الحد الأقصى البالغ ٣٫٦٧٪ وفقا للاتفاق الأصلي. وجدير بالذكر أن الأسلحة النووية تتطلب تخصيب بنسبة ٩٠٪.

ومن المقرر صدور التقرير التالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن امتثال إيران في ٧ من مارس/آذار المقبل، وستكون لحظة رئيسية لقياس مدى تقدم إيران.

الأيام المنتظرة

وبالنظر إلى الخطوات التي حددتها خطة العمل الشاملة المشتركة، كان من المفترض أن تشهد الفترة المقبلة مراحل مهمة.

يوم الانتقال (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣): بعد تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية «بأن جميع المواد النووية في إيران لا تزال في إطار الأنشطة السلمية» وبعد المصادقة على البروتوكول الإضافي، تنهي الأمم المتحدة القيود المفروضة على نقل الصواريخ إلى إيران، و«ستسعى الولايات المتحدة إلى اتخاذ إجراء تشريعي قد ينهي العقوبات المحددة في الملحق الثاني بشأن حصول إيران على السلع والخدمات النووية ذات الصلة بالأنشطة النووية السلمية لتكون متسقة مع نهج الولايات المتحدة تجاه الدول الأخرى غير النووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية».

> **لا يوجد إجماع داخل الولايات المتحدة على إبرام اتفاق مع إيران**

يوم الإنهاء (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥): بافتراض امتثال إيران لقيود خطة العمل الشاملة المشتركة، تغلق الأمم المتحدة الملف النووي الإيراني تماما.

لماذا يحتاج «رئيسي» إلى اتفاق؟

قد تكون رغبة الرئيس الإيراني «إبراهيم رئيسي» في الوصول إلى اتفاق أكبر من الرئيس الأمريكي «جو

بايدن». وفي حديثه في حفل أداء اليمين أمام البرلمان الإيراني في ٥ أغسطس/آب ٢٠٢١، قال «رئيسي»: «يجب رفع العقوبات المفروضة على إيران، وسندعم أي خطة دبلوماسية تحقق هذا الهدف».

وفي حين أن الاقتصاد الإيراني ليس على وشك الانهيار، حتى بدون اتفاق، إلا أنه في النهاية لا يمكن معالجة أعباء الديون والتضخم والتحديات الهيكلية الأخرى إلا عن طريق تخفيف العقوبات.

وانطلق الاقتصاد الإيراني من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعد تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، من ١/٣-٪ في ٢٠١٥ إلى نمو بـ١٣/٤٪ في ٢٠١٦. وبعد أن دمرت إدارة «ترامب» الاتفاق، انكمش الاقتصاد مرة أخرى، بداية بـ ٦٪ في ٢٠١٨ ثم ٦/٧٪ في ٢٠١٩، قبل أن تصل النسبة إلى ٣/٣٪ في ٢٠٢٠.

ومع اقتراب أسعار النفط من ١٠٠ دولار للبرميل، يتوقع «رئيسي» مكاسب كبيرة إذا تم التوصل إلى اتفاق.

وبالمثل، قفزت صادرات النفط من ١/٣ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٥، قبل دخول خطة العمل الشاملة المشتركة حيز التنفيذ، إلى أكثر من ٢ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٧. وبعد عام ٢٠١٨، انخفضت الصادرات إلى أقل من ٥٠٠ ألف برميل يوميا في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، مع زيادة طفيفة إلى ٥٥٨ ألفا في عام ٢٠٢١.

وقد تكون الدوافع السياسية لإتمام الاتفاق غير واضحة لكنها مهمة. وكانت خطة العمل المشتركة الشاملة تحظى بشعبية كبيرة في إيران عندما تم الاتفاق عليها عام ٢٠١٥. لكن مع انسحاب الولايات المتحدة تفاقم إحباط الإيرانيين، وشهدت الانتخابات التي فاز فيها «رئيسي» أدنى نسبة مشاركة على الإطلاق في الانتخابات الرئاسية الإيرانية.

ولم يعارض «رئيسي» الاتفاق النووي خلال حملته الرئاسية، قائلا في مناظرة رئاسية: «سنلتزم بالتأكيد بخطة العمل الشاملة المشتركة»، مضيفا أن إيران بحاجة إلى حكومة قوية للوصول إلى اتفاق جديد قابل للتنفيذ.

عراقيل أمام «بايدن»

جعل «بايدن» إعادة الدخول في خطة العمل الشاملة المشتركة أولوية لإدارته حيث يعتقد أنه يمكن احتواء البرنامج النووي الإيراني بشكل أفضل مع وجود خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد حصل مبعوث «بايدن» إلى إيران، «روبرت مالي»، على التفويض لتحقيق ذلك، ولكن فقط إذا قامت إيران بدورها.

> **برلين: كل العناصر متوفرة للتوصل إلى اتفاق مع إيران**

وبدأ «بايدن» بأوروبا. وكان أول عمل له هو إصلاح العلاقات مع الأطراف الأوروبية في الاتفاق، والتي تضررت بسبب نهج «ترامب» تجاه إيران وقضايا أخرى، مثل اتفاق باريس للمناخ.

روسيا والصين

وتبقى مواقف روسيا والصين أكثر تعقيدا، لا سيما بسبب مخاوف الولايات المتحدة من كلا البلدين. وسوف يستفيد كلا البلدين من رفع العقوبات عن إيران.

وإذا لم يكن هناك اتفاق، فسوف تسعى موسكو وبكين لاستغلال علاقتهما مع إيران لمصالحهما الخاصة وتحدي المصالح الأمريكية في المنطقة.

لكن موسكو وبكين تعارضان امتلاك إيران لسلاح نووي، ومن الممكن أيضا أن يكونا حذرين بشأن فتح جبهة مع واشنطن بشأن إيران أو مواجهة المزيد من العقوبات كما في حالة روسيا.

دور الكونغرس

لا يوجد إجماع شعبي أو سياسي داخل الولايات المتحدة على إبرام اتفاق معق إيران، وسيكون الجدل في الكونجرس بمثابة عقبة أمام «بايدن». وعلى الأرجح، لن يكون هناك «بيان سياسي» يدعم الاتفاق، كما طلب «أمير عبداللهيان».

وانتقد رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ «بوب مينينديز»، وهو ديمقراطي، سياسة «بايدن» تجاه إيران في خطاب ألقاه هذا الشهر، كما أوضح الجمهوريون بالفعل أنهم سيعارضون الاتفاق.

ويمكن أن تؤدي انتخابات التجديد النصفي في الكونجرس في نوفمبر/تشرين الثاني إلى حصول الجمهوريين على الأغلبية في غرفة واحدة من الكونجرس على الأقل.

وأوضح مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق «ستيفن رادميكر» أن إدارة «بايدن» قد تحتاج على الأرجح إلى تقديم الاتفاق إلى الكونجرس وفقا لقانون مراجعة الاتفاقية النووية الإيرانية لعام ٢٠١٥.

وكتب «رادميكر»: «عندما راجع الكونجرس خطة العمل الشاملة المشتركة في عام ٢٠١٥، صوتت الأغلبية من كلا المجلسين على رفض الاتفاق. ولحسن الحظ بالنسبة لباراك أوباما، لم تكن أغلبية بالثلثين، ولذلك سمح له القانون بتنفيذ الاتفاق رغم معارضة الكونجرس. لكن تلك الأصوات أضفت عدم الشرعية السياسية على خطة العمل الشاملة المشتركة، وأرست الأساس لقرار دونالد ترامب بعد أعوام قليلة».

إسرائيل.. استغلال الموقف

أفاد الكاتب والمحلل الإسرائيلي «بن كاسبيت» الشهر الماضي أن القادة الإسرائيليين يتوقعون الوصول إلى اتفاق نووي لذلك تسعى إسرائيل للاستعداد لكل الخيارات وتحاول إنشاء تحالف يشبه حلف «الناتو» مع دول الخليج العربية الصديقة.

وللتعرف على كيف تنوي إسرائيل تحقيق أقصى استفادة من الوضع الأسوأ، يكفي أن تلقي نظرة على التعديلات التي اقترحتها إسرائيلي لخطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك توسيع شروط انقضاء أيام «الانتقال» و«الإنهاء» ووضع آلية واضحة لـ«عقوبات العودة»، بمعنى أنه إذا انتهكت إيران الاتفاقية، فإن الولايات المتحدة ستطلق آلية لإعادة فرض العقوبات على إيران. وليس من الواضح ما إذا كان قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ لعام ٢٠١٥ يسمح بهذه الآلية بعد يوم «الإنهاء».

> **صدور التقرير التالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لحظة رئيسية لقياس مدى تقدم إيران**

ويتوقع «كاسبيت» أن أي اتفاق جديد سيكون مصحوبا برزمة من الشروط الأمريكية المرضية لإسرائيل وحلفائها الآخرين في الشرق الأوسط.

الى ذلك اعتبر المستشار الألماني، أولاف شولتس، ، أن كل العناصر متوفّرة للتوصل إلى اتفاق مع إيران، مؤكداً أنه تم قطع شوط بعيد في المفاوضات.

وفي كلمة خلال مؤتمر ميونخ للأمن، قال شولتس إن هناك فرصة للتوصل إلى اتفاق في مفاوضات فيينا، وتسهيل إلغاء الحظر عن إيران. لافتاً في الوقت نفسه، إلى أنه «وإذا استمرت إيران في التخصيب، فهذا غير مقبول، لأننا نعتبر أمن إسرائيل غير قابل للتفاوض».

كما اعتبر شولتس أن مفاوضات فيينا مثالاً بارزاً على أداء أوروبا في السياسة الخارجية.

* ترجمة وتحرير الخليج الجديد

هل تسرع أزمة أوكرانيا الاتفاق مع إيران؟

*افتتاحية صحيفة «القدس العربي» اللندنية

تشير التصريحات المتوالية الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، وكذلك الصادرة عن مسؤولين إيرانيين، أن عملية طبخ اتفاق جديد بين الطرفين صارت في مراحلها الأخيرة، وأن الخلافات تتعلق الآن ببعض التفاصيل وليس بالإطار العام للاتفاق.

حسب تقرير نشرته «القدس العربي» أمس فإن النقاط الكبرى لمسودة هذا الاتفاق هي تعليق طهران لتخصيب اليورانيوم (فوق ٥٪) وإطلاق سجناء غربيين، مقابل رد ٧ مليارات دولار قامت كوريا الجنوبية بتجميدها لإيران التزاما بالعقوبات الأمريكية، لتبدأ بعد ذلك «المرحلة الرئيسية لرفع العقوبات» والتي ستكون بين شهر إلى ثلاثة أشهر، لكنها ستكون على شكل إعفاءات لقطاع النفط الإيراني يتم تجديدها كل عدة أشهر.

ستستمر، حتى الوصول إلى إعلان هذا الاتفاق، تحذيرات الحلفاء الغربيين بأن لدى إيران بضعة أيام فقط لإبرام الاتفاق، وهو آخر تصريح أدلى به وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، تقابلها إشارات متناقضة من أطراف إيرانية، تؤكد، من جهة، أن الأطراف باتت قريبة من التوصل الى اتفاق، كما قال علي باقري كبير المفاوضين الإيرانيين مؤخرا، أو إنكار أن إيران ستعلق التخصيب، كما فعلت وكالة أنباء تسنيم أمس، أو نفي إن المفاوضات المباشرة مع أمريكا تعتبر شرطا أساسيا للاتفاق، على ما قاله موقع مقرب من المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني أيضا.

اتخذت المفاوضات الإيرانية ـ الغربية مسارا طويلا معقدا، لكن الأطراف المنغمسة في هذه المفاوضات الشاقة لم تحاول فصل الملف النووي الإيراني عن المسارات السياسية الأخرى التي تدور فيها إيران، أو تؤثر على مصالح الدول ذات العلاقة بهذا المسار، بما فيها روسيا، التي رفعت مؤخرا درجة التصعيد في الملف الأوكراني بحيث صار العالم متأهبا لحصول اجتياح روسيّ، وهو ما قد يشكل أزمة عالمية كبرى ستنعكس، بالضرورة، على أزمات عالمية أخرى.

مثل اللقاء بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الإيراني إبراهيم رئيسي في ١٩ كانون الثاني /يناير الماضي ذروة هذا الربط مع إعلانهما «مسودة اتفاقية مدتها ٢٠ عاما» بين البلدين، وهي اتفاقية ذات أبعاد أمنية عسكرية واقتصادية، لكنها أشارت، بطريقة واضحة موجهة للغرب، أن البلدين سيتعاونان في «الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وبناء محطات الطاقة النووية»!

سواء كانت الإشارة الأخيرة للدعاية الإعلامية أم للتطبيق الفعلي، فإن لجوء إيران لاتفاقات «استراتيجية» مع روسيا والصين، يستهدف تعزيز قوتها العسكرية والالتفاف على العقوبات الغربية، وهما قضيتان مرتبطتان بالملف النووي بشكل أو آخر.

ضمن هذا السياق، يمكن للخطر الكبير الذي يشكله احتمال غزو روسيا لأوكرانيا أن يساهم في تحسين أوراق إيران التفاوضية ودفع أمريكا وحلفائها الأوروبيين إلى تسريع إجراءات توقيع الاتفاق مع طهران، لكن هذا لا ينفي احتمال أن يؤدي ذلك إلى تأثير معاكس، إذا بالغ الإيرانيون، في استخدام هذه الورقة، أو وجدت موسكو أن من المناسب أن تستخدمها بدورها.

مطالب «اللحظة الأخيرة» الروسية تهدد التوصل للاتفاق

تهدد مطالب جديدة قدمتها روسيا في «اللحظة الأخيرة» بعرقلة محادثات الاتفاق النووي مع إيران، وفقا لصحيفة «وول ستريت جورنال» الامريكية.

وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، السبت، إن بلاده طلبت من واشنطن ضمانات بأن العقوبات التي تستهدفها على خلفية غزوها لأوكرانيا لن تطال تعاونها مع إيران، قبل إعادة العمل بالاتفاق حول برنامج إيران النووي.

وأضاف لافروف خلال مؤتمر صحافي أن «هناك مشكلات لدى الجانب الروسي. طلبنا من زملائنا الامريكيين تقديم ضمانات مكتوبة ... بأن العقوبات لن تؤثر على حقنا في التعاون الحر والكامل التجاري والاقتصادي والاستثماري والتقني العسكري مع إيران».

ويأتي هذا الإعلان فيما تبذل جهود حاسمة لإنقاذ اتفاق ٢٠١٥ الذي أبرم بين إيـران وكل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين وألمانيا، وهدفت من خلاله الدول الغربية إلى ضمان عدم تطوير طهران للسلاح الذري، وهو ما تنفيه الجمهورية الإسلامية على الدوام.

ومؤخرا قال مسؤولون غربيون وإيرانيون إنهم على وشك التوصل إلى اتفاق لإعادة الحياة للاتفاق النووي.

وتشير الصحيفة إلى أن الضمانات الشاملة التي طالب بها لافروف يمكن أن تحدث ثغرات كبيرة في العقوبات المالية والاقتصادية الصارمة وتلك الخاصة بالطاقة التي فرضها الغرب في الأيام الأخيرة بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا.

وتنقل عن دبلوماسي غربي رفيع القول إن «مطالب اللحظات الأخيرة التي قدمتها روسيا قد تجعل من المستحيل استكمال إجراءات العودة إلى الاتفاق النووي في الوقت المناسب».

ويعتبر الغربيون الأيـام القليلة المقبلة حاسمة للتفاهم، لا سيما في ظل تسارع الأنشطة الإيرانية، ما يهدد بجعل الاتفاق غير ذي فائدة في حال تأخير إحيائه. ويرى محللون أن دول الغرب قد تترك التفاوض بحال عدم إنجازه سريعا.

وتهدف المفاوضات الجارية في فيينا إلى إعادة واشنطن لاتفاق ٢٠١٥ خصوصا من خلال رفع العقوبات، في مقابل عودة إيران للامتثال الكامل لتعهداتها النووية.

وأتاح الاتفاق رفع الكثير من العقوبات التي كانت مفروضة على إيـران، مقابل خفض أنشطتها النووية ووضعها تحت رقابة صارمة من الوكالة الدولية.

لكن الولايات المتحدة انسحبت منه في ٢٠١٨ وأعادت فرض عقوبات تسببت بأزمة اقتصادية ومعيشية حادة في إيران.

وردا على الانسحاب، بدأت طهران اعتبارا من ٢٠١٩ التراجع عن التزاماتها النووية، وخصوصا زيادة تخصيب اليورانيوم إلى مستويات تفوق بشكل كبير السقف المحدد في الاتفاق.

الحرب في اوكرانيا و صراع الاقطاب

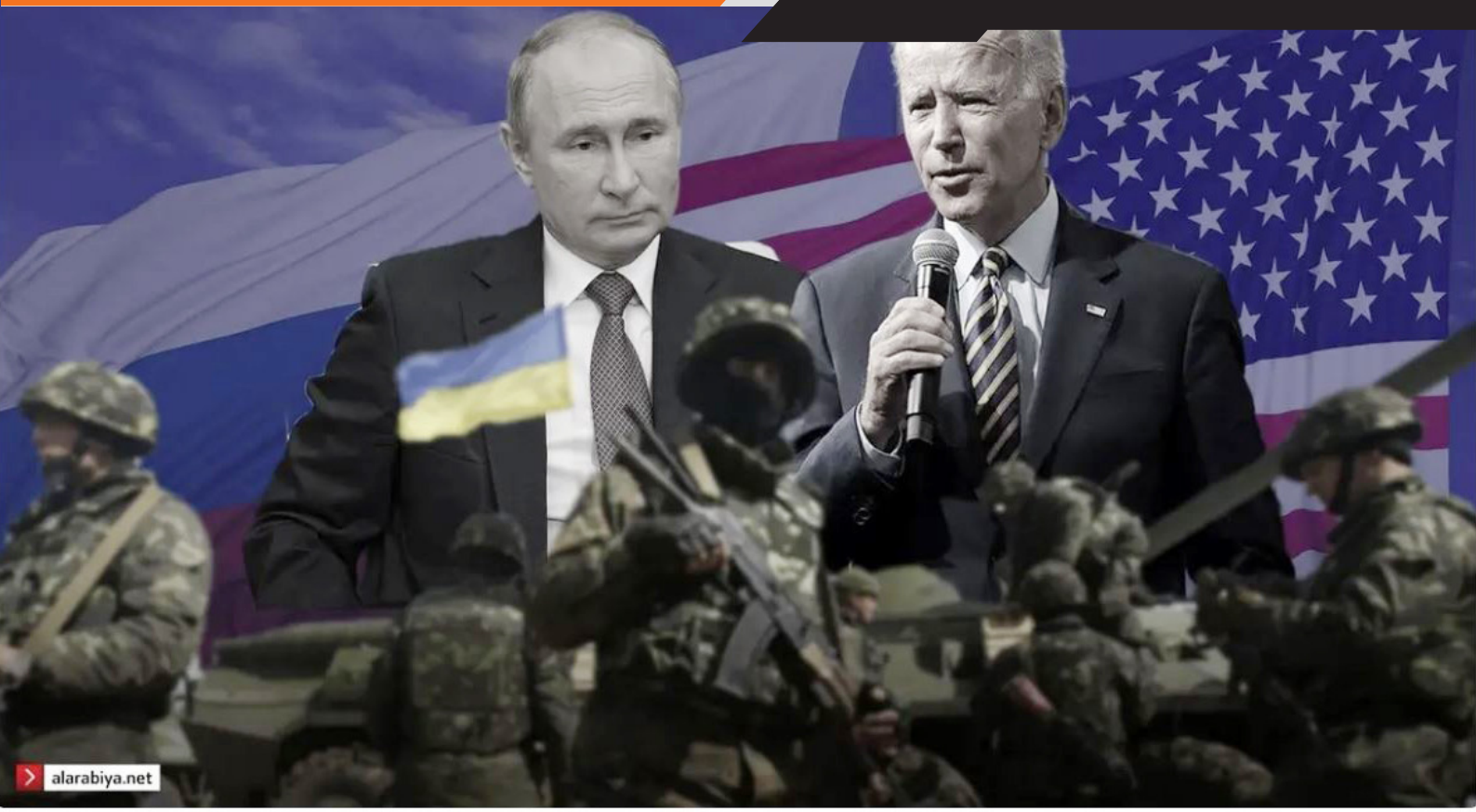

بايدن يتوعد بمحاسبة روسيا وبوتين واثق من تحقيق أهدافه

*تقرير:فريق الرصد والمتابعة

دخل الغزو الروسي لأوكرانيا يوم السبت يومه العاشر، مع إصرار الرئيس فلاديمير بوتين على قبول شروطه لإنهاء ما يسميه «العمليات العسكرية»، يقابله تنديد من الرئيس الأوكراني زيلينسكي بحلف شمال الأطلسي الناتو بسبب رفضهم جعل سماء أوكرانيا منطقة حظر جوي، وهو ما يخشاه الناتو في حال حظره، الاشتباك في سماء كييف مع مقاتلات روسية وما ينتج عنه من توسيع للحرب مع روسيا.

وفي وقت مبكر من صباح الجمعة، استولت القوات الروسية على محطة زابوريجيا، أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا. وسيطرت القوات الروسية الأربعاء على مدينة خيرسون الساحلية بجنوب أوكرانيا، أول مدينة كبرى تحتلها روسيا

منذ أن بدأت غزوها غير المبرر لأوكرانيا قبل أكثر من أسبوع. سيكون موقع خيرسون الستراتيجي على البحر الأسود ونهر دنيبر منصة انطلاق لمزيد من التوغل الروسي في وسط وغرب وشرق أوكرانيا.

في هذه الأثناء، تواصل الصواريخ والضربات الجوية الروسية قصف المناطق السكنية بشكل عشوائي في كييف وخاركيف، عاصمة أوكرانيا وثاني أكبر مدنها. ولا تزال مدينة ماريوبول الساحلية الستراتيجية، التي تربط شبه جزيرة القرم بدونباس، تحت حصار وحشي. وقُتل أكثر من ٢٠٠٠ مدني، ونزح حوالي مليون شخص، كما فر أكثر من مليون من البلاد منذ الخميس الماضي، وفقًا للحكومة الأوكرانية والأمم المتحدة.

بيان للرئيس الامريكي بشأن قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة

اليوم ٢ آذار/شباط ٢٠٢٢، ولأول مرة منذ ٤٠ عاما، عقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة جلسة خاصة طارئة للجمعية العمومية في إطار آلية الاتحاد من أجل السلام ردا على الحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا بشكل غير معقول وغير مبرر وبدون أي استفزاز. وتظهر هذه الخطوة غير الاعتيادية التي اتخذتها الأمم المتحدة مدى الغضب العالمي من هجوم روسيا المروع على دولة مجاورة ذات سيادة وأظهرت وحدة عالمية غير مسبوقة.

تدين الغالبية العظمى من الدول حول العالم حرب بوتين، وتدرك أن بوتين لا يهاجم أوكرانيا فحسب، بل يهاجم أسس السلام والأمن العالميين وكل ما تمثله الأمم المتحدة. وتدرك الغالبية العظمى من العالم أن عدم التصدي لروسيا سيؤدي إلى المزيد من الفوضى والعدوان على العالم. باتت روسيا معزولة لا تدعمها سوى أربع دول وحشية وسلطوية فحسب.

أشيد بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة لعقدهم هذه الدورة التاريخية. ويكشف تصويت اليوم عن عزلة بوتين، كما أنه يحمل بيلاروسيا المسؤولية عن مشاركتها غير المقبولة في هذه الحرب.

يرفض العالم أكاذيب روسيا. نستطيع جميعنا رؤية ما يحدث في أوكرانيا بأم أعيننا. روسيا مسؤولة عن الانتهاكات المدمرة لحقوق الإنسان والأزمة الإنسانية الدولية التي نراقبها تتكشف في أوكرانيا في الوقت الفعلي. لا مجال للاعذار والمراوغة. روسيا هي المسؤولة.

لقد تأسست الأمم المتحدة "لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". وعلى حد تعبير الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ما حصل يكفي. يجب علينا أن نحاسب جميعنا روسيا على أفعالها، وهذا ما سنقوم به. سنثبت أن الحرية تنتصر دائما على الطغيان.

بيان وزراء خارجية الدول السبع بشأن روسيا وأوكرانيا

قام وزراء خارجية مجموعة الدول السبع والتي تتكون من كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة وكذلك الولايات المتحدة والممثل السامي للاتحاد الأوروبي بإصدار البيان التالي في ٤ آذار/مارس، ٢٠٢٢:

نحن وزراء خارجية مجموعة الدول السبع، والتي تتكون من كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية والممثل السامي للأتحاد الأوروبي، نكرر إدانتنا الشديدة للحرب الروسية الغير المبررة والغير المشروعة، بتمكين من حكومة بيلاروسيا، ضد أوكرانيا.

يجب على روسيا أن توقف على الفور هجومها المستمر على أوكرانيا، والذي أثر على نحو كبير على السكان المدنيين

ودمر البنية التحتية المدنية وأن تسحب القوات العسكرية الروسية على الفور. وإن الرئيس بوتين بتعزيز عدوانه قد قام بعزل روسيا عن العالم، مثلما أتضح من التصويت الساحق في الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أدان العدوان الروسي ودعاها إلى سحب قواتها على الفور.

ونعرب عن تضامننا العميق مع الشعب الأوكراني عن تضامننا العميق وتعاطفنا مع ضحايا هذه الحرب وعائلاتهم. ونؤكد دعمنا الثابت لأوكرانيا وحكومتها المنتخبة بحرية وشعبها الشجاع في هذا الوقت الأكثر صعوبة وكذلك نعرب عن استعدادنا لتقديم المزيد من المساعدة لهم.

وندين الهجمات الروسية على المدنيين الأوكرانيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات. كما ندعو روسيا إلى الوفاء بالتزاماتها في الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ويجب منح الوكالات الإنسانية الأوكرانية والأمم المتحدة وكذلك العاملين في المجال الطبي ومقدمي المساعدات الغير الحكوميين وصولا آمنا وسريعا دون عوائق إلى الأشخاص المحتاجين على الفور في جميع أنحاء أوكرانيا بأكملها داخل حدودها المعترف بها دوليا. كما إننا نقر بالإعلان عن ترتيب بشأن وصول المساعدات الإنسانية كخطوة أولى مهمة. وذلك سوف يحتاج إلى أن يتم تنفيذه على نحو موثوق وسريع. ونلتزم بزيادة الدعم الإنساني، حيث تتزايد احتياجات الشعب الأوكراني بسبب العدوان الروسي. كما نحث روسيا على وقف هجماتها لاسيما في المنطقة المجاورة المباشرة لمحطة الطاقة النووية الأوكرانية. وإن أي هجوم مسلح أو تهديد ضد المنشآت النووية المخصصة للأغراض السلمية يشكل انتهاكا لمبادئ القانون الدولي. وندعم المبادرة التي أعلنها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية غروسي في هذا اليوم بشأن اتفاق بين أوكرانيا وروسيا لضمان سلامة وأمن المنشآت النووية في أوكرانيا.

وإننا نشعر بقلق بالغ إزاء الخسائر الإنسانية الكارثية التي ألحقتها الضربات الروسية المستمرة ضد السكان المدنيين في المدن الأوكرانية. كما نعيد التأكيد على أن الهجمات العشوائية محظورة بموجب القانون الإنساني الدولي. وسنحاسب المسؤولين عن جرائم الحرب، بما في ذلك الاستخدام العشوائي للأسلحة ضد المدنيين ونرحب بالعمل الجاري للتحقيق وجمع الأدلة، بما في ذلك ما يقوم به المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

وإن انتهاك روسيا الصارخ للمبادئ الأساسية للسلم والأمن الدولي وكذلك خرق القانون الدولي لم ولن يمر دون رد. وقد فرضنا عدة حزم من العقوبات الاقتصادية والمالية بعيدة المدى. وسنواصل فرض المزيد من العقوبات الصارمة ردا على العدوان الروسي، الذي مكّنه نظام لوكاشينكا في بيلاروسيا.

كما نود أن نوضح للشعبين الروسي والبيلاروسي أن العقوبات الشديدة المفروضة على روسيا وبيلاروسيا هي نتيجة ورد فعل واضح على حرب الرئيس بوتين الغير المبررة والغير المشروعة ضد أوكرانيا. وإن الرئيس بوتين وحكومته وكذلك أنصاره ونظام لوكاشينكا يتحملون المسؤولية الكاملة عن العواقب الاقتصادية والاجتماعية لهذه العقوبات.

كما ندين الاستخدام الواسع النطاق للحكومة الروسية ووسائل الإعلام التابعة لها وكذلك وكلائها للمعلومات المضللة لدعم عدوانها العسكري ضد أوكرانيا. كما إن التدفق المستمر لادعاءاتهم الملفقة يعرض حياة أخرين للخطر. ونلتزم بمواجهة حملة التضليل الروسية.

ونعيد تأكيد دعمنا والتزامنا بسيادة أوكرانيا واستقلالها وكذلك وحدتها ووحدة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا، والتي تمتد إلى مياهها الإقليمية. كما نشدد على أن أي تغيير مزعوم للوضع حققه العدوان الروسي المتجدد لن يتم الاعتراف به.

بوتين :العقوبات أشبه بإعلان حرب

من جهته قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إنه واثق من أن جيش بلاده سيحقق أهداف العملية العسكرية التي أطلقها في أوكرانيا.وأضاف بوتين، خلال لقاء بث على الهواء مع عضوات في قطاع الطيران الروسي، أن كل شيء يمضي وفقا لما هو مخطط له في أوكرانيا.

وفرضت دول غربية عقوبات على قطاع الطيران الروسي وحظرت رحلاتها في أجوائها ما جعلها من أكثر القطاعات تضررا من العملية العسكرية.

وقال، إن أي بلد سيسعى إلى فرض منطقة حظر طيران فوق أوكرانيا ستعتبر موسكو أنه أصبح طرفا في النزاع.

وأضاف: «أي تحرك في هذا الاتجاه سنعتبره مشاركة في نزاع مسلح من قبل ذلك البلد» الذي سيستخدم أراضيه «لتشكيل تهديد لقواتنا العسكرية».

وانتقد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الجمعة بشدة رفض حلف شمال الأطلسي فرض منطقة حظر طيران فوق أوكرانيا لتحييد القدرات الجوية المتفوقة لروسيا.

وترفض الدول الغربية الموافقة على مطلب زيلينسكي مبررة ذلك بأنه قد يؤدي إلى خطر اندلاع صراع مباشر مع روسيا التي تغزو قواتها أوكرانيا منذ ٢٤ فبراير/ شباط.

وأوضح بوتين أنه لا حاجة لإعلان الأحكام العرفية في بلاده في الوقت الراهن مبديا ثقته في نتائج العمليات الجارية في أوكرانيا.

ووصف الرئيس الروسي، العقوبات التي فرضها الغرب على بلاده بأنها «أشبه بإعلان حرب»، ودافع عن عملية أوكرانيا، قائلا :إن «موسكو في حاجة للدفاع عن الناطقين بالروسية في شرق أوكرانيا وكذلك مصالحها».

وذكر أن روسيا تريد «نزع سلاح» أوكرانيا و»التخلص من النزعة النازية» بها، ويتعين أن يكون لأوكرانيا وضع محايد.

الاتحاد الأوروبي يعلق عضويتي روسيا وبيلاروسا في مجلس دول بحر البلطيق

قال الاتحاد الأوروبي إنه انضم إلى أعضاء مجلس دول بحر البلطيق في تعليق عضويتي روسيا وروسيا البيضاء في المجلس. وأضاف اليوم السبت أن «هذا القرار يأتي في إطار رد الاتحاد الأوروبي والشركاء من ذوي التفكير المماثل على غزو روسيا لأوكرانيا وضلوع روسيا البيضاء في هذا العدوان غير المبرر». وسيبقى «تعليق عضويتي روسيا وروسيا البيضاء ساريا لحين إمكانية استئناف التعاون على أساس احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي».

قناة اتصال مباشر بين البنتاغون والجيش الروسي بشأن أوكرانيا

أعلن البنتاغون أن الجنود الأمريكيين والروس أقاموا قناة اتصال جديدة بينهما يُفترض استخدامها في حالة الطوارئ، وذلك في مواجهة تصاعد النزاع في أوكرانيا. وأوضح المتحدث باسم البنتاغون جون كيربي أن هذا الخط الذي أنشئ «قبل أيام قليلة» يربط مباشرة القيادة الأمريكية في أوروبا بوزارة الدفاع الروسية. وقال «نحن نعلم أن (هذا الخط) يعمل»، مؤكدا «عندما اختبرناه، أجابوا». وأضاف «إذا كان هناك وضع نحتاج فيه إلى التواصل مع وزارة الدفاع بشأن حالة عاجلة، أفترض أننا سنستخدمه»، آملا أن يفعل الجيش الروسي الشيء نفسه.

البيت الأبيض: ندرس وقف واردات النفط الروسية

قال البيت الأبيض إن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن تدرس اختيارات لوقف الواردات الأمريكية من النفط الروسي وتبحث الإجراءات الممكنة للحد إلى أقصى درجة من الأثر على الإمدادات العالمية والآثار على المستهلكين. وقالت جين ساكي المتحدثة باسم البيت الأبيض للصحفيين في إيجاز إن البيت الأبيض ما زال أيضا على اتصال بأعضاء الكونغرس بشأن الموضوع. وأضافت ساكي «ندرس وسائل لخفض واردات النفط الروسي في حين نضمن أيضا أن نحافظ على الإمدادات العالمية المطلوبة».

بوتين يوقع قانونًا ينص على أحكام بالسجن لنشر «أخبار كاذبة» عن الجيش

وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على مشروع قانون ينصّ على أحكام بالسجن تصل إلى ١٥ عاما لنشر «أخبار كاذبة» عن الجيش الروسي، في الوقت الذي تتابع فيه موسكو غزوها لأوكرانيا. ووقع بوتين أيضا مشروع قانون تُفرض بموجبه غرامات أو عقوبة بالسجن للمطالبة بفرض عقوبات على روسيا، فيما تواجه موسكو عقوبات اقتصادية غير مسبوقة من العواصم الغربية بسبب الغزو.

روسيا تطالب حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي بوقف تزويد أوكرانيا بالأسلحة

دعت وزارة الخارجية الروسية دول الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي يوم السبت إلى «وقف ضخ الأسلحة» إلى أوكرانيا، حسبما ذكرت وكالة الإعلام الروسية.

وقالت إن موسكو قلقة بشكل خاص من أن تقع صواريخ ستينجر المحمولة المضادة للطائرات في أيدي الإرهابيين في نهاية المطاف، مما يشكل تهديدا لشركات الطيران.

أوكرانيا: نتوقع خطوات جديدة ضد روسيا خلال أيام

قال وزير الخارجية الأوكراني دميترو كوليبا يوم السبت إنه يتوقع تنفيذ نتائج محادثاته مع نظيره الأمريكي أنتوني بلينكن في الأيام المقبلة وإن ذلك سيتضمن عقوبات جديدة على روسيا وتزويد أوكرانيا بالمزيد من الأسلحة.

وفي إفادة عبر الإنترنت، قال كوليبا أيضا إن من المحبط أن يرفض حلف شمال الأطلسي فرض منطقة حظر طيران فوق أوكرانيا، مشيرا إلى أن ذلك سيؤدي إلى مقتل المزيد من المدنيين.

والتقى بلينكن مع كوليبا على الحدود الأوكرانية مع بولندا يوم السبت لبحث جهود الغرب لدعم أوكرانيا وعزل روسيا على أمل إنهاء الحرب المستمرة منذ عشرة أيام.

صندوق النقد: «تأثير خطير» للحرب على الاقتصاد العالمي

قال صندوق النقد الدولي يوم السبت إنه يتوقع تقديم طلب أوكرانيا للحصول على تمويل طارئ بقيمة ١/٤ مليار دولار إلى مجلس إدارته للموافقة عليه هذا الأسبوع، وإنه يجري محادثات حول خيارات التمويل مع السلطات في مولدوفا المجاورة.

وأضاف الصندوق في بيان أن الحرب في أوكرانيا أدت بالفعل إلى ارتفاع أسعار الطاقة والحبوب وفرار ما يربو على مليون لاجئ إلى الدول المجاورة وفرض عقوبات لم يسبق لها مثيل على روسيا.

وقال صندوق النقد الدولي «في ضوء عدم استقرار الوضع والغموض السائد إزاء التوقعات المستقبلية بشكل غير اعتيادي، فإن التداعيات الاقتصادية خطيرة للغاية بالفعل... الحرب الجارية والعقوبات المرتبطة بها سيكون لها أيضا تأثير خطير على الاقتصاد العالمي».

الجولة الثالثة من المحادثات

قال المفاوض الأوكراني ديفيد أراخاميا على فيسبوك يوم السبت دون الخوض في تفاصيل إن روسيا وأوكرانيا ستعقدان يوم الاثنين ثالث جولة من المحادثات بهدف وقف الأعمال القتاليةوكان الطرفان قد اتفقا يوم الخميس على فتح ممرات إنسانية للسماح للمدنيين بالخروج من بعض مناطق القتال على الرغم من حدوث تأخيرات في تنفيذ هذا الاتفاق

تطورات عسكرية وميدانية:

- هيئة الأركان الأوكرانية:

دمرنا ٢٦٩ دبابة روسية و٩٤٥ عربة مصفحة و١٠٥ وحدات دفاع جوي و٦٠ خزان وقود.

دفاعاتنا الجوية دمرت ما لا يقل عن ٣٩ طائرة حربية روسية و٤٠ مروحية منذ بدء المعارك.

نحتفظ بسيطرتنا في معظم المدن ونخوض معارك تحرير ضد القوات الروسية ونشن هجمات مضادة.

وزارة الدفاع الروسية:

تدمير ٥٦ مسيرة و ٨٢ طائرة حربية أوكرانية و٧٠٨ دبابات منذ بدء العملية العسكرية.

تدمير مستودع للأسلحة في غيتومير يضم منظومات صاروخية مضادة للدبابات وصواريخ جافلين.

تدمير ٢١١٩ منشأة للبنية التحتية العسكرية الأوكرانية منذ بدء العملية العسكرية.

لم يتمكن أي مدني من مغادرة ماريوبول و فولنوفخا عبر الممرات الآمنة المعلنة.

تصريحات ومواقف دبلوماسية:

- وزير الخارجية الأمريكي: ضاعفنا عدد قواتنا في بولندا ودعمنا قدراتها العسكرية.
- وزير الدفاع الأمريكي: سننشر كتيبة دبابات إضافية في ليتوانيا.
- قال مستشار الرئيس الأوكراني إن روسيا لم تلتزم باتفاق وقف إطلاق النار المتفق عليه، مما يفشل خطة تسمح بإجلاء المدنيين.
- اتهم وزير الخارجية الروسي السلطات الأوكرانية برفض خروج المدنيين من المدينة للاحتفاظ بهم دروعا بشرية.
- مسؤول أمريكي: نعتقد أن نحو ٢٠٠ من المرتزقة الروس قتلوا في الحرب على أوكرانيا.

– الكرملين: الرئيس بوتين يبحث مع رئيس الوزراء الإسرائيلي الأزمة الأوكرانية.

– الدفاع البريطانية: إعلان روسيا وقف إطلاق النار في ماريوبول محاولة لصرف التنديد الدولي وإعادة ضبط قواتها.

– الرئاسة التركية:الرئيس أردوغان ورئيس المجلس الأوروبي شارل ميشل يبحثان هاتفيا الهجوم الروسي على أوكرانيا.

– الخارجية الأمريكية:بلينكن تحدث هاتفيا مع نظيره الصيني بشأن الحرب الروسية غير المبررة على أوكرانيا.

بلينكن أشار في اتصاله بنظيره الصيني إلى أن العالم يراقب من يدافع عن الحرية والسيادة.

- رويترز عن الخارجية الروسية:

سنتخذ إجراءات قاسية ضد لندن ردا على هيستيريا العقوبات.

رد موسكو على العقوبات سيقوض بلا شك المصالح البريطانية في روسيا.

- رئيس بيلاروسيا:

قادرون مع روسيا على تحمل العقوبات الغربية المفروضة علينا.

سنصبر عاما واحدا بعدها سيأتي الغرب «معتذرا» و«متوسلا» لعودة التعاون.

- مفوض السياسات الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل:

الصين قد تكون وسيطا محتملا لإنهاء الحرب الجارية في أوكرانيا.

– سبوتنيك عن وزارة الخارجية الروسية: لا صحة للأنباء عن إرسال موسكو مفاوضين إلى الولايات المتحدة.

- بلينكن:

سنواصل دعم أوكرانيا ضد الغزو الروسي غير الشرعي.

الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي موحدان من أجل دعم استقلال أوكرانيا وسيادتها على أراضيها.

- وزير خارجية بولندا:

أدعو إلى إنهاء سفك الدماء ووقف إطلاق النار في أوكرانيا.

الحرب الروسية وضعت أمن أوروبا على المحك وقررنا زيادة موازنة الدفاع بنسبة ٣٪.

– رئيس وزراء بولندا: أوكرانيا تدافع الآن عن أوروبا بأكملها وليس عن استقلالها فقط.

- وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف:

وفدنا ينتظر إجابة الأوكرانيين على مطالبنا بنزع سلاح أوكرانيا والاعتراف بالقرم أراضي روسية.

لم نتلق أي مقترح أوكراني بشأن موعد إجراء الجولة المقبلة من المحادثات مع الوفد الأوكراني.

روسيا تريد ضمانات مكتوبة من الولايات المتحدة بأن العقوبات على موسكو لن تؤثر على تعاوننا مع طهران.
بيانات الرئيس الأوكراني الغاضبة لا تمنحني تفاؤلا بشأن المحادثات.
- وزير الخارجية القيرغيزي: ندعو لتقديم ضمانات أمنية للدول المعنية بالأزمة الأوكرانية كمخرج سياسي.

- الرئيس الأوكراني:

كل الأيام أصبحت متشابهة بطريقة دفاعنا واستبسالنا وحماية مواطنينا.
أجريت اتصالين مع الرئيسين الفرنسي والبولندي وأقدرهما بلا حدود.
فريقنا المفاوض في محادثات بيلاروسيا ناقش أول خطوة وهي إعادة الحياة إلى طبيعتها.
الجيش الروسي لم يستطع تحقيق أهدافه ولكنه خسر عشرة آلاف جندي معظمهم صغار.
القوات الأوكرانية تسيطر على كل الاتجاهات وتحارب العدو في خاركيف.
هناك قرارات بدعمنا بعشرات المليارات من الدولارات لإعادة إعمار أوكرانيا.
- روسيا توجه مذكرة احتجاج رسمية إلى ألمانيا تتضمن اتهاما بتعامل عنصري مع مواطنين روس.

روسيا تعلن حجب فيسبوك و خدمة BBC الروسية ومواقع أخرى

اعلنت الهيئة الناظمة في روسيا الجمعة حجب فيسبوك في البلاد على وقع الحرب مع أوكرانيا، متهما شبكة التواصل الاجتماعية بـ«التمييز» بحق الاعلام الروسي.وأعلنت هيئة Roskomnadzor على تطبيق تلغرم «تم اتخاذ القرار بحجب فيسبوك» اعتبارا من الجمعة.

وذكر صحافيو وكالة فرانس برس في روسيا أن فيسبوك لم يعد يعمل خارج الشبكة الخاصة الافتراضية vpn.

وبررت الهيئة الناظمة قرارها باتهام موقع فيسبوك المملوك لشركة ميتا الأمريكية «بالتمييز» حيال وسائل الإعلام الروسية مثل تلفزيون زفيزدا التابع لوزارة الدفاع ووكالة أنباء ريا نوفوستي وقناة روسيا اليوم RT العالمية أو موقعي Lenta.ru وGazeta.ru.

من جهة اخرى فرضت السلطات الروسية قيوداً على الوصول إلى موقع خدمة بي بي سي الناطقة باللغة الروسية، وطالت القيود أيضاً خدمات إخبارية أخرى منها دويتشه فيله، وميدوزا، وإذاعة ليبرتي.

ومرّر البرلمان الروسي قانوناً يجرّم نشر معلومات «كاذبة» عن القوات المسلحة. ويعترض الكرملين على وصف الصراع الدائر في أوكرانيا بالـ «حرب»، مُطلقاً عليه وصف «عملية عسكرية خاصة».

سيناريوهات محتملة للحرب في أوكرانيا

بعد عشرة أيام من الحرب، قالت مجلة فورين أفيرز إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ارتكب خطأ ستراتيجيا فادحا بغزو أوكرانيا.واستبعدت المجلة فوز بوتين بهذه الحرب وفقا لـ«شروطه المفضلة»، متحدثة عن عدة طرق يمكن أن يخسر بها في النهاية. وأوضحت «بإمكانه أن يغرق جيشه في احتلال باهظ التكاليف وغير مجد لأوكرانيا، مما يهدم الروح المعنوية للجنود الروس، ويستهلك الموارد، ولا يقدم شيئا في المقابل سوى حلقة فارغة من العظمة الروسية ودولة مجاورة تنجر إلى الفقر والفوضى».

أما السيناريو الآخر، فيمكنه أن يسيطر على أجزاء من شرق وجنوب أوكرانيا وربما كييف، بينما يواجه تمردا أوكرانيا موال من الغرب، وينخرط في حرب عصابات في جميع أنحاء البلاد.

في الوقت نفسه، سيكون مسؤولا عن التدهور الاقتصادي التدريجي لروسيا، وعزلتها وعجزها عن توفير الثروة التي تعتمد عليها القوى العظمى.

والأهم من ذلك، قد يفقد بوتين دعم الشعب والنخب الروسية الذي يعتمد عليه لمواصلة الحرب والحفاظ على قبضته على السلطة رغم أن روسيا ليست دولة ديمقراطية، كما تقول المجلة.

وعددت المجلة الأخطاء التي ارتكبها بوتين «لقد أخطأ في تقدير المضمون السياسي للبلاد التي لم تكن تنتظر تحريرها من الجنود الروس». «لقد أخطأ في تقدير الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدد من البلدان، بما في ذلك أستراليا واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية، والتي كانت جميعها قادرة على العمل الجماعي قبل الحرب ومصممة الآن على هزيمة روسيا في أوكرانيا». وتفرض الولايات المتحدة وحلفاؤها وشركاؤها عقوبات باهظة على موسكو.

ويقول المقال المنشور في المجلة إن كل حرب هي معركة من أجل الرأي العام. وقد ربطت الحرب في أوكرانيا روسيا بهجوم غير مبرر على جار مسالم، ومعاناة إنسانية جماعية، وجرائم حرب متعددة.

وتتوقع المجلة أن الغضب الناجم عن ذلك سيؤدي مستقبلا إلى عقبة أمام السياسة الخارجية الروسية.

وعلى الصعيد العسكري، تقول: «لا تقل أهمية أخطاء بوتين الستراتيجية عن الأخطاء التكتيكية التي ارتكبها الجيش الروسي». وبعد الأخذ في الاعتبار تحديات التقييم في المراحل الأولى من الحرب، «يمكن القول إن التخطيط الروسي واللوجستيات كانا غير كافيين، وأن نقص المعلومات المقدمة للجنود وحتى للضباط في المستويات العليا كان مدمرا للمعنويات»، وفقا لفورين أفيرز.

وأضافت «كان من المفترض أن تنتهي الحرب بسرعة، بضربة خاطفة تقطع رأس الحكومة الأوكرانية أو ترغمها على الاستسلام، وبعدها ستفرض موسكو الحياد على أوكرانيا أو تفرض سيادة روسية على البلاد».

الاتحاد الأوروبي: هذه حرب بوتين وعليه أن يوقفها

ودعا جوزيب بوريل، مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، اليوم (الجمعة)، إلى وقف القصف العشوائي في أوكرانيا.

وقال بوريل للصحافيين قبل اجتماع لوزراء خارجية من دول الاتحاد ودول أخرى لمناقشة أزمة أوكرانيا: «هذه حرب بوتين، وعلى بوتين أن يوقف هذه الحرب»، وفق ما نقلته وكالة «رويترز» للأنباء.

وقال بوريل (الخميس) إن الاتحاد الأوروبي يطالب بوقف إطلاق النار على الفور في أوكرانيا. وكتب على «تويتر»: «هذه الحرب يجب أن تتوقف الآن... أدعو لوقف فوري لإطلاق النار... أدعو لفتح فوري لممرات إنسانية».وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يقف مع مولدوفا التي استقبلت أكثر من ٢٠ ألف لاجئ من الأطفال الذين فروا من الحرب.

سيناريوهات الرد إذا لجأت روسيا لاستخدام الأسلحة النووية

حول مدى احتمال استخدام روسيا للأسلحة النووية تقول الدكتورة باتريشيا لويس مديرة برنامج الأمن الدولي بالمعهد الملكي للشؤون الدولية البريطاني (تشاتام هاوس) إن بوتين صور قراره بشأن القوات النووية على أنه رد فعل

دفاعي على فرض العقوبات الاقتصادية على بلاده، ولكن في خارج روسيا ينظر إلى القرار بشكل عام على أنه طريق أمام روسيا لاستخدام أسلحتها النووية في هجوم مفاجئ.

وترى أن هذا وضع بالغ الخطورة ينطوي على رسائل مختلطة مع إمكانية أن يؤدي احتمال سوء تفسيره إلى اتخاذ قرارات على أساس افتراضات زائفة.

وتقول لويس الخبيرة في مجال الحد من التسلح في تحليل نشره معهد تشاتام هاوس إنه من المفترض إذا ما قررت روسيا استخدام الأسلحة النووية أن تفعل ذلك في هجوم على أوكرانيا، وليس مهاجمة أي دولة عضو في الناتو يؤدي إلى رد واسع النطاق من جانب الناتو. وفي مثل هذا الهجوم من المرجح استخدام أسلحة نووية قصيرة المدى يعتقد أنه يوجد منها أكثر من ألف قطعة، حيث سيتم نقلها من المخزون وتوصيلها بالصواريخ أو وضعها في قاذفات قنابل، وكقذائف مدفعية. وقد شاهد بوتين مؤخرا تدريبا ركز على استعداد القيادة والتحكم، والأطقم القتالية، والسفن الحربية، وحاملات الصواريخ الاستراتيجية، وكذلك فاعلية الأسلحة الاستراتيجية النووية وغير النووية.

وأوضحت لويس أن أي تحرك لتجهيز ونشر الأسلحة النووية الروسية سوف يكون مرصودا ومراقبا من جانب الأقمار الصناعية للولايات المتحدة وغيرها التي يمكنها الرصد في كل الأجواء رغم وجود سحب أو ظلام دامس. واعتمادا على المعلومات الاستخباراتية والتحليلات الأخرى - وفي ظل فشل كل المحاولات الدبلوماسية لإقناع روسيا بالعدول عن تصرفها - قد تقرر دول الناتو التدخل لمنع إطلاق تلك الأسلحة من خلال قصف مواقع تخزينها ومواقع نشر الصواريخ مسبقا.

وتوضح لويس أن هناك مخاطر هائلة مرتبطة بهذا القرار، إذ إن أي هجوم قد يعجل بهجوم أسوأ للغاية من جانب روسيا، ومن الممكن تصنيفه على أنه عدوان من الناتو وليس دفاعا وقائيا. ومع ذلك، فإن عدم القيام بذلك سوف يترك أوكرانيا وغيرها من الدول عرضة لتفجيرات الأسلحة مع إمكانية مقتل مئات الآلاف، حسب الهدف. وقالت لويس إنه إذا ما قررت روسيا مهاجمة أوكرانيا بأسلحة نووية، من المرجح أن ترد دول الناتو على أساس أن تأثير الأسلحة النووية سوف يعبر الحدود ويؤثر على الدول المحيطة بأوكرانيا. ويمكن أن يرد الناتو باستخدام الأسلحة التقليدية ضد المواقع الاستراتيجية الروسية، أو بالمثل باستخدام الأسلحة النووية، حيث هناك عدة خيارات متاحة له.

فالولايات المتحدة لديها حوالي ١٥٠ قنبلة جاذبية نووية (B٦١) موجودة في خمس من دول الناتو - هي بلجيكا، وألمانيا، وهولندا، وإيطاليا، وتركيا. كما أنه لدى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا إمكانيات طويلة المدى بالنسبة للهجمات النووية تحت رعاية الناتو. وقالت لويس في ختام تقريرها إن كل تلك السيناريوهات تعني الانجرار إلى حرب كبرى مع روسيا، لذلك فإن ميزة اتخاذ قرار بالعدول عن الانتقام بالأسلحة النووية، وتوضيح هذه الرسالة الآن، هي أن بوتين لا يستطيع

تصوير الناتو على أنه يهدد روسيا بالأسلحة النووية. ورأت أنه من الممكن دائما - رغم أنه أمر يفترض أنه غير محتمل بدرجة كبيرة - أن يقرر بوتين شن هجوم بصاروخ باليستي طويل المدى ضد الولايات المتحدة، لكنه يعرف، كما يعرف كل مسؤوليه، أن ذلك سيكون نهاية روسيا.

4 سيناريوهات أمام روسيا في أوكرانيا

مركز ستراتفور:

تواصل القوات الروسية توغلها في أوكرانيا على محاور متعددة، فيما تركز على العاصمة كييف التي من المرجح أن تظل محاصرة خلال الأيام المقبلة.

وأدلى المسؤولون الروس بتصريحات متضاربة حول تسوية سياسية محتملة مع كييف لإنهاء الصراع، لكن الرئيس «فلاديمير بوتين» ووزير الخارجية «سيرجي لافروف» استمرا في التأكيد على أن الحكومة الأوكرانية الحالية غير شرعية، وأصرا على «نزع سلاح ونازية أوكرانيا»؛ مما يؤكد أن الهدف النهائي لموسكو في البلاد لا يزال تغيير النظام.

وسيكون هناك العديد من المسارات المحتملة التي قد تتخذها روسيا في أوكرانيا خلال الأسابيع المقبلة، ويحمل كل واحد منها إيجابيات وسلبيات بالنسبة لموسكو، ويمكن تلخيصها في ٤ سيناريوهات:

١- أن تنصب روسيا حكومة موالية لموسكو في كييف بينما يحتل جيشها مساحة كبيرة من البلاد.

وفق هذا السيناريو، ستستحوذ روسيا على كييف بالقوة، ثم تنصب سلطة موالية لها (قد تشرك القوى التي فرت من البلاد في عام ٢٠١٤)، ثم تتجه لتغيير دستور أوكرانيا لضمان الوضع المحايد للبلاد أو نزع تسليحها.

وستوقع هذه الحكومة الجديدة اتفاقية مع موسكو لضمان حق روسيا في إنشاء قواعد عسكرية في أوكرانيا وتأمين النظام العام. وتشمل التغييرات الدستورية المحتملة أيضًا ضمانات تخص اللغة الروسية في البلاد، فضلا عن جعل أوكرانيا فيدرالية لإعطاء المزيد من القوة للحكومات الإقليمية الموجودة تحت نفوذ بموسكو.

وفي هذا السيناريو، من المحتمل ألا يعترف غرب أوكرانيا بالحكومة الجديدة في كييف؛ مما يحفز استمرار المقاومة الوطنية.

ماذا يعزز هذا السيناريو:

هذا السيناريو هو الأكثر قابلية لتحقيق أهداف روسيا الأكثر طموحًا بـ «إزالة النازية والتسليح»، حيث أن تنصيب نظام مؤيد لموسكو جنبًا إلى جنب مع التعديلات الدستورية من شأنه أن يمنع أوكرانيا من مزيد من الاندماج مع الهياكل الأوروبية والأطلسية على المدى الطويل.

القيود:

هذا السيناريو هو الأكثر تكلفة على المدى الطويل؛ لأنه سيجبر روسيا على الحفاظ على وجود عسكري دائم في البلاد وتمويل الحكومة التي لن يتم الاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي. ومن المرجح أن يؤدي ذلك أيضًا إلى حركة مقاومة عنيفة، لا سيما في غرب أوكرانيا المستبعد من الحكومة.

وعلاوة على ذلك، فإن هذا السيناريو سيجعل الغرب يبقي على عقوباته الاقتصادية ضد روسيا لفترة غير محددة. ومن شأن ذلك أن يضعف الاقتصاد الروسي تدريجيًا. وفي حين يمكن الاعتماد على القوة والترهيب للحفاظ على النظام على المدى القصير والمتوسط، فإن التكاليف والمخاطر طويلة الأجل ستكون عالية.

٢- أن تجبر روسيا حكومة كييف على توقيع صفقة وتغادر معظم قواتها أوكرانيا.

في هذا السيناريو، ستجبر روسيا حكومة كييف (ربما حكومة الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلنسكي على شرط أن تستقيل لصالح حكومة انتقالية جديدة)، على توقيع صفقة من شأنها نزع سلاح أوكرانيا دستوريًا، كما ستقيم بعض القواعد العسكرية الروسية في أوكرانيا للمساعدة في ضمان الصفقة، وسيتوجب على أوكرانيا أن تتنازل عن المطالبة بشبه جزيرة القرم ومنطقة دونباس الشرقية.

بموجب هذا السيناريو، ستوافق الحكومة في كييف على فيدرالية الدولة وضمان وضع اللغة الروسية في الدستور، ثم ستخرج القوات الروسية بعد ذلك من البلاد، مما يترك أوكرانيا مدمرة وفي اضطرابات سياسية في أعقاب الغزو.

ما يعزز هذا السيناريو:

سيمكن هذا السيناريو روسيا من تحقيق أهدافها الرئيسية في أوكرانيا دون الحاجة إلى اللجوء إلى احتلال عسكري طويل ومكلف. ويمكن للغرب أيضًا تليين عقوباته ضد روسيا بمرور الوقت، خاصة إذا رأى أن الحكومة الأوكرانية شرعية وأن الوجود العسكري الروسي محدود.

القيود:

لن يكون لدى روسيا الكثير من أوجه النفوذ على الأرض في أوكرانيا لكي تضمن سريان اتفاقيات ما بعد الحرب. كما لن يغير هذا السيناريو أيضًا من موقف الشعب الأوكراني العام المعادي لروسيا، والذي سيتفاقم إذا أجبرت موسكو حكومة البلاد على توقيع اتفاقية بعد غزو أراضيها.

وبمرور الوقت، بإمكان الأوكرانيين المؤيدين للغرب أن ينظموا احتجاجات كبيرة مناهضة للحكومة لإلغاء الصفقات التي وقعتها مع روسيا.

٣- أن تقسم روسيا أوكرانيا على طول نهر دنيبر على الأرجح، تاركة الحكومة الأوكرانية الحالية مسيطرة على جزء غير مهم في الغرب مع احتلال النصف الآخر.

في هذا السيناريو، ستعترف روسيا بمساحة كبيرة من شرق أوكرانيا (وهي موطن لفئة عرقية كبيرة من السكان الروس) كدولة مستقلة جديدة، لتقسم فعليا البلاد إلى شرق وغرب أوكرانيا.

وسوف تتحد جمهوريات لوهانسك ودونيتسك في دونباس الانفصالية مع هذه الدولة الشرقية الجديدة المؤيدة لروسيا، والتي من المرجح أن تسمى نوفوروسيا أو مالوروسيا (والتي تترجم إلى «روسيا الجديدة» و«روسيا الصغيرة» على التوالي).

ما يعزز هذا السيناريو:

خلق دولة متجانسة نسبيًا تتعهد بالحفاظ على العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية الوثيقة مع موسكو سيكون أقل تكلفة بكثير من محاولة احتلال أوكرانيا.

القيود:

المناطق التي تسيطر عليها حكومة مؤيدة للغرب ستبقى مناهضة لروسيا؛ مما يهدد بمواجهات عسكرية إضافية. ولن يعترف معظم المجتمع الدولي أيضًا بالدولة الأوكرانية الشرقية، مما يجبر روسيا على أن تظل راعيتها الرئيسية.

٤- أن ترضى روسيا بتقويض الدفاع الأوكراني والقدرات الاقتصادية قبل الانسحاب دون تسوية سلمية.

في هذا السيناريو، ستفلح المقاومة الأوكرانية في إقناع روسيا بأن السيطرة على البلاد ستكون مكلفة للغاية على المدى القريب والمتوسط، وأن التوصل إلى اتفاق سلام مع حكومة غير شرعية وغير شعبية فرضتها روسيا لن يحقق أهداف موسكو.

وكبديل للاحتلال المكلف، ستتراجع روسيا عن إصرارها على تغيير الحكومة، وبدلاً من ذلك ستحدث دمارًا كبيرًا على البنية التحتية المدنية والعسكرية الأوكرانية والموانئ والمطارات والسكك الحديدية والمصانع ومخازن الأسلحة والقواعد العسكرية قبل سحب جميع القوات البرية.

وبعد قتل الآلاف من الجنود الأوكرانيين وتدمير الكثير من المعدات العسكرية في البلاد، ستنسحب روسيا ثم تهدد بتكرار العملية ضد أوكرانيا الأكثر ضعفًا إذا عادت الحكومة إلى مسارها السابق وسعت لإعادة التسلح.

ما يعزز هذا السيناريو:

سيقلل هذا السيناريو التكاليف العسكرية والاقتصادية بالنسبة لروسيا، وسيترك مساحة للحكومة الأوكرانية لتعتبر نفسها نجت من الهجوم الروسي الساحق دون تعرض أراضيها (بخلاف جمهوريات دونباس الانفصالية) للاحتلال أو التقسيم. وتكمن الفائدة الرئيسية لروسيا في هذا السيناريو في أنه سيمهد ببطء لرفع بعض أقسى عقوبات الغرب.

القيود:

الفشل في تأمين تغييرات في دستور أوكرانيا يعني أن الأهداف الأساسية لروسيا بشأن حياد البلاد ونزع سلاحها ستظل دون تحقيق، وستحتاج روسيا إلى اللجوء لعملية مماثلة مرة أخرى بعد عدة سنوات لتحقيق هذه الأهداف.

* ترجمة وتحرير الخليج الجديد

د.عادل عبدالمهدي:

أوكرانيا.. نظام متفرّد، أم نظام جديد؟

صوتت (١٤١) دولة لصالح قرار أممي يطالب روسيا بوقف الحرب والانسحاب من أوكرانيا، وخالف القرار (٥٢ دولة)، وهم ، من صوّت بالرفض(٥)، الامتناع(٣٥)، عدم التصويت والتغيّب(١٢). وهذا نجاح أمريكي/غربي في حشد الدول. فهل حسابات البيدر تتطابق وحسابات الحقل؟.

المعلومات والارقـام أدنـاه كلها من مصادر الأمم المتحدة:

١- صوتت للقرار حوالي (٣٠) دولة وجزر صغيرة، لا يتجاوز عدد سكان الواحدة منها مئات الآلاف، واحياناً عدة آلاف مثل «بالو» (Palau وعددهم ١٨٠٠٨ فقط). معظم هذه الدول لها اتفاقات أمنية أو إدارية وتمييزية مع مستعمريها السابقين. معظمها عُرف سابقاً بـ«الأراضي التابعة» (Dependent territories). أو أراض ما وراء البحار. أو ما صار يُعرف بـ«الدول المشتركة» (Associated states). كـ«سانت فانست» و«دومينيكيا» و«غرينادا». أو بـ«الدول القزمية» (Microstates)، مثل «جزر المارشال» و«ميكرونيسا» و«بالو» (التابعة للولايات المتحدة)، و«موناكو» (لفرنسا) و«انـدورا» (لفرنسا واسبانيا) و«كيرباتي»(لاستراليا ونيوزيلندا) وليشتنستاين (لسويسرا) و«نارو (لاستراليا) و«سانت مارينو» (لايطاليا). أو الـدول «الموكلة سلطاتها» لدولة أخرى (ceding power to another state)، مثل «ساموا» (لنيوزيلندا) الخ.

٢- هناك عدد من الـدول صوتت لصالح القرار وحكوماتها في المنفى أو موضع إشكال جدي في بلدانها كاليمن وليبيا وغيرهما. أو أن ممثلها لا يمثل

حكومته، كافغانستان. فصوت القائم بالأعمال «ناصر فايق»، وليس «سهيل شاهين»، الذي اسمته حركة طالبان كممثل لها.

تشير النقطتان (١ و٢)، أن الكثير من القوة المعنوية والعملية ستنتزع من القوة العددية للقرار.

٣- تمثل الـ(٥٢ دولة) أكثر من (٤/٢) مليار نسمة، وتمثل الـ(١٤١ دولة) أكثر بقليل من (٣/٢) مليار نسمة، من مجموع (٧/٦) مليار سكان الأرض.

٤- تتفوق مساحات الـ(٥٢ دولة) في مناطق التنافس والصراع في اوروبا واسيا وافريقيا. فمساحة روسيا بمفردها اكثر من (١٧) مليون كم٢ (١١٪ من مساحة العالم). ومساحتها في اوروبا حوالي (٤) مليون كم٢، وتعادل نصف مساحة بقية اوروبا تقريباً، والباقي (١٣ مليون كم٢) في اسيا كاكبر بلد اسيوي. وبعدها الصين، ومساحتها (٩/٥) مليون كم٢. تعطي النقطتان (٣ و٤) للقرار اهمية لوجستيكية وجيوبوليتيكية وازنة للاهمية العددية.

> **لا تعكس التصويتات الاممية، لا سابقا ولا حاليا، توازن القوى دائما**

٥- على اهميتها، لا تعكس التصويتات الاممية، لا سابقاً ولا حالياً، توازن القوى دائماً. فخلف القرار اليوم واقع اخر يلوح بتوازنات دولية جديدة. كصعود روسيا والصين والهند ودول اخرى على حساب الغرب وامريكا. وهذا واقع حاكم سيصنع «شرعيته»، كما صنعت «شرعياتها» سياسات سابقة، عادلة او ظالمة.

امثلة: حارب الغرب تحت راية الامم المتحدة في الحرب الكورية قبل (٧٢) عاماً. فجاءت النتيجة قيام «الكوريتين» بكل ازماتها المحلية والدولية ليومنا. وفي غزو «العراق» لم يحصل الامريكان لبدء الهجوم على شرعية المنظمة الدولية، لكن الاخيرة جارتها وكيفت نفسها لاحقاً، تماشياً مع ارادة الدولة العظمى الوحيدة عالمياً.

٦- يجب الوقوف مع استقلال اوكرانيا ووحدة اراضيها. ويجب احترام الامر بعيداً عن الخطابات التعبوية والاعلام. فعندما ينتهكه طرف ستنتهكه الاطراف الاخرى. فمرتكزات الحرب الدائرة نجدها في طبيعة النظام الدولي الذي ياسرنا ويحكمنا شئنا ام ابينا. وعلينا ان نقرر، موقفنا من القطبية الاحادية، ام الثنائية (ثلاثية،الخ)، ام الجماعية.

٧- اننا يقينا مع نظام جماعي، يمنح الشعوب والبلدان حقوقاً متساوية وندية عملياً وليس ورقياً. وهذا مطلب معقد لن يتحقق غداً. بالمقابل برهنت القطبية الاحادية تعارضها ومصالح الشعوب. ففي مرحلة التحرر الوطني ساعدتنا القطبية الثنائية (لسنا من دعاتها) لهذا المعسكر ضد المعسكر الاخر لنيل بعض حقوقنا وحماية بعض مصالحنا. فالاحادي يزداد عنصرية وهيمنة ويكيل بمكيالين. فيفرض قسراً سياساته وقيمه وانماط عيشه. فالسماحات والتبريرات والشرعيات لمن يناصره، مهما انتهك من حريات وحقوق. والشيطنة والعقوبات والحصار والحروب للاخرين. دون اي اعتراف له حتى بابسط الحقوق والمنجزات والايجابيات. «فلسطين» واحتلالها والاعتداء اليومي على اهلها وحقوقهم المشروعة، وفق القرارات الاممية مثال صارخ، وهناك مئات الامثلة.

٨- رفض التدخل الروسي في اوكرانيا يجب ان يقابله رفض تدخل «الناتو» لفرض تمدده. ومن يبني

على صوابية الموقف الغربي، عليه الاقرار بصوابية موقف روسيا ايضاً. ومن يُبطل المنطق الروسي عليه ان يبطل الموقف الغربي ايضاً.

أوكرانيا.. كندي روسيا، وخروتشيف أمريكا!!

تعقيدات وتاريخ طويل ومتشابك من الحقائق. وهذه أهمها:

١- اوكرانياً-اوكرانياً:

يستبطن تاريخ الدول الاوكرانية السلافية الارتدوكسية عبر التاريخ، متلازماً وتاريخ الشعوب السلافية والروسية والتركية والتتارية والمغولية والبولندية واللوتانية والقوقازية، بكل بصماتها السكانية والدينية والالسنية والسياسية.

فمحركات الأزمة تستثمر الهوية الأوكرانية واستقلال الدولة ووحدة اراضيها وطبيعة تخادمها غرباً او شرقاً، والنزعات الداخلية المستقلة لهويات الأجزاء الشرقية والقرم. وهو ما تفجر بـ«الثورة البرتقالية» وموقف مختلف الاطراف الداخلية والخارجية منها.

٢- اوكرانياً-روسياً:

علاقات متميزة ليس كاحدى الجمهوريات السوفياتية (الرئيس بريجنييف كان اوكرانياً) فقط، بل ايضاً كجزء من الامبراطوريات القيصرية. وبانهيار جدار برلين واستقلال اوكرانيا، اعلنت «روسيا» و«بيلوروسيا» و«اوكرانيا» حل الاتحاد السوفياتي وتشكيل «اتحاد الدول المستقلة».

> **ستعتبر روسيا في الاقل خاسرة في حالة واحدة، ورابحة في حالتين**

٣- اوكرانياً-اوروبياً:

علاقات متميزة مع الشعوب السلافية والجرمانية الاوربية في بولندا والنمسا وهنغاريا وبلغاريا ولوتانيا وغيرها. كجزء من امبراطوريات وممالك قامت خلال التاريخ.

٤- روسياً-غربياً (الناتو):

الصراع الاساس، واوكرانيا صاعقه المتفجر. فالغرب رأى الانهيار السوفياتي انتصاراً تاريخياً وعالمياً له ولقيمه وزعامته. فلخص كتاب «نهاية التاريخ والانسان الاخير» (١٩٩٢) لـ«فوكوياما» انتصار الليبرالية النهائي. فشهدنا تصاعد «اليمين المحافظ»، والقطبية الاحادية، وتمدد «الناتو». فازداد من (١٢) دولة عند تأسيسه (١٩٤٩) الى (٣٠) دولة حالياً، اضافة لـ(٣٥) دولة أخرى، مرتبطة ببرامج خاصة، كالعراق مثلاً. رغم انهيار حلف «وارشو» (تأسس١٩٤٥) وتفككه بتفكك الاتحاد السوفياتي.

روسيا اضعف اقتصادياً من الغرب، لكن مساحتها أربعة أضعاف مساحة اوروبا، ولديها رؤوس نووية اكثر من اوروبا وامريكا مجتمعة، وحققت -خلال العقود الثلاثة الماضية- تقدماً في مواردها وقواها داخلياً وخارجياً. وكذلك فعلت بلدان أخرى كالصين والهند وايران وغيرها. مقابل أزمات متكررة -داخلية وخارجية- في امريكا والغرب. فانفجر الصاعق ولم تجدِ دعوات العودة لاتفاق مينسك (٢٠١٤-٢٠١٥) بين منظمة الامن الاوروبية وروسيا واوكرانيا، والذي أوقف الحرب في منطقة «دونباس». فروسيا تطالب بـ«ضمانات امنية»، تجاهلتها امريكا والناتو.

واوكرانيا تطالب بالانضمام لـ«الناتو»، الذي حدد روسيا عدواً اولاً له، ونظامه يعتبر الاعتداء على عضو اعتداء على بقية الأعضاء. فبعد ضم روسيا لـ«القرم» وتحييد «جورجيا» وتمكين «بيلاروسيا»، قامت بدعم الحركة الانفصالية في «الدونباس» والاعتراف بجمهوريتي «دونيتسك» و«لوهانسك». فاحترقت أوراق التهدئة التي شجعتها المانيا وفرنسا وايطاليا مثلاً، ودخلنا مسار اللاعودة.

فإما التصعيد او تنازلات تاريخية، في ظل نظام دولي منقسم ومتراجع، ومزدوج المعايير في مفاهيم غزو البلدان والعقوبات واستقلال الدول.

السناتور «ساندرز» (المرشح الديمقراطي المنافس للرئيس بايدن) يقول للكونغرس مؤخراً: «من النفاق للولايات المتحدة الاصرار أننا كأمة لا نقبل مبدأ «محيط التأثير». في المئتي عام الأخيرة، عملت بلادنا وفق عقيدة «مونرو»، فازاحت حكام عشر دول في الاقل. عبر الامريكيتين اللاتينية والوسطى ودول الكاريبي.

أهناك من يعتقد ان الولايات المتحدة لن تقول شيئاً اذا ارادت المكسيك او كوبا او اي دولة في امريكا الوسطى او اللاتينية تشكيل تحالف مع دولة خصم للولايات المتحدة.. هل تعتقدون ان اعضاء الكونغرس سيقولون.. حسناً، المكسيك دولة مستقلة ولهم الحق في القيام بما يشاؤون.. حقيقة دخول الولايات المتحدة واوكرانيا في علاقة أمنية اعمق قد تؤدي الى تكاليف جدية لكلا البلدين.»

تراجع خروتشوف امام كندي يومها، فهل يتراجع بايدن امام بوتين ؟

ستُعتبر روسيا في الاقل خاسرة في حالة واحدة، ورابحة في حالتين.

١- خاسرة :

إن غرقت في اوكرانيا وفقدت المبادرة، وانضمت دول أخرى لـ«الناتو»، فتخسر الثقة التي بنتها لدى حلفائها، بعد سلسلة نجاحات لسياساتها الداخلية وفي الشرق الاوسط واوروواسيا، وليبدأ اقتصادها بالتراجع بعد ان شهد تحسناً كبيراً مؤخراً، وتزداد موجة الاحتجاجات عالمياً وداخل روسيا نفسها.

٢- رابحة:

اولاً بتحييد اوكرانيا، ومعالجة اثار احداث (٢٠١٤) وحكومتها اليمينية المعادية. وان تعيد لمريديها والناطقين بالروسية مواقع قوة لبناء «شرعية» جديدة.

وفي الاقل -ثانياً- بمسك المناطق شرق نهر «الدنييبر» المطل على «كييف»، ويقسم اوكرانيا لنصفين. والسيطرة على السواحل الاوكرانية للبحر الأسود خصوصاً. فتتعزز مواقع روسيا في القرم و«محيط التأثير»، وتزداد قوتها الاقليمية والعالمية.

مقاربة:

ازدادت التلويحات النووية مؤخراً. قطع خروتشوف (١٩٦٢) المحيطات ليجعل كوبا جبهة امامية ضد امريكا. يقطع بايدن (٢٠٢٢) المحيطات ليجعل اوكرانيا جبهة امامية ضد روسيا. تراجع خروتشوف امام كندي يومها، فهل يتراجع بايدن امام بوتين اليوم؟

د. منار الشوربجي

أزمة أوكرانيا والشرق الأوسط

أما وقد انهار النظام الدولي الذي عرفه العالم منذ نهاية الحرب الباردة، صارت الأزمة الأوكرانية إيذانًا بالمزيد من تراجع الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية.

فلاشك أن قضية أوكرانيا قد كشفت عن أن هيكل النظام الدولي الذي بنته الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية بما يخدم مصالحها هي وحلفائها الغربيين يلفظ أنفاسه الأخيرة. فالتباين في المواقف داخـل ذلك التحالف كان شديد الوضوح في الأزمة بما صار معه من المستحيل على الولايات المتحدة أن تفرض إملاءاتها على الأطراف الدولية الكبرى. فألمانيا كانت آخر الملتحقين بالموقف الغربي في قضية أوكرانيا، وظلت فرنسا حتى اللحظات الأخيرة تسعى للتوصل لحل عبر المفاوضات.

غير أن رفض الولايات المتحدة وحلف الأطلنطي تقديم الضمانات الأمنية التي طلبتها روسيا دفع بالأزمة للهاوية. فقد طالبت روسيا بضمان عدم ضم أوكرانيا لحلف الأطلنطي وبالحد من نشر قوات الحلف في الشرق الأوروبي، والذي يمثل في الواقع تنفيذًا لما تعهد به بوش الأب لجورباتشوف عشية انهيار الاتحاد السوفيتي.

وقد عزز الغموض الصيني المقصود من أزمة أوكرانيا من موقف روسيا. فوزير الخارجية الصيني عشية بدء الأزمة قال إنه «يتحتم احترام الاعتبارات الأمنية المشروعة للدول». لكن الصين، التي أعلنت

> التراجع في الشرق الأوسط لا يعني انسحابا أمريكيا منه بالمطلق

مع روسيا في بيان مشترك قبل أسابيع عن «شراكة بلا حدود»، تحتفظ بعلاقات متميزة مع أوكرانيا. ومن هنا سعت الصين لاتخاذ موقف يحتفظ بتوازن حساس اتضح في تصريحات ممثل الصين لدى الأمم المتحدة، الذي قال إن بلاده «سوف تستمر في دعم المحادثات والسلام بطريقتها الخاصة»!

والتحدي الروسي – الصيني المزدوج صار يشكل ضغطًا على السياسة الخارجية الأمريكية. فالولايات المتحدة كانت تستعد لتركيز كل إمكاناتها شرقًا نحو الصين في إطار الاستراتيجية التي أطلق عليها «المحور الآسيوي».

.. وهو السبب الرئيسي في سعي الولايات المتحدة للتراجع في الشرق الأوسط حتى تكثف من وجودها في آسيا.

فالدوائر المهيمنة على صنع السياسة الخارجية الأمريكية صارت تعتبر الصين هي «التهديد الأول» لأمريكا اليوم.

لكن الوضع في أوكرانيا صار يفرض على أمريكا ليس فقط التوجه نحو آسيا وإنما تركيز جزء من مواردها وانتباهها نحو أوروبا.

فالواضح أن استراتيجية تطويق روسيا عبر مد قوات حلف الأطلنطي بقوة إلى أوروبا الشرقية، المجال الحيوي لروسيا، هي أهم أسباب الأزمة الأوكرانية الحالية. فروسيا اعتبرت ذلك الامتداد تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي بسبب نشر نظم صاروخية من حولها، الأمر الذي جعل انضمام أوكرانيا، المتاخمة لها، للحلف تهديدًا وجوديًا لها.

وانفجار الأزمة صار يعني أن على أمريكا أن تكرس من تحالفاتها ووجودها العسكري في أوروبا، وإعادة الحسابات وترتيب الأولويات بما قد يعني المزيد من التراجع في الشرق الأوسط للحد الأدنى.

والتراجع في الشرق الأوسط لا يعني انسحابًا أمريكيًا منه بالمطلق، وإنما يعني العمل، بقدر الإمكان، عبر وكيل إقليمي، إسرائيل هي المرشح الأول للعب دوره، خصوصًا بعد اتفاقات السلام التي عقدتها مع عدد من الدول العربية مؤخرًا.

*المصري اليوم

الباحث :محسن الكومي :

اوكرانيا واعادة التوازن الروسي

*المركز الديمقراطي العربي

لم تكن أزمة أوكرانيا فريدة من نوعها في النزاعات الدولية ولن تكون الأخيرة فما دامت مطامع الدول الكبرى تتنامى ، فستظهر أوكرانيا جديدة في مناطق أخرى ، وعلى أثر ذلك ربما تضيع معها حدود، وتندمج دول وتتلاشى أمم ،وتضيع اقتصاديات ،والمتأمل للموقف الأن على الأرض في أوكرانيا ليدرك أن هناك مخالب قوية لبعض الدول تبسطها في مخيلتها ، فتخفيها عن أعين المجتمع الدولي وتتظاهر بالحياد ، ولما يحاول أحد اللاعبين الدوليين الاقتراب من محط أنظار تلك المخالب تظهر الدول القوية بحدة تلك المخالب ، متخلية عن الحياد الذي رسمته لسنوات طوال وهذا ما نلحظه في الموقف الروسي فالعين على أوكرانيا والدول المتفككة منها سابقا ، ولما حاولت الأخيرة التقارب مع حلف النيتو والاتحاد الأوروبي ظهرت النوايا الروسية الحقيقية طامعة في تأمين حدودها ولو على حساب الانسانية ، وحتى يمكننا شرح تلك المخالب ومخيلات الدول بعيدا عن أزمة أوكرانيا تحديدا ، فما هي طرق واساليب روسيا في إعادة التوازن الدولي وإعادة التموضع ؟ وهذا ما سيتم بيانه .

لعبة الاقطاب السياسية:

تشكل النظام الدولي السياسي قبل الحرب العالمية الأولى معلنا عن مظهر من مظاهر هذه الحقبة الزمنية ليشهد تعدد القوى والأقطاب المؤثرة في العالم ، ومع قرب انتهاء الحرب العالمية الثانية والذي خسرت فيها

اوكرانيا حوالي من ٥ الى ٨ مليون مدني إضافة إلى ١/٤ مليون جندي مقاتل أوكراني تحت مظلة الأمبراطورية السوفيتية كونها أحد مكوناته الأساسية وبانتهاء هذه الحرب تحول العالم من متعدد الأقطاب إلى ثنائي القطبية وببدء الحرب الباردة اتجهت بوصلة الدول إلى قطبي القوى في العالم الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أول والاتحاد السوفيتي كقطب ثاني، ليستمر الحال على هذا دون أن تتوقف البوصلة إلا على هذين القطبين حتى أتى العام ١٩٩١ ليسقط الاتحاد السوفيتي من حسابات البوصلة السياسية نتيجة لتفككه السريع ، والتي كانت أوكرانيا إحدى نتائج هذا التفكك حيث بادر البرلماني الأوكراني في عام ١٩٩٠ وأعلن استقلال الدولة ، ليستقر مؤشر القوى معلنا تحول العالم من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية مشيرا فقط إلى "الولايات المتحدة الأمريكية"

لم تستمر حالة التفكك التي مُنِي الاتحاد السوفيتي طويلا ليأتى عام ١٩٩٩معلنا عن ظهور بوتين كرئيس وزراء ثم عام ٢٠٠٠ ليشهد بدء بوتين رئيسا لروسيا الاتحادية ، راسما في مخيلته حلما كبيرا وهو إعادة التوازن واسترجاع ما تم فقده سابقا من دول متفككة عن الولاية الروسية الكبيرة ، وتعتبر روسيا من الدول القلائل التي استطاعت في فترة وجيزة اعادة توازنها الدولي بعد التفكك ، وقد ساعدها في ذلك عدة عوامل :

- عامل الإرث الجغرافي الشاسع إذ ورثت روسيا الإتحادية ٨٥٪ من اراضي الاتحاد السوفيتي وقد قدرت المساحة بما يزيد عن ١٧ مليون كم٢ وتعتبر أكبر دول العالم مساحة
- التقسيم الاداري الواسع والذي يتكون من ٢١ جمهورية و ٦ أقاليم و ٤٩ مقاطعة .
- عامل القيادة القوية حيث شكل بوتين في ذلك دورا هاما يصعب تغافله من حيث الاهتمام بالاقتصاد والتسليح والعمل على رسم استراتيجيات إعادة التوزيع السكاني على كافة مناطق الدولة إذ يقدر عدد السكان بحوالي ١٤٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ وهو عدد قليل نسبة إلى مساحة الدولة الهائلة .

إعادة التوازن الروسي :

لم تكن روسيا لتنهض مرة أخرى إلا بعد تفاهمات سياسية وتناغم دولي محدثة توازنا لها بالمنطقة ولهذا وفي هذا السياق يبرز جانبان :

-الطرق التي اتخذتها روسيا لإعادة التوازن

-مسارح إعادة التوازن

أولا : الطرق التي اتخذتها روسيا لإعادة التوازن :

لم تكن المواقف الندية والخشنة في التعامل الروسي الأمريكي مسارا روسيا لإعادة التموضع وإنما تدرجت روسيا في رسم خطة توازنها بالعالم ، فلم تبدأ روسيا في طريقها الذي رسمه بوتين من أول يوم له بالحكم بالمواقف والتنافسية للغريم الأوحد بل اتخذت روسيا مسارات عدة حتى تصل إلى ما ترنو إليه في إعادة التموضع ورسم خطة توازن بالمنطقة وقد بأت تتماشى مع الوضع العالمي شيئا فشيئا ورسمت لذلك عدة خطوات ومنها :

**مسايرة الغريم الأوحد " الولايات المتحدة الامريكية" في بعض الملفات :

لم يكن الالتقاء والمسايرة بين الغريمين إلا تحقيقا للمصالح فالتقت نظرة الفريقين حول بعض الملفات ، مثل ملف الارهاب والذي اصبح نغمة يتغنى بها كلاهما للانقضاض على الشرق الأوسط " رغم انكارنا التام" لأي عمل إجرامي لهجمات ضد الانسانية أيا كان جنس فاعلها أو معتقد ضحاياها ، ولقد سعى الغريمان تحقيق مصالحه بالشرق الأوسط من خلال التعاضد الظاهري حيال هذه النغمة المستحدثة مثلا روسيا سعت لإنهاء مشكلة مقربتها والتي أودت بقواها واقتصادها لفترات طويلة متمثلة في الشيشان وافغانستان مثلا .

**فتح مسارات عمل وتحالفات دولية :

قائمة على المكاسب المشتركة فوجدت ضالتها في الصين والهند حيث رغبة الأولى في التمدد العالمي في مجال الاقتصاد ومحاولة تقديم بديل اقتصادي قوي يمتاز بالانتشار مع رخص التكلفة لتظهر متفوقة على الولايات المتحدة الأمريكية في مثل هذه الاقتصاديات ، فالعملاق الصيني يتحسس طريقه للدخول السياسي والعسكري والأمني إلى الشرق الأوسط، بعدما عزز حضوره الاقتصادي على مدار العقود السابقة بالمبادلات التجارية مع دول المنطقة كلها بدون استثناء. ، وأما الثاني " الهند" فهي ساعية لإعادة قوتها التي فقدتها فبدأت في المجال التقني والتكنولوجي كسلاح قوي تحتاجها لإعادة بروزها بالمنطقة وتمركزها حول شبه القارة الهندية .

اظهار القوة :

تعمدت روسيا إلى اظهار قوتها في ملفات عدة وخاصة عند تنامي شعورها بالخطر، فالوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في مناطق قريبة من روسيا، مثل الشرق الأوسط وآسيا ومنطقة القوقاز، أدى ذلك لضرورة تغيير السياسات الروسية أيضاً، وإعادة هيكلة العلاقات مع الدول التي ترتبط معها بروابط تاريخية.كي تستطيع من خلالها إعادة تموضعها وتوازنها العالمي فلم تسلم منطقة الشرق الأوسط من تدخلاتها السافرة والتي كان بغيتها هي سرعة كسب الأرض ولو على حساب الانسانية فما كان من منطقة يسهل عليها العمل على أرضها من منطقة الشرق الأوسط ، وتتركز اسباب الاتجاه نحو الشرق الأوسط فيما يلي :

* *البعد الجيوسياسي وتداخلات المنطقة جغرافيا حيث التواجد الأمريكي المتنامي في المنطقة بما يهدد مصالح وحدود روسيا المترامية الاطراف.

* *الحرص الاقتصادي التام فأهداف روسيا الاقتصادية من الشرق الأوسط تتركز في الرغبة التامة في ضمان عدم العبث بمبيعاتها من النفط والغاز الطبيعي في أوروبا .

*سهولة إظهار القوة في هذه المنطقة وخاصة فيما بعد العام ٢٠١١ وتقلبات الأوضاع بالشرق الأوسط .

ولقد لجأت روسيا إلى نموذجين من التدخل بمنطقة الشرق الأوسط

التدخل التام وهي أن تبرز بالدعم والمشاركة عسكريا بوجه مكشوف ولم يتم ذلك إلا في المناطق التي تعتقد أنها من مكاسبها في جولات سابقة ومن أمثلة ذلك " شبه جزيرة القرم ، أوكرانيا ، سوريا ، الدول المتفككة من

الاتحاد السوفيتي "

التدخل الحذر وهي أن تلع ب دورا مساندا لأحد الأطراف في مكان معين يتسم هذا المكان بقربه من المصالح والنفوذ الأمريكي فيكون التدخل على حذر ولا يعدو سوى علاقات اقتصادية وصفات سلاح ، وتلاعب بالبنية الأساسية للحكم في تلك الدول .

ثانيا مسارح إعادة التوازن :

الازمة السورية :

حيث تعد سوريا أول مسرح لإعادة التوازن الروسي ،حيث استطاعت روسيا أن تنفذ على أرضها عملياتها لتظهر للعالم بمظهر القوة من جديد معلنة عن تمسكها بالدعم التام للنظام السوري لتكمل قواعدها وتبسط نفوذها والتي بدأت سابقا بتأجير قاعدة طرطوس البحرية من النظام السوري في فترة سبعينيات القرن الماضي ، حيث تعتبر "طرطوس" أخر ما تبقى لها بالشرق الأوسط من قواعد عسكرية . وأما على الجانب الاقتصادي فتعتبر العلاقات الاقتصادية الروسية من أنجح العلاقات التي كونتها روسيا بالمنطقة ، فتاريخيا يأتي مشروع سد الفرات الذي حصلت سوريا بموجبه على قرض بمبلغ ١٢٠مليون روبل عام ١٩٦٦م، وما تبعه من مشاريع لبناء مصانع مختلفة كمصنع لإنتاج الأنابيب من الحديد والصلب، ومصنع لإنتاج قضبان وصفائح الألومنيوم، ومصانع السكر والنسيج والإطارات وغيرها، وتبعا لاتفاقيات التعاون الاقتصادي المشترك والموقعة في العام ٧٢ والت أظهرت التعهد الروسي بتتقديم قرض قدره ٢٥مليون روبل، لتمويل مشاريع النفط،والامداد بالقطع الروسية ، ومن خلال ما تقدم يتضح لماذا كانت سوريا أول وأسهل مسرحا تلعب عليه روسيا لإعادة إظهار القوة بالمنطقة ؟

صفقات السلاح :

يعتبر السلاح ليس موردا اقتصاديا للدول المصدرة له وفقط بل يعد من علامات إعادة التموضع والتوازن بالمناطق وسرا من أسرار قوة وأركان الدول ولذا كان مسرح السلاح العالمي من علامات بروز روسيا دوليا . ففي التصنيف الدولي لمصدري السلاح بالعالم تعتبر روسيا من ثاني أكبر الدول تصديرا للسلاح ، وتعتبر شركة "روس أوربون اكسبورت " هي الشركة الروسية الوحيدة والتي تحتكر صفقات السلاح ويوقع بوتين بنفسه نيابة عنها في تلك الصفقات .

العقود الاقتصادية :

النفط والغاز باعتبارهما من أقوى دعائم الاقتصاد لأي دولة منتجة مما مكن روسيا باعتبارها محركا رئيسا في سوق النفط العالمي من إعادة التوازن بالعالم ورسم خطة تموضع جديدة ومن خلاله استطاعت أن ترسم لها شكلا مغايرا عن ولايات السوفيت المتفككة كما ينظر إليها البعض إبان تفكك الاتحاد السوفيتي في ١٩٩١ وباعتبارها مراقب في منظمة الأوبك فقد حاولت أن ترسم لنفسها هيبة وحلة جديدة في وقت قصير .

خسائر ومكاسب:

في ظل الخسائر الاقتصادية التي تنتظر الروس ، ومدى تنامي نظام العقوبات الدولية على كافة الأصعدة ومع تواصل الدعم المالي والتقني الظاهر من دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، والذي لا يعدو إلا دعما دون الانجرار في تحركات لقوات عسكرية نحو حرب كما يتصورها بعض المحللين ، تتركز عدة توقعات في الوضع الروسي الاوكراني ومنها :

**لن ينتهي الأمر إلى حرب نووية كما يتصور البعض فروسيا تدخل بحذر بالغ ولها داخل أوكرانيا بعض المناطق الموالية لها وهذا من شأنه أن يحدث استقرار في الداخل الأوكراني مهما تمادى التدخل الروسي هناك .

لن تكون هناك حربا عالمية ثالثة كما تصورها البعض فكل له حد في الدعم أو الإمداد وقد بدا ذلك من خلال نقاشات وحوارات وتعليقات الساسة في العالم الغربي ، فمن وعد بالوقفة القوية ضد روسيا حول وعوده إلى مؤتمرات ودعم محدود ، وهذا نلحظه في التسلسل الزمني لمحاولات ضم أوكرانيا للاتحاد الأوروبي أو حلف النيتو .

**استمرار ضعف الموقف الأمريكي والأوروبي حيال الأزمة عكس ما كان متوقعا من التدخل السريع وبسط قواتهما في منطقة أوكرانيا ومحاولة زعزعة الأمن الروسي وهذا لم يحدث حتى الأن .وقد ظهر بايدن وفريقه بصورة ضعيفة في تعامله مع الأزمة .

**في تصوري الشخصي أن هذه الأزمة أعادت رسم صورة جديدة لترامب وحزبه في الداخل الأمريكي وذلك من خلال تدخله بالخطابات من بين فينة وأخرى ليظهر مكانته في أنه كان كفيلا بروسيا معتبرا أن الموقف الروسي كان يمكن تخطيه لو أنه كان هناك عبقرية في التعامل مع بوتين تتماشى مع عبقرية الأخير" حسب وصفه" ، ولذلك فقد تكون هذه الأزمة ليست إعادة توازن لروسيا فقط بل إعادة تموضع وتوازن لترامب شخصيا في الداخل الأمريكي .

**ربما تكون الأزمة باعثا على إظهار المطامع الهندية والصينية حول العالم فمثلا الهند تسعى لاستكمال مسيرتها في بسط النفوذ من جديد بالقارة الهندية وعلى الصعيد الآخر نجد دوافع للصين في احتلال تايوان وبسط نفوذها هناك ، وذلك تتمة الفصل الروسي الأوكراني ونتائج هذا المسلسل لو استمر بهذا النسق الدرامي .

أين إعادة التوازن العربي ؟؟

وفي ظل هذه التجاذبات الدولية وما يمر به العالم حاليا ينبغي للعالم العربي أن يجتمع ليعلن عن نفسه كمؤثر في الموقف الدولي وخاصة أنه يمتلك المزيد من قوى التأثير ،وله بصمات واضحة في الخارطة السياسية والاقتصادية إن أراد ، فما شاهده العالم من تمييز عنصري في اللجوء و الهجرة نحو أوروبا جراء هذه الحرب وظهور علامات التفضيل للجنس والعرق والدين ولون البشرة والعين ، ليلقي بالتبعة على العالم العربي أن يظل مؤثرا وأن يستجمع قوته ويظهر قوى تأثيره بصفة جماعية لا بصورة فردية .

ديفيد كايزر :

نقطة تحول.. حرب أوكرانيا وشكل النظام العالمي

*ريسبونسبل ستيتكرافت

من الواضح الآن أن الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» يريد تحويل اوكرانيا بأكملها إلى رهينة أخرى مثل بيلاروسيا، وربما ضمها رسميًا إلى روسيا في غضون بضع سنوات.

ويبقى ما يستطيع «بوتين» تحقيقه عسكريا سؤالا مفتوحا، وبالرغم أن كييف تقع بالقرب من الحدود وهو ما سهل على القوات الروسية الوصول إليها في اليوم الثاني من القتال، لكن أوكرانيا بلد كبير ومكتظ بالسكان، وقد اكتشفت الولايات المتحدة مدى صعوبة إخضاع هذه الدولة.

وبغض النظر عن النتيجة العسكرية والسياسية للغزو، فإن هذا الحدث سيمثل نقطة تحول للنظام الدولي وسيفتح الفصل التالي في القصة التي بدأت مع انهيار الشيوعية في ١٩٨٩.

ونتجاهل اليوم حقيقة أن كلا من عصبة الأمم والأمـم المتحدة لم يكن الهدف منهما تنظيم الحروب بين الأعداء، ولكن لإيجاد بدائل للحرب. وكان التفاوض والتحكيم والمصالحة البدائل المفضلة في عصر العصبة، لكنها فشلت عندما رفض اليابانيون قبول توصيات العصبة بشأن منشوريا، وعندما تحدى «موسوليني» العصبة وهدد بفرض عقوبات اقتصادية بعد مهاجمة إثيوبيا.

وكان الرئيس الأمريكي «هاري ترومان» يأمل في أن تقوم الأمم المتحدة بتسوية النزاعات سلميًا بعد عام ١٩٤٥، لكن كان علينا أن ندرك بعد بضع سنوات أن الخلافات بين القوى العظمى تجعل ذلك مستحيلاً.

> إذا استولى بوتين على أوكرانيا فسنضطر إلى مواجهة عالم جديد من منافسة القوى العظمى

وفي عام ١٩٥٠، سمح مجلس الأمـن الدولي بالفعل بالحرب تحت قيادة أمريكية لوقف العدوان الكوري الشمالي، فقد كان المندوب السوفيتي يقاطع جلسات المجلس عندما اندلعت الحرب. وأقنع هذا الهجوم الولايات المتحدة بأنها تواجه اتحادًا سوفييتيًا توسعيًا عدائيًا بشكل لا يمكن إصلاحه، وأنه يتعين عليها الاعتماد على التحالفات والقوة العسكرية لإيقافه.

وكان «جورج بوش» الأب هو الرئيس في عام ١٩٩٠ عندما غزا «صدام حسين» الكويت بينما كانت الإمبراطورية السوفيتية تنهار.

ونجح «بوش» في دفع مجلس الأمن بأكمله (بما في ذلك الاتحاد السوفياتي والصين) إلى دعم الحرب لإخراج «صدام» من الكويت.

ومع ذلك، فإن كلاً من المحافظين الجدد في حزبه وقادة السياسة الخارجية في إدارة «كلينتون» لم يأخذوا هذا كدليل على أن نموذج الأمم المتحدة الأصلي يمكن أن ينجح، بل بالأحرى أن الولايات المتحدة يمكن أن تستخدم قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية لضمان أي نتيجة تريدها في أي مكان في العالم.

كان هذا هو موضوع كتاب الأمين العام للأمم المتحدة «بطرس بطرس غالي» في عام ١٩٩٩. وفي نفس العام، استخدمت الولايات المتحدة، غير القادرة على تأمين الدعم الروسي أو الصيني في مجلس الأمن هذه المرة، الناتو لخوض حرب ضد يوغوسلافيا في كوسوفو. وبعد ٤ سنوات، ذهبنا إلى العراق بدون أي دعم تقريبًا من الأمم المتحدة على الإطلاق.

وفي هذا الوقت، كانت إدارة «جورج بوش» الابن تؤكد على حقها في مهاجمة أي دولة تطور أسلحة تهدد الأمن القومي الأمريكي. وبالرغم أن «باراك أوباما» عارض حرب العراق، فقد دعم تغيير النظام في كل من ليبيا وسوريا دون تفويض من الأمم المتحدة، وكانت النتائج تتراوح من مختلطة إلى كارثية.

لقد رفض «فلاديمير بوتين» النظام «أحادي القطب» منذ البداية، وتجلى ذلك في مواقفه في جورجيا وشبه جزيرة القرم، والآن كل أوكرانيا. وقد استخدم «بوتين» القوة من جانب واحد لفرض أمر واقع. وحاليا، لا تواجه الولايات المتحدة والناتو غزو أوكرانيا عسكريًا، لكنهما يريدان إجبار روسيا على الانسحاب تحت وطأة العقوبات الاقتصادية الصارمة.

في الواقع، إنهم يراهنون على أن عصر العولمة خلق سيطرة على المؤسسات الاقتصادية والمالية

> يراهنون على أن عصر العولمة خلق سيطرة على المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية

الدولية يستحيل معها أن تتحدى دولة إرادتهم، خاصة إذا اقترن ذلك بمقاومة أوكرانية حازمة.

وإذا نجح هذا التكتيك، فسوف يبرر اعتقاد الولايات المتحدة أنه يمكنها فرض إرادتها في جميع أنحاء العالم بهذه الوسائل. وإذا لم يحدث ذلك، فسنواجه قوتين متنافستين كبيرتين -روسيا والصين- اللتان ترفضان صراحة العديد من مبادئنا وقيادتنا واللذين قد يستخدمون القوة العسكرية في أي وقت لتحقيق أهدافهم. وإذا فرض «بوتين» سيطرته على أوكرانيا، فستكون دول البلطيق الهدف المنطقي التالي، بينما سيصبح التهديد الصيني لتايوان أكثر حدة.

ما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة، إذا فشلت القوة الاقتصادية، سيعتمد على الحقائق العسكرية. ولا يمكن احتلال دول البلطيق بسهولة من قبل الروس لأنها صغيرة بما يكفي لجعل دفاع الناتو عنها ممكنا. من ناحية أخرى، أصبحت تايوان الآن معرضة بشدة لهجوم صيني وقد تتكبد الولايات المتحدة خسائر بحرية كارثية في محاولة إيقافه.

وفي الوقت نفسه، فإن احتمال نشوب صراع جديد بين القوى العظمى سيحمل معه احتمال حدوث استخدام متبادل للسلاح النووي.

تدعي الولايات المتحدة أنها تمثل الجبهة المدافعة عن مبادئ القانون الدولي واحترام الحدود واحترام حق الشعوب في اختيار حكومتها. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة نفسها انتهكت تلك المبادئ لأسباب مختلفة عدة مرات.

وبالطبع، سيكون العالم الذي حلم به رؤساء مثل «ويلسون وودرو» و«فرانكلين روزفلت»، والذي قبلت فيه جميع الدول هذه المبادئ، عالمًا أفضل. ومع ذلك، ليس من الواضح أنه في عالم يضم ثلاث قوى عسكرية عظمى، يمكن لإحدى تلك القوى إجبار الآخرين على اتباعها.

هذه هي القضية التي على المحك الآن بسبب هذه الأزمة، وإذا استولى «بوتين» على أوكرانيا فسنضطر إلى مواجهة عالم جديد من منافسة القوى العظمى والتهديدات المستمرة بالحرب.

د. محمد فايز فرحات

ما بعد الأزمة الأوكرانية

*مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

منذ انتهاء الحرب الباردة لم يشهد النظام العالمى أزمة بعمق وحدة الأزمة الأوكرانية الراهنة. النظام العالمى شهد تحولات استراتيجية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، لكنها جرت على مدى زمنى واسع، وبشكل تدريجى، فى إطار عملية تحول تراكمية. لقد ظل السؤال حول ماهية النظام العالمى الذى ستكشف عنه هذه التحولات سؤالا رئيسا بالنسبة لباحثى العلاقات الدولية، لكن لم تكن هناك إجابة محددة، بسبب حالة الغموض حول موقع روسيا داخل هذا النظام. العديد من الدراسات استندت إلى أن مسار العلاقات الأمريكية- الصينية هو المحدد الرئيس لمستقبل النظام العالمى، باعتبار أن الصين هى القوة الصاعدة غير الراضية عن وضعها داخل النظام العالمى، أو القوة المُرَاجِعة revisionist داخل النظام (وذلك رغم وجود خطاب صينى رسمى رافض لهذه التوصيفات). واُستُدْعِيت فى هذا السياق مقولات العديد من نظريات العلاقات الدولية ذات الصلة. الخلاف الرئيسى بين معظم الكتابات التى برزت فى هذا الشأن لم يكن حول مدى حتمية تحول الصين إلى قوة عظمى بنهاية هذه التحولات، لكن حول توقيت الإعلان عن هذا التحول، وما إذا كان ذلك سيتم من خلال تحولات سلمية أم عبر مواجهة عسكرية حتمية بين الجانبين؟

الكثير من الكتابات ركزت على سيناريو تشكل تكتل

> يمكن الإشارة إلى تبلور تيار دولى مهم، على خلفية الأزمة، يحاول الوقوف فى منطقة وسط

صينى - روسى، خاصة بعد قمة شى جين بينج- بوتين فى الرابع من شهر فبراير الماضى على هامش افتتاح دورة أوليمبياد الألعاب الشتوية (بكين، ٤-٢٠ فبراير ٢٠٢٢)، والتى صدر عنها بيان مهم تحدث عن شراكة استراتيجية بلا حدود بين الجانبين، ووجه انتقادات شديدة للولايات المتحدة. لكن خبرة الأزمة الأوكرانية الراهنة قد تمثل تحديا للعديد من هذه الاستنتاجات.

الأزمة الأوكرانية تمثل حالة دراسية مهمة لفهم بعض أوجه الغموض القائم بشأن مستقبل النظام العالمى، كما ستلعب دورا كبيرا فى عكس مسار بعض الظواهر المهمة التى تكرست خلال العقود الأخيرة.

من ناحية، كشفت الأزمة عن حدود استعداد الصين للتكتل مع روسيا فى مواجهة الناتو والولايات المتحدة، وأن وجود مصالح/ خطاب صيني- روسى مشترك ضدهما لا يعنى استعداد الصين لتصنيف نفسها ضمن معسكر صيني- روسي. ربما يعود ذلك إلى قراءة صينية بأن الوقت مازال مبكرا على هذه المرحلة داخل النظام العالمى، أو إلى توظيف صينى ذكى للأزمة لتأكيد أنها ليست قوة مُرَاجِعة. لكن الأزمة قد تؤسس فى جميع الحالات لعدد من الاستنتاجات الأمريكية- الأوروبية. من بين هذه الاستنتاجات المحتملة أن روسيا، وليست الصين، هى مصدر التهديد داخل النظام العالمى، وأنه يجب عدم التعامل مع روسيا والصين باعتبارهما معسكرا واحدا رغم كل مظاهر التنسيق أو الشراكة الاستراتيجية القائمة بينهما، بل إنه يمكن بناء توافقات مع الصين داخل النظام العالمى. فى السياق نفسه، كشفت الأزمة عن وجود ما يشبه التوافق العالمى ضد السلوك الروسى، ليس فقط فى مواجهة أوكرانيا كدولة، ولكن فى مواجهة الأمن العالمى، بالنظر إلى اتساع التكاليف الأمنية والاقتصادية العالمية للأزمة، واستحضار روسيا السلاح النووى فى المشهد. وقد تأكد انعزال روسيا مع اتخاذ الصين خطوة واضحة بعيدا عن الشريك الروسى، لتبدو روسيا بمفردها، مع بيلاروسيا، فى مواجهة العالم.

من ناحية ثانية، أسست الأزمة تحولات مهمة على مستوى القارة الأوروبية، أبرزها إحياء مفهوم الأمن الأوروبى، والاتجاه إلى إمكانية اختفاء بعض الظواهر الأوروبية مثل الحياد الفنلندى والسويدى، بل وإمكانية انضمامهما إلى حلف الناتو. وعلى العكس مما سعت إليه روسيا من وقف توسع الحلف شرقا، فإن الأزمة الأوكرانية قد تنتهى إلى تأكيد التماسك الأوروبى، سواء فى إطار الاتحاد الأوروبى أو الناتو، خاصة فى ضوء ما

> هذه التحولات على المستوى الأوروبى تؤسس لمسارات عديدة محتملة،

كشفت عنه الأزمة من عدم اختفاء التهديد التقليدى الرئيسى والتاريخى من ناحية الشرق، رغم اختفاء الاتحاد السوفيتي. ويغذى هذه المخاوف ارتباط الأزمة الأوكرانية بخطاب روسى حول إرث الاتحاد السوفيتى وما وصفته بـالحقوق التاريخية. التحول الأهم فى هذا السياق تمثل فى خروج ألمانيا عن أحد ثوابت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والمتمثل فى تحجيم الإنفاق العسكرى وعدم التورط فى أى أعباء عسكرية خارجية. فقد أعلن المستشار الألمانى أولاف شولتز بداية هذا الأسبوع إنشاء صندوق خاص لتعزيز المنظومة الدفاعية للجيش الألمانى برأس مال قدره ١٠٠مليار يورو، بجانب زيادة حجم الإنفاق العسكرى إلى أكثر من ٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى بدلا من ١٫٥٪ حاليا. كما قد تخلق الأزمة سياقا جديدا لإعادة النقاش حول فكرة الجيش الأوروبى الموحد، وتعميق الشراكة عبر الأطلنطى.

هذه التحولات على المستوى الأوروبـى تؤسس لمسارات عديدة محتملة، خاصة فيما يتعلق بالموقف من الصين. الانشغال الأوروبى بالتهديد الروسى، وإعادة ترتيب البيت والأمن الأوروبيين قد يقلل إلى حد كبير من الانشغال الأوروبى بالتهديد الصينى، حسبما عكسه اجتماع الناتو فى يونيو ٢٠٢١، وقد يقلل أيضا من اتجاه القوى الأوروبية إلى التركيز على مسرح الإندوباسيفيك، على نحو ما عكسه صدور استراتيجيات أوروبية -على المستوى القطرى وعلى مستوى الاتحاد-بشأن هذا المسرح الجديد حول الصين. كما قد يقلل ذلك أيضا من فرص التماهى الأوروبى مع السردية الأمريكية حول التهديد الصينى، فهل يمكن أن تتجه أوروبا إلى بناء توافق أوروبى/صينى؟ وهل تتجه الصين إلى محاولة استغلال هذه التحولات لإنهاء التوجهات الأوروبية/الأمريكية المغايرة ضدها؟

كذلك، يمكن الإشارة إلى تبلور تيار دولى مهم، على خلفية الأزمة، يحاول الوقوف فى منطقة وسط بين الولايات المتحدة والناتو من ناحية، وروسيا من ناحية أخرى، من أجل إعادة الاعتبار لمبدأ عدم الاستقطاب داخل النظام العالمي. مازال الوقت مبكرا لوصف هذا التيار بالكتلة الدولية، لكنه بادرة مهمة لوضوح بعض ملامح هذه الكتلة المحتملة.

*مـديـر مـركـز الأهـــرام لـلـدراسـات السياسية والاستراتيجية

www.marsaddaily.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk